مصطلح الحديث٢

إعداد د. سعود بن عابد الحربي
saudabed@iu.edu.sa

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

أنواع الحديث المردود

بسبب الانقطاع

الانقطاع في الإسناد

ظاهر

- المعلق
- المرسل
- المنقطع
- المعضل

خفي

- المرسل الخفي
- التدليس

المعضل المنقطع المرسل المعلق

النبي ﷺ النبي ﷺ النبي ﷺ النبي ﷺ

المؤلف المؤلف المؤلف المؤلف

النبي ﷺ

الصحابي

التابعي

تابع التابعي

تبع الأتباع

شيوخ المؤلفين

المؤلف

وجه المقارنة

الإسناد	أول السند	وسط السند	آخر السند	على التوالي	تكرار الانقطاع
المعلق	✓	✗	✗	✓	✗
المعضل	✗	✓	✗	✓	✓
المنقطع	✗	✓	✗	✗	✓
المرسل	✗	✗	✓	✓	✗

المعلّق

تعريفه:

❖ **المعلَّق لغة:** اسم مفعول مِنْ عَلِقَ، قال ابن فارس: والعين واللام والقاف أصلٌ كبيرٌ صحيحٌ، يرجع إلى معنىٍ واحد، وهو: أن يُناط الشَّيء بالشَّيء العالي، تقول: علَّقت الشَّيء أعلِّقه تعليقًا، وقد علق به، إذا لزمه.

❖ **واصطلاحًا:** ما حُذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر على التوالي، ولو إلى آخر الإسناد، معبِّرًا بصيغة لا تقتضي التَّصريح بالسَّماع، مثل: قال، وروى، وزاد، وذكر، أو: يُروى، ويُذكر، ويُقال وما أشبه ذلك من صيغ الجزم والتَّمريض.

- فقوله: (**ما حُذف من مبتدأ إسناده**) يعني: أنَّ السَّقط في المعلَّق يكون من مبادئ السَّند، ويخرج به: المرسَل؛ إذ السَّقط فيه يكون في نهاية السَّند من بعد التَّابعيّ.

- وقوله: (**واحدٌ**) يعني: أنَّ السَّاقط من المعلَّق قد يكون راويًا واحدًا فقط بالقيد السَّابق، ويخرج به: المعضَل؛ إذ السَّاقط فيه أكثر من واحد.

- وقوله: (**فأكثر**) يعني: قد يكون السَّاقط من المعلَّق أكثر من واحد، وهذا يُوهم دخول المعضَل حينئذ؛ لكن بين المعلّق والمعضَل عمومٌ وخصوص من وجه؛ فيُجامعه في حذف اثنين فصاعدًا؛ فيجتمع مع المعلّق في بعض صوره، ويُفارقه المعلَّق في حذف واحد، وفي اختصاصه بأوَّل الإسناد.
- وقول: (**على التَّوالي**) يعني: أنَّه قد يستمرُّ السَّقط من أوَّل الإسناد إلى آخره، ويخرج به: المنقطع؛ إذ لا يشترط فيه توالي الحذف، إذا كان السَّقط فيه أكثر من واحد.

مثاله:

- **تتنوَّع أمثلة المعلَّق بتنوُّع صوره، ومنها:**
- **١. أن يحذف المصنِّف جميع السَّند، مع إضافته إلى قائل.**

كقولِ البُخاريِّ: وَقَالَ النَّبيُّ ﷺ : «أَفْضَلُ الكَلامِ أَرْبَعٌ: سُبْحَانَ الله، وَالحَمْدُ لله، وَلاَ إِلَهَ إِلا اللهُ، وَاللَّهُ أَكبرُ».

- **وكقول البخاري: وقال النبي ﷺ لصاحب القبر: «كأن لا يستتر من بوله».**
- **٢. أن يحذف المصنِّف جميع السَّند مع عدم إضافته إلى قائل.**

كقولِ البُخاريِّ: كانت أم الدرداء تجلس في الصلاة جلسة الرجل، وكانت فقيهة.

❖ ٣. أن يحذف المصنِّف جميع السَّند إلا الصَّحابيّ.

كقولِ البُخاريِّ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ : «أَثْقَلُ الصَّلاَةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الْعِشَاءُ وَالْفَجْرُ».

❖ وكقول البخاري وقال أنس: «حسر النبي ﷺ عن فخذه ».

❖ ٤. أن يحذف المصنِّف جميع السَّند إلا الصَّحابيّ والتَّابعيّ معًا.

كقولِ البُخاريِّ: وَقَالَ هَمَّامٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ: «يُمِيطُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ».

❖ وكقول البخاري: وقال حميد عن أنس عن النبي ﷺ: «لا يبزق في القبلة ولا عن يمينه، ولكن عن يساره أو تحت قدمه».

❖ ٥. أن يحذف المصنِّف من حدَّثه، ويُضيفه إلى من فوقه.

كقولِ البُخاريِّ: وَقَالَ عَفَّانُ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لاَ عَدْوَى، وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ، وَلاَ صَفَرَ، وَفِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ».

❖ وعفّان من شيوخ البخاريّ، لكن أكثر ما يخرج عنه البخاريّ بواسطة، كما قال الحافظ ابن حجر.

وصل المعلقات

❖ ١ . وَأما حَدِيث أفضل الْكَلَام فَقَالَ الإِمَام أَحْمد فِي مُسْنده: ثَنَا وَكِيعٌ ثَنَا الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ بعض أَصْحَاب النَّبِي ﷺ أَن النَّبِي ﷺ قَالَ: "أَفْضَلُ الْكَلَامِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَه إِلَّا الله وَالله أَكْبَرُ".

❖ ١ . قال البخاري في صحيحه (١/ ٥٣ رقم ٢١٦): - حدثنا عثمان قال: حدثنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: «مر النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة، أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما، فقال النبي ﷺ : "يعذبان، وما يعذبان في كبير". ثم قال: "بلى، كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة". ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين، فوضع على كل قبر منهما كسرة، فقيل له: يا رسول الله، لم فعلت هذا؟ قال: "لعله أن يخفف عنهما ما لم تيبسا. أو: إلى أن ييبسا».

❖ ٢ . قَالَ البُخَارِيّ فِي التَّارِيخ الأوسط (١/ ١٩٣): ثَنَا أَبُو نعيم ثَنَا سُفْيَان عَن ثَوْر هُوَ ابْن يزِيد عَن مَكْحُول قَالَ: "كَانَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ تَجْلِسُ فِي صَلاتِهَا جِلْسَةَ الرجل وَكَانَت فقيهة".

❖ ٣ . قال البخاري في صحيحه (١/ ١٣٢ رقم ٦٥٧) في باب فضل العشاء في الجماعة : ٦٥٧ - حدثنا عمر بن حفص قال: حدثنا أبي قال: حدثنا الأعمش قال: حدثني أبو صالح، عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ : «ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا، لقد هممت أن آمر المؤذن فيقيم، ثم آمر رجلا يؤم الناس، ثم آخذ شعلا من نار، فأحرق على من لا يخرج إلى الصلاة بعد».

❖ ٣ . وأما حديث أسند فأسنده في الباب نفسه، (١/ ٨٣ رقم ٣٧١) قال: ٣٧١ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا إسماعيل بن علية قال: حدثنا عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك : «أن رسول الله ﷺ غزا خيبر، فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس، فركب نبي الله ﷺ، وركب أبو طلحة، وأنا رديف أبي طلحة، فأجرى نبي الله ﷺ في زقاق خيبر، وإن ركبتي لتمس فخذ نبي الله ﷺ ، ثم حسر الإزار عن فخذه، حتى إني أنظر إلى بياض فخذ نبي الله ﷺ ، فلما دخل القرية قال: "الله أكبر، خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم، فساء صباح المنذرين قالها ثلاثًا ... الحديث".

❖ ٤ . وَقَالَ هَمَّامٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ :"تُمِيطُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ".

❖ هَذَا التَّعْلِيق طرف من حَدِيث أسْندهُ الْمُؤلف فِي الْجِهَاد (٤/٥٦ رقم ٢٩٨٩) قال: ٢٩٨٩ - حدثني إسحاق: أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «كل سلامى من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس يعدل بين الاثنين صدقة ويعين الرجل على دابته فيحمل عليها أو يرفع عليها متاعه صدقة والكلمة الطيبة صدقة وكل خطوة يخطوها إلى الصلاة صدقة ويميط الأذى عن الطريق صدقة» .

❖ ٤ . وَأما حَدِيثُ حميد عن أنس فرواه في كتاب الصلاة باب: إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه (١/ ٩١ رقم ٤١٧) قال: ٤١٧ - حدثنا مالك بن إسماعيل قال: حدثنا زهير قال: حدثنا حميد، عن أنس : «أن النبي ﷺ رأى نخامة في القبلة، فحكها بيده، ورئي منه كراهية، أو رئي كراهيته لذلك، وشدته عليه، وقال: "إن أحدكم إذا قام في صلاته، فإنما يناجي ربه، أو ربه بينه وبين قبلته، فلا يبزقن في قبلته، ولكن عن يساره، أو تحت قدمه". ثم أخذ طرف ردائه، فبزق فيه ورد بعضه على بعض، قال: "أو يفعل هكذا» .

❖ ٥ . وأما قوله: "وقال عفان" هو بن مسلم الصفار، وهو من شيوخ البخاري لكن أكثر ما يخرج عنه بواسطة، وهو من المعلقات التي لم يصلها في موضع آخر وقد جزم أبو نعيم أنه أخرجه عنه بلا رواية وعلى طريقة ابن الصلاح يكون موصولا، وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي، وأبي قتيبة مسلم بن قتيبة، كلاهما عن سليم بن حيان، شيخ عفان فيه، وأخرجه أيضًا من طريق عمرو بن مرزوق عن سليم لكن موقوفًا ولم يستخرجه الإسماعيلي، وقد وصله ابن خزيمة أيضًا.

❖ انظر: فتح الباري (١٠/ ١٥٨)، وتغليق التعليق (٥/ ٤٣ رقم ٥٧٠٧)

الدوافع إلى تعليق الحديث

- **يعلق الحديث لواحد من سببين:**
  - **الأول:** ألا يكون الحديث على شرط صاحب الكتاب الذي علق الحديث.
  - **الثاني:** أن يقصد مجرد الاختصار.

ولأجل كلا السببين علق البخاري أحاديث في كتابه الصحيح.

ثانيا: المرسل

تعريفه:

المرسَل لغة: اسم مفعول، وقد اختلفت أقوال العلماء في تحديد مأخذه:

- **فقيل:** مأخوذ من **الإرسال** ـ بكسر الهمزة ـ، بمعنى: **الإطلاق**. يقال: أرسلت كذا، إذا أطلقته ولم تمنعه، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾ فكأنَّ المرسِل أطلق الإسناد، ولم يُقيِّده براوٍ معروف.
- وقيل: مأخوذ من **الأَرسال** ـ بفتح الهمزة، من الرَّسَل ـ بفتح الرَّاء، والسِّين ـ، بمعنى: **القطيع** من كلِّ شيء. يقال: جاء القوم أرسالا، أي قطعًا متفرقين.

- ومنه ما روي: أن الناس دخلوا على النبي ﷺ بعد موته، فصلوا عليه أرسالاً.

فكأنَّ المرسِل قطع أوَّل الإسناد عن آخره، ولم يصله، فبقيت كلُّ طائفةٍ منهم لم تلقَ الأخرى، ولا لحقتها.

- وقيل: مأخذه من **الاسترسال**، وهو **الطُّمأنينة** إلى الإنسان، والثِّقة به فيما يحدِّثه.

فكأنَّ المرسِل للحديث اطمأنَّ إلى من أرسل عنه، ووثق به لمن يوصله إليه.

- وقيل: مأخوذ من قولهم: ناقة **مِرْسال**، أي: **سريعة السَّير**، فكأنَّ المرسِل للحديث أسرع فيه عجلا، فحذف بعض إسناده.

ذكر هذا كله الحافظ العلائيّ، وقال: (والكلُّ مُحتمَل).

❖ **وأمَّا تعريفه اصطلاحًا: فقد اختلفت عبارات العلماء في تحديد المراد به على أقوال:**

القول الأوَّل: هو مرسَل التَّابعيِّ الكبير.

قاله الحافظ ابن عبد البرّ، ونقله عن أهل العلم، وحكى فيه الإجماع، وتبعه الحافظ ابن الصَّلاح.

التمهيد (١/ ١٩) مقدمة ابن الصلاح (ص/٥١)

❖ **القول الثَّاني: هو ما انقطع إسناده، على أيٍّ وجه كان انقطاعه.**

- وهذا المذهب المشهور عند الفقهاء والأصوليِّين، وهذا المذهب واسعٌ، يدخل فيه جميع أنواع الانقطاعات.

❖ **القول الثَّالث: قول غير الصَّحابيّ: قال رسول الله ﷺ.**

- وبهذا أطلق الآمديّ، وابن الحاجب، والغزالي وغيرهم، فيدخل في عمومه كلُّ من لم تصح له صحبة، ولو تأخَّر عصره.

❖ **القول الرابع:** هو ما أضافه التَّابعيُّ إلى النَّبيِّ ﷺ.

أي: غير مُقيَّد برواية التَّابعيِّ الكبير، وهذا التَّعريف هو المشهور، وهو الَّذي عليه جمهور المحدِّثين.

❖ **القول الخامس:** ما أضافه التَّابعيُّ إلى النَّبيِّ ﷺ، ممَّا سمعه من غيره.

مثاله: قال أبو داود: حدثنا محمد بن سليمان الأنباري، حدثنا كثير بن هشام، عن عمر بن سليم الباهلي، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ : «حصنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، واستقبلوا أمواج البلاء بالدعاء والتضرع» . كتاب المراسيل رقم (١٠٥)

قال السيوطي:

يرد على تخصيص المرسل بالتابعي من سمع من النبي - ﷺ - وهو كافر، ثم أسلم بعد موته، فهو تابعي اتفاقا، وحديثه ليس بمرسل، بل موصول، لا خلاف في الاحتجاج به، كالتنوخي رسول هرقل، وفي رواية قيصر، فقد أخرج حديثه الإمام أحمد وأبو يعلى، في مسنديهما، وساقاه مساق الأحاديث المسندة.

ومن رأى النبي - ﷺ - غير مميز، كمحمد بن أبي بكر الصديق، فإنه صحابي، وحكم روايته حكم المرسل لا الموصول، ولا يجيء فيه ما قيل في مراسيل الصحابة؛ لأن أكثر رواية هذا أو شبهه عن التابعين بخلاف الصحابي الذي أدرك وسمع، فإن احتمال روايته عن التابعين بعيد جداً.

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

حكمه:

- اختلف العلماء من المحدثين وغيرهم في حكم الحديث المرسل، هل هو حجة، أم لا؟ على عدة أقوال، بينها العلائي، والسيوطي. انظر: جامع التحصيل (ص/٣٣) ت/حمدي وتدريب الراوي (١/ ٣١٠) ت/ سرساوي
- ويرجع حاصل هذه الأقوال إلى ثلاثة مذاهب، وهي: **الرد مطلقًا**، **والقبول مطلقًا**، **والتفصيل**.

❖ **المذهب الأول: أن الحديث المرسل ضعيف مطلقاً، لا يحتج به.**

○ **وهو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث، ونقاد الأثر.**

- **ومن حجتهم في رده ما يلي:**
- **أولاً: الجهل بحال المحذوف؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي، فقد يكون تابعيًا آخر؛ إذ قد يروي التابعي عن تابعي مثله، ومع هذا الاحتمال قد يكون ضعيفاً.**
- **ثانيًا: أنه إذا كان المجهول المسمى لا يقبل، فالمجهول غير المسمى عينًا وحالا أولى بعدم القبول.**

- **المذهب الثاني:** أن الحديث المرسل **حجة**، وبالغ بعضهم فقواه على المسند.
  - وإليه ذهب **كثير من الفقهاء**.

- **ومن حجتهم في قبوله ما يلي:**
  - **أولاً:** أن من أسند فقد أحالك، ومن أرسل فقد تكفل لك.
  - **ثانيًا:** أن سكوته عنه مع عدالة الساكت، وعلمه أن روايته يترتب عليها شرع عام فيقتضي ذلك أنه ما سكت عنه إلا وقد جزم بعدالته فسكوته كإخباره بعدالته، وهو لو زكاه عندنا قبلنا تزكيته، وقبلنا روايته فكذلك سكوته عنه.

- **المذهب الثالث: التفصيل، فيقبل بشروط، وإلا رُد.**
  - **واختلفوا في تحديد هذه الشروط؛ ومن ذلك:**

- **أ) يقبل إذا كان المرسل من أهل القرون الثلاثة المفضلة.**
- **ب) يقبل إذا كان المرسِل لا يُرسلُ إلا عن ثقة.**
  - **وهذا اختيار جماعة كثيرين من أئمة الجرح والتعديل، كيحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، والعلائي، وابن تيمية، وغيرهم، بشرط أن يكون ثقة عنده، وعند غيره.**
- **ج) يقبل إذا كان المرسِل هو سعيد بن المسيب.**
  - **وذلك لأنه ثبت إسنادها، وقد سُبرت فكانت مأخوذة عن أبي هريرة ﷺ لما بينهما من الصلة والمصاهرة.**

- د) وذهب الإمام الشافعي إلى القبول بشروطٍ في الراوي المرسِل، وبشروط في الحديث المرسَل.
  - فأما الشروط التي يشترطها في الراوي المرسِل، فهي:
    - ١ ـ أن يكون من كبار التابعين.
    - ٢ ـ إن سمى من أرسل عنه لا يسمى مجهولا، ولا مرغوبًا عن الرواية عنه.
    - ٣ ـ إذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه.
  - وأما الشروط التي يشترطها في الحديث المرسل:
    - فيشترط لصحة مخرجه وقبوله أن يعضده ما يدل على صحته، وأن له أصلا.

الراجح:

- الراجح من هذه المذاهب: مذهب جمهور المحدثين؛ لقوة دليلهم.

أنواع المرسل

المرسَل نوعان: جليٌّ، وخفيٌّ.

- **الأوَّل: المرسل الجليّ:** كرواية الرَّجل عمَّن لم يُعاصره.
- كرواية سعيد بن المسيِّب، عن النَّبيِّ ﷺ مثلا. وكرواية الإمام مالك ومن في طبقته، عن أحد من الصَّحابة ﷺ.
- **الثَّاني: المرسل الخفيّ:** وهو نوعٌ بديعٌ من أهمِّ أنواع علوم الحديث، وأكثرها فائدة، وأعمقها مسلكا، ولم يتكلَّم فيه بالبيان إلا حُذَّاق الأئمَّة الكبار، كما قال العلائيُّ. وله صورتان:

- **الأولى:** رواية الرَّاوي عمَّن عاصره، ولم يلقه. كرواية الحسن البصريّ، عن جابر بن عبد الله . رضي الله عنهما . ، وعن بعضِ أصحاب النَّبيِّ ﷺ.
- **الثَّانية:** رواية الرَّاوي عمَّن لقيه، ولم يسمع منه شيئًا. كرواية سعيد بن المسيِّب، عن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، فإنَّه رآه رؤيا، وليس له منه سماعٌ.

- **مثاله:** روى العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى - رضي الله عنه - قال: "كان إِذا قال بلال: قد قامت الصلاة: نهض رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فكبر". فقد روي عن الإمام أحمد: أن العوام لم يلق ابن أبي أوفى.

- **الفرق بين الإِرسال الخفي والإِرسال الظاهر:**
- الإِرسال الظاهر: هو ما سقط صحابيه ورفعه التابعي كما تقدم.
- أما الخفي: فهو الانقطاع في أي موضع من السند بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، أو التقيا ولم يقع بينهما سماع.

- **الفرق بين الإِرسال الخفي والتدليس:**
- هذا النوع من الإرسال أشبه بروايات المدلسين لخفاء السقط في كل منهما، إلّا أن العلماء فرقوا بينهما من وجهين:
- الأول: أن المرسل الخفي رواية الشخص عمن لم يسمع منه، قال الحافظ أبو بكر البزار: إن الشخص إذا روى عمن لم يدركه بلفظ موهم فإن ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور.
- الثاني: أن التدليس إيهام سماع ما لم يسمع، وليس في الإرسال إيهام، فلو بين المدلس أنه لم يسمع الحديث من الذي دلسه عنه، لصار الحديث مرسلا لا مدلسًا.

❖ ما يعرف به الإِرسال الخفي:

يعرف خفي الإرسال، بأمور: -

- **أحدها:** أن ينص بعض الأئمة على عدم اللقاء بين الراوي وشيخه، أو يعرف ذلك بوجه صحيح.
- **الثاني:** أن ينص إمام على عدم سماع المحدث عن ذلك الشيخ مطلقاً، كأحاديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، وكقول النسائي: الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئًا.

- **الثالث:** أن ينص إمام أو يخبر الراوي عن نفسه -في بعض طرق الحديث- أنه لم يسمع من شيخه ذلك الحديث فقط، وإن سمع منه غيره.
- **الرابع:** أن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راو بينهما.

❖ وهذا الأمر لا يدركه إلّا الحفاظ النقاد، لأنه قد يشتبه على كثير من أهل الحديث، فقد يكون الحكم للزائد، وربما كان الحكم للناقص، والزائد وهم، فيكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد.

المرسل الخفي

- سبق في نوع المرسل بيان حقيقته الاصطلاحية، وأنه: ما أضافه التابعي إلى النبي . وبيان أن المرسل يطلق ويراد به ما هو أعم من ذلك، وهو: رواية الراوي عمن لم يعاصره.
- وكل هذا يسمى بالمرسل الجلي؛ لأن الانقطاع فيه ظاهر، يدرك بعدم المعاصرة بين الراوي، ومن روى عنه.
- إلا أن من المرسل ما يسمى بالمرسل الخفي، وهو ما كان في كشف انقطاعه خفاء ودقة؛ لتحقق المعاصرة بين الراوي ومن روى عنه.

تعريفه:

للمرسل الخفي حالتان:

- **الأولى:** رواية الرَّاوي عمَّن عاصره، ولم يلقه.
  - كرواية الحسن البصريّ، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما، وعن بعضِ أصحاب النَّبيِّ ﷺ.
- **الثَّانية:** رواية الرَّاوي عمَّن لقيه، ولم يسمع منه شيئًا.
  - كرواية سعيد بن المسيِّب، عن عمر بن الخطَّاب ﷺ، فإنَّه رآه رؤيا، وليس له منه سماعٌ.

مثاله:

- من الحالة الأولى:
  - ما رواه الإمام أحمد في مسنده من طريق جرير بن حازم، عن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ، مَا يَرَى أَنْ تَبْلُغَ حَيْثُ بَلَغَتْ، يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا».
- ومن الثانية:
  - علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ».

حكمه:

- المرسل الخفيُّ كالمرسل الجليِّ، كلاهما ضعيف؛ للجهل بحال الساقط.

مراسيل الصحابة

تعريفه:

- **مرسَل الصَّحابيِّ:** ما يرويه الصَّحابيُّ عن النَّبيِّ ﷺ ممَّا لم يحضره؛ إمَّا لصغر سِنِّه، أو لتأخُّر إسلامه، أو لغيابه.

مثاله:

- ومن ذلك: قول عائشة - رضي الله عنها - أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرُّؤيا الصَّالحة. وكان ذلك قبل أن تُولد - رضي الله عنها - .
- وروى ابن عمر - رضي الله عنهما - وقوف النَّبيّ ﷺ على قَليب بدر، وهو لم يحضرها.

- وروى أنس ﷺ حديث انشقاق القمر، وذلك كان قبل الهجرة. وكلُّها مخرَّجة في الصَّحيحين.
- وأكثر روايات ابن عبَّاس . رضي الله عنهما، عن النَّبيِّ ﷺ من هذا القبيل؛ فإنَّه ﷺ توفي وهو صبيٌّ لم يبلُغ.
- وله أمثلة كثيرة، والواقع يقتضيه؛ فلم يكن الصَّحابة كلُّهم متواجدون في كلِّ مجلس، وفي كلِّ قضية تكلَّم فيها النَّبيُّ ﷺ، ولكن يوجد منهم الواحد، والاثنان، والثَّلاثة، والجماعة، ونحو ذلك، ولم يتهيَّأ لبعضهم الحضور تلك السَّاعة، فيسمعه، ممَّن سمعه من النَّبيِّ ﷺ، ويؤدِّيه عن النَّبيِّ ﷺ من غير واسطة؛ ثقة بمن نقله إليه.

- فهذا عمر ﷺ يخبر ويقول: كان لِي جارٌ من الأنصار، فكُنَّا نتَنَاوَبُ النُّزولَ إلى رَسُولِ اللّه ﷺ، فينزلُ يومًا، وأَنزِلُ يومًا، فيَأْتِيني بِخَبَرِ الوَحْيِ وغيره، وآتِيهِ بِمِثْلِ ذلك.

- ويقول أنس بن مالك ﷺ: ليس كلُّ ما نحدِّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حدَّثنا أصحابنا، ونحن قوم لا يكذب بعضنا بعضًا.

- ويقول البراء بن عازب ﷺ: ليس كلُّنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضَيعة، وأشغال، ولكنَّ النَّاس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدِّث الشَّاهدُ الغائبَ.

حكم مراسيل الصحابة:

- ذهب المحدِّثون قاطبة، وعامَّة أهل الأصول إلى أنَّ مراسيل الصَّحابة حُجَّة، وأنَّها في حكم المتَّصل المسند.
  - لكون جميعهم عدولا مرضيِّين، وأنَّ الظَّاهر فيما أرسله الصَّحابِيُّ ولم يبيِّن السَّماع فيه أنَّه سمعه من رسول الله ﷺ، أو من صحابي سمعه عن النَّبيِّ ﷺ، وأمَّا من روى منهم عن غير الصَّحابة فقد بيَّن في روايته ممَّن سمعه، وهو أيضًا قليل نادر، فلا اعتبار به.

- وقَيَّد السَّخاويُّ قبوله في حقِّ الصَّحابيِّ الَّذي أمكنه التَّحمُّل والسَّماع، وأمَّا غيره فحكم حديثه حكم غيره من المخضرمين، الَّذين لم يسمعوا من النَّبيِّ ﷺ.

- كما شَرَطَ في الصَّحابيِّ الصَّغير أن يكون قد سمع من النَّبيِّ ﷺ، أمَّا من أُحضر إلى النَّبيّ ﷺ غير مميِّز، كعبيدالله بن عديّ بن الخيار، فإنَّه ليس له سوى رؤية كما قال ابن حبَّان، وكمحمَّد بن أبي بكر، فهذا مرسلٌ، فإنَّ روايتهم عن التَّابعين بكثرة، فقوي احتمال أن يكون السَّاقط غير صحابي، وجاء احتمال كونه غير ثقة.

- ومنهم كذلك: عبد الله بن عامر، وأبو أُمامة بن سهل، ومحمود بن الرَّبيع، وأبو الطُّفيل عامر بن واثلة، والسَّائب بن يزيد، وغيرهم.

- وخالف في حكم هذه المسألة بعض أهل الأصول، كالأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، ـ وعامَّة أهل الأصول على خلافه، فقال: إنَّ مراسيل الصَّحابة ليست بحجَّة. لا للشَّكِّ في عدالة الصَّحابة، ولا لأنَّ فيهم من خرج عنها بجُرم كان منه، ولكن لأنَّه قد يروي الرَّاوي منهم عن تابعيٍّ، وعن أعرابيٍّ لا تعرف صحبته، ولا عدالته، فلذلك يجب العمل بترك مرسله.

- وهذا المذهب هو المفهوم من صنيع أبي الحسن ابن القطَّان من المحدِّثين؛ فإنَّه علَّل حديث جابر ﷺ في صلاة النَّبيِّ ﷺ عند الكعبة: بأنَّ جابرًا لم يُدرك من حدَّثه بذلك، وهو لم يشهد صبيحة الإسراء؛ لما عُلم أنَّه أنصاريٌّ، إنَّما صحبه بالمدينة.

- وقد تكرَّر منه مثل هذا في تعليل أحاديث كثيرة.

❖ وأجاب الحافظ العلائيّ عن قولهم هذا بقوله: (وجواب هذا: أنَّ القدر الّذي رواه بعض الصَّحابة عن بعض التَّابعين نزر يسير جدًّا، والأحاديث المرفوعة فيه نادرة، بل أكثره كلمات عنهم، أو حكايات ونحو ذلك، والغالب الأكثر الأعمُّ إنَّما هو رواية الصَّحابيِّ عن مثله، فإذا أرسل الصَّحابيُّ حديثًا لم يسمعه من النَّبيِّ ﷺ، فَحَمْلُهُ على أنَّه سمعه من صحابي مثله، أولى من حمله على روايته عن التَّابعيّ؛ لأنَّ الحمل على الغالب أولى من الحمل على النَّادر الّذي لم يكثر، هذا ما لا ريب فيه) اهـ.

❖ وقال الحافظ ابن حجر ما ملخَّصه: إنَّ احتمال كون الصَّحابيّ سمعه من تابعيّ، ضعيف نادر جدًّا، لا يؤثِّر في الظَّاهر، بل حيث رووا عمَّن هذه سبيله بيَّنوه وأوضحوه. وقد تتبعت روايات الصَّحابةِ ـ رضي اللهِ عنهم ـ عن التَّابعين وليس فيها من رواية صحابي عن تابعي ضعيف في الأحكام شيء يثبت؛ فهذا يدلُّ على ندور أخذهم عمَّن يُضعَّف من التَّابعين، والله أعلم.

مسائل: مراسيل سعيد بن المسيب

- قال أحمد بن حنبل: "مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات"(١).
- وقال: "مرسلات سعيد بن المسيب صحاح، لا نرى أصح من مرسلاته"(٢).

(١) أخرجه يعقوب بن سُفيان في " المعرفة والتاريخ " (٣/ ٢٣٩ - ٢٤٠) ومن طريقه: الخطيب في " الكفاية " (ص: ٥٧١) وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البيهقي في " الكبرى " (٦/ ٤٢) وإسناده صحيح.

- وقال يحيى بن معين: "مرسلات سعيد بن المسيب أحسن من مرسلات الحسن"(١).
- وقال: " أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب "(٢)

(١) تاريخ يحيى بن معين (النص: ٩٥٧)

(٢) أخرجه الحاكم في " معرفة علوم الحديث " (ص: ٢٦) والخطيب في " الكفاية " (ص: ٥٧١) وإسناده صحيح.

- قال الشافعي رحمه الله: "ليس المنقطع بشيء، ما عدا منقطع ابن المسيب "(١).
- وقال بعد أن ذكر من رواية ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان، وأتبعه بأثر عن أبي بكر، ومذهب جماعة من التابعين في النهي عن ذلك: "إرسال ابن المسيب عندنا حسن"(٢).

- (١) أخرجه ابن أبي حاتم في " آداب الشافعي ومناقبه " (ص: ٢٣٢) ومن طريقه: الخطيب في " الفقيه والمتفقه " (١/ ٥٣٣) وإسناده صحيح.
- (٢) مختصر المزني (ص: ٧٨)، وأخرجه الخطيب في " الكفاية " (ص: ٥٧١)

❖ **قال الشافعي ردًا على من قال: فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعًا، ولم تقبلوه عن غيره؟. قلنا: لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعا إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا أثره عن أحد فيما عرفناه عنه إلا ثقة معروف فمن كان بمثل حاله قبلنا منقطعة ورأينا غيره يسمي المجهول ويسمي من يرغب عن الرواية عنه ويرسل عن النبي - ﷺ - وعن بعض من لم يلحق من أصحابه المستنكر الذي لا يوجد له شيء يسدده ففرقنا بينهم لافتراق أحاديثهم، ولم نحاب أحدا، ولكنا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفناه من صحة روايته.**

❖ **الأم (٣/ ١٩٢)**

❖ قال أبو عبد الله الحاكم: وأصحها مراسيل سعيد بن المسيب؛ والدليل عليه أن سعيدًا من أولاد الصحابة، فإن أباه المسيب بنِ حزن من أصحاب الشجرة وبيعة الرضوان، وقد أدرك سعيدُ، عمرَ، وعثمانَ، وعليًّا، وطلحةَ، والزبيرَ، إلى آخر العشرة، وليس في جماعة التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم، ثم مع هذا فإنه فقيه أهل الحجاز ومفتيهم، وأول فقهاء السبعة الذين يعدُّ مالكُ بن أنس إجماعَهم إجماعَ كافة الناس.

❖ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: «أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب».

❖ وأيضا، فقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره، فهذه صفة المراسيل عند أهل الحديث.

❖

❖ **قال الخطيب البغدادي:** اختلف الفقهاء من أصحاب الشافعي في قوله هذا، منهم من قال: أراد الشافعي به أن مرسل سعيد بن المسيب حجة، لأنه روى حديثه المرسل في النهي عن بيع اللحم بالحيوان، وأتبعه بهذا الكلام، وجعل الحديث أصلا إذ لم يذكر غيره، فيجعل ترجيحًا له، وإنما فعل ذلك لأن مراسيل سعيد تتبعت فوجدت كلها مسانيد عن الصحابة من جهة غيره.

❖ ومنهم من قال: لا فرق بين مرسل سعيد بن المسيب وبين مرسل غيره من التابعين، وإنما رجح الشافعي به، والترجيح بالمرسل صحيح، وإن كان لا يجوز أن يحتج به على إثبات الحكم.

❖ وهذا هو الصحيح من القولين عندنا؛ لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسندا بحال من وجه يصح، وقد جعل الشافعي مراسيل كبار التابعين مزية على من دونهم، كما استحسن مرسل سعيد بن المسيب على من سواه.

❖ الكفاية (ص/٤٠٤)

❖ قال البيهقي: "الشافعي يقبل مراسيل كبار التابعين إذا انضم إليها ما يؤكدها، وإذا لم ينضم إليها ما يؤكدها لم يقبله، سواء كان مرسل ابن المسيب أو غيره، وقد ذكرنا مراسيل لابن المسيب لم يقل بها الشافعي حين لم ينضم إليها ما يؤكدها، ومراسيل لغيره قد قال بها حين انضم إليها ما يؤكدها، وزيادة ابن المسيب على غيره في هذا أنه أصح التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ".

❖ مناقب الشافعي (٢/٣٢)

- قال الماوردي (٤٥٠هـ): "وأما مراسيل سعيد فقد حكي عن الشافعي أنه أخذ بها في القديم وجعلها على انفرادها حجة، وإنما خص سعيد بقبول مراسيله، لأمور، منها:
- أن سعيدًا لم يرسل حديثا قط إلا وجد من طريق غيره مسندًا.
- ومنها أنه كان قليل الرواية لا يروي أخبار الآحاد ولا يحدث إلا بما سمعه عن جماعة أو عضده قول الصحابة رضي الله عنهم، أو رآه منتشرا عند الكافة، أو وافقه فعل أهل العصر.
- ومنها أن رجال سعيد بن المسيب الذين أخذ منهم وروى عنهم هم أكابر الصحابة وليس كغيره الذي يأخذ عمن وجد.

❖ ومنها أن مراسيل سعيد سيرت فكانت مأخوذة عن أبي هريرة وكان يرسلها لما قد عرفه الناس من الأنس بينهما والوصلة، وإن سعيدا كان صهر أبي هريرة على ابنته فصار إرساله كإسناده عن أبي هريرة.

❖ ومذهب الشافعي في الجديد: أنه مرسل سعيد وغيره ليس بحجة، وإنما قال مرسل سعيد عندنا حسن لهذه الأمور التي وصفنا استئناسا بإرساله ثم اعتمادا على ما قاربه من الدليل، فيصير المرسل حينئذ مع ما قاربه حجة.

❖ الحاوي الكبير (٥/ ١٥٨)

مسائل: المراد بالمسند العاضد للمرسل.

- قال ابن الصلاح: "ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف، إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر، كما سبق بيانه في نوع الحسن ... ومن أنكر ذلك زاعمًا أن الاعتماد حينئذ يقع على المسند دون المرسل، فيقع لغوًا لا حاجة إليه.
- فجوابه أنه بالمسند يتبين صحة الإسناد الذي فيه الإرسال، حتى يحكم له مع إرساله بأنه إسناد صحيح تقوم بمثله الحجة".
- المقدمة (ص/٥٤)

❖ قال النووي: "فإن صح مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر **مسندًا أو مرسلا** أرسله من أخذ عن غير رجال الأول كان صحيحًا، ويتبين بذلك صحة المرسل، وأنهما صحيحان، لو عارضهما صحيح من طريق رجحناهما عليه، إذا تعذر الجمع".

❖ التقريب (ص/٣٥)

قال الحافظ ابن حجر: "قد استنكر هذا جماعة من الحنفية ومال معهم طائفة من الأصوليين كالقاضي أبي بكر وطائفة من الشافعية.

وحجتهم أن الذي يأتي من وجه إما أنٍ يكون مرسلا أو مسندًا، إن كان مرسلا فيكون ضعيف انضم إلى ضعيف فيزداد ضعفا.

وجواب هذا ظاهر على قواعد المحدثين على ما مهدناه في الكلام على الحديث الحسن.

وحاصله: أن المجموع حجةٌ، لا مجرد المرسل وحده، ولا المنضم وحده، فإن حالة الاجتماع تثير ظنا غالبا، وهذا شأن لكل ضعيفين اجتمعا كما تقدم.

ونظيره خبر الواحد إذا احتفت به القرائن يفيد العلم عند قوم كما تقدم.

ومع أنه لا يفيد ذلك بمجرده ولا القرائن بمجردها.

قالوا: وإن كان مسندًا فالاعتماد عليه، فيقع المرسل لغوًا، وقد قوى ابن الحاجب الإيراد الثاني.

وقد أجاب عنه المصنف بقوله: إنه بالمسند يتبين صحة الإسناد الذي فيه الإرسال حتى يحكم له مع إرساله بكونه صحيحًا.

وأجاب عنه الشيخ محي الدين بجواب آخره ذكره شيخنا، وهو أنه يفيد قوة عند التعارض.

وظهر لي جواب آخر وهو: أن المراد بالمسند الذي يأتي من وجه آخر ليعضد المرسل ليس هو المسند الذي يحتج به على انفراده بل هو الذي يكون فيه مانع من الاحتجاج به على انفراده مع صلاحيته للمتابعة.

فإذا وافقه مرسل لم يمنع من الاحتجاج به إلا إرساله عضد كل منهما الآخر، تبين بهذا أن فائدة مجيء هذا المسند لا يستلزم أن يقع المرسل لغوا - والله الموفق -.

وقد كنت أتبجح بهذا الجواب وأظن أنني لم أسبق إلى تحريره حتى وجدت نحوه في المحصول للإمام فخر الدين. فإنه ذكر هذه المسألة ثم قال: "هذا في سند لم تقم به الحجة في إسناده".

قلت: فازددت لله شكرا على هذا الوارد - والله الموفق – النكت (٢/ ٥٦٦ - ٥٦٧)

❖ قال السيوطي: صوَّر الرازيُّ وغيرُه من أهل الأصول المسند العاضد، بأن لا يكون منتهض الإسناد، ليكون الاحتجاج بالمجموع، وإلا فالاحتجاج حينئذ بالمسند فقط، وليس بمخصوص بذلك، كما تقدم الإشارة إليه في كلام المصنف.

❖ تدريب الراوي (١ / ٣٠٩)

مسائل:

ما زاده الأصوليون مما يعضد المرسل

❖ قال السيوطي: زاد الأصوليون في الاعتضاد أن يوافقه قياس، أو انتشار من غير إنكار، أو عمل أهل العصر به، وتقدم في كلام الماوردي ذكر الصورتين الأخيرتين، والظاهر أنهما داخلتان في قول الشافعي: وأفتى أكثر أهل العلم بمقتضاه.

❖ تدريب الراوي (١/ ٣٠٩)

مسائل:

- قال ابن جرير: أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين.
- قال ابن عبد البر: كأنه يعني أن الشافعي أول من أبى من قبول المرسل.
- التمهيد (١/ ٤)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٤)

❖ **قال طاهر الجزائري:** "وقد انتقد بعضهم قول من قال إن الشافعي أول من ترك الاحتجاج بالمرسل فقد نقل ترك الاحتجاج عن سعيد بن المسيب وهو من كبار التابعين ولم ينفرد هو بذلك بل قال به من بينهم ابن سيرين والزهري.

❖ وقد أخرج مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن سيرين أنه قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قيل سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

❖ وقد ترك الاحتجاج بالمرسل ابن مهدي ويحيى القطان وغير واحد ممن قبل الشافعي والذي يمكن نسبته إلى الشافعي في أمر المرسل هو زيادة البحث عنه والتحقيق فيه".

❁ توجيه النظر (٢/ ٥٥٩)

مسائل:

أشهر رواة المراسيل بالنسبة للبلدان

❖ وأكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مكحول الدمشقي، ومن أهل البصرة عن الحسن بن أبي الحسن، ومن أهل الكوفة، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، وقد يروى الحديث بعد الحديث، عن غيرهم من التابعين إلا أن الغلبة لرواياتهم.

❖ معرفة علوم الحديث (ص/٢٥)

أشهر المرسلين من أهل المدينة:

- **سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي (ت/ بعد ٩٠هـ)**
- عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه.
- ولد: لسنتين مضتا من خلافة عمر -رضي الله عنه- وقيل: لأربع. بالمدينة
- رأى عمر، وسمع: عثمان، وعليا، وزيد بن ثابت، وأبا موسى، وسعدا، وعائشة، وأبا هريرة، وابن عباس، ومحمد بن مسلمة، وأم سلمة، وخلقا سواهم. وقيل: إنه سمع من عمر.
- وروى عن: أبي بن كعب مرسلا، وبلال كذلك، وسعد بن عبادة كذلك، وأبي ذر، وأبي الدرداء كذلك.
- وأرسل عن: النبي -صلى الله عليه وسلم- وعن: أبي بكر الصديق.
- وكان زوج بنت أبي هريرة، وأعلم الناس بحديثه.

أشهر المرسلين من أهل مكة:

- **عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المكي، (ت/١١٤هـ)**
- يقال: ولاؤه لبني جمح. ولد: في أثناء خلافة عثمان، ونشأ بمكة.
- حدث عن: عائشة، وأم سلمة، وأم هانئ، وأبي هريرة، وابن عباس، وحكيم بن حزام، ورافع بن خديج، وزيد بن أرقم، وزيد بن خالد الجهني، وصفوان بن أمية، وابن الزبير، وعبد الله بن عمرو، وابن عمر، وجابر، ومعاوية، وأبي سعيد، وعدة من الصحابة.
- وأرسل عن: النبي -صلى الله عليه وسلم- وعن: أبي بكر، وعتاب بن أسيد، وعثمان بن عفان، والفضل بن عباس، وطائفة.

أشهر المرسلين من أهل مصر:

- سعيد بن أبى هلال الليثي مولاهم، أبو العلاء المصري، (ت/بعد ١٣٠هـ)
- مولى عروة بن شييم الليثي (ويقال: أصله من المدينة) من الذين عاصروا صغار التابعين.
- روى عن: نعيم المجمر، وعون بن عبد الله بن عتبة، والقاسم بن أبي بزة، وقتادة، وزيد بن أسلم، وعمارة بن غزية، وأبي بكر بن حزم، ونافع، وابن شهاب. وأرسل عن: جابر، وغيره.
- حدث عنه: خالد بن يزيد، وعمرو بن الحارث، وهشام بن سعد، والليث بن سعد.
- مولده: سنة سبعين.
- وقيل: إنه نشأ بالمدينة، وقد حدث عنه: سعيد المقبري، أحد شيوخه.

أشهر المرسلين من أهل الشام:

- مكحول الشامي، أبو عبد الله، الدمشقي الفقيه، (ت/١٠٠ وبضع عشرة)
- من صغار التابعين ولد بـ كابل.
- أرسل عن: النبي ﷺ أحاديث.
- وأرسل عن عدة من الصحابة لم يدركهم؛ كأبي بن كعب، وثوبان، وعبادة بن الصامت، وأبي هريرة، وأبي ثعلبة الخشني، وأبي جندل بن سهيل، وأبي هند الداري، وأم أيمن، وعائشة، وجماعة.
- وروى أيضًا عن: طائفة من قدماء التابعين، كأبي مسلم الخولاني، ومسروق، ومالك بن يخامر.

أشهر رواة المراسيل بالبصرة:

- الحسن بن أبى الحسن: يسار البصرى، الأنصاري مولاهم أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت، ويقال مولى جابر بن عبد الله، (ت/١١٠هـ)
- من الوسطى من التابعين، ولد بالمدينة لسنيتن بقيتا من خلافة عمر، ونشأ بوادي القرى، وحضر الجمعة مع عثمان، وسمعه يخطب، وشهد يوم الدار، وله يومئذ أربع عشرة سنة.
- قال محمد بن سلام: حدثنا أبو عمرو الشعاب بإسناد له، قال: كانت أم سلمة تبعث أم الحسن في الحاجة، فيبكي وهو طفل، فتسكته أم سلمة بثديها وتخرجه إلى أصحاب رسول الله ﷺ وهو صغير، وكانت أمه منقطعة إليها، فكانوا يدعون له، فأخرجته إلى عمر، فدعا له، وقال: اللهم فقهه في الدين، وحببه إلى الناس. قال الذهبي: إسنادها مرسل.

- رأى: عثمان، وطلحة، والكبار.
- وروى عن: عمران بن حصين، والمغيرة بن شعبة، وعبد الرحمن بن سمرة، وسمرة بن جندب، وأبي بكرة الثقفي، والنعمان بن بشير، وجابر، وجندب البجلي، وابن عباس، وعمرو بن تغلب، ومعقل بن يسار، والأسود بن سريع، وأنس، وخلق من الصحابة.

أشهر رواة المراسيل من أهل الكوفة

- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو النخعي، أبو عمران الكوفي (فقيه أهل الكوفة) (ت/١٩٦هـ)
- من صغار التابعين.
- روى عن: خاله، ومسروق، وعلقمة بن قيس، وعبيدة السلماني، وأبي زرعة البجلي، وخيثمة بن عبد الرحمن، والربيع بن خثيم، وأبي الشعثاء المحاربي، وسالم بن منجاب، وسويد بن غفلة، والقاضي شريح، وشريح بن أرطاة، وأبي معمر عبد الله بن سخبرة، وعبيد بن نضيلة، وعمارة بن عمير، وأبي عبيدة بن عبد الله، وأبي عبد الرحمن السلمي، وخاله؛ عبد الرحمن بن يزيد، وهمام بن الحارث، وخلق سواهم من كبار التابعين.

- ولم نجد له سماعًا من الصحابة المتأخرين الذين كانوا معه بالكوفة، كالبراء، وأبي جحيفة، وعمرو بن حريث.
- وقد دخل على أم المؤمنين عائشة وهو صبي، ولم يلبث له منها سماع، على أن روايته عنها في كتب أبي داود، والنسائي، والقزويني، فأهل الصنعة يعدون ذلك غير متصل مع عدهم كلهم لإبراهيم في التابعين، ولكنه ليس من كبارهم.
- وكان بصيرًا بعلم ابن مسعود، واسع الرواية، فقيه النفس، كبير الشأن، كثير المحاسن.

مسائل:
مراسيل عطاء بن أبي رباح

- قال أحمد بن حنبل في رواية الفضل بن زياد، وأبي الحارث: أما مرسلات عطاء، ففيها شيء.
- وقال: وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح؛ كأنهما كانا يأخذان من كلّ.
- وقال أحمد في رواية مهنا وقد سأله عن مرسلات سعيد بن جبير أحب إليك أم مرسلات عطاء؟ قال: مرسلات سعيد بن جبير أقرب، وهي أحب إليّ من مرسلات عطاء.
- وسأله: عن مرسلات مجاهد أحب إليك أم مرسلات عطاء؟ فقال مرسلات مجاهد؛ لأن عطاء روى عمن هو دونه، ومجاهد لم يرو عمن هو دونه.
- العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (٣/ ٩٢٠ – ٩٢١)

❖ قال يحيى بن سعيد القطان (١٩٨هـ): مرسلات سعيد بن جبير أحبُّ إليَّ من مرسلات عطاء.

❖ قال ابن المديني-، قال: سمعت يحيى يقول: مرسلات مجاهد أحبّ إليّ من مرسلات عطاء بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب.

❖ المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٣٨٩ - ٣٩٩)

❖ قال ابن المديني (ت/٢٣٤هـ): كان عطاء يأخذ عن كل ضرب، مرسلات مجاهد أحب إلي من مرسلاته بكثير.

❖ المراسيل لابن أبي حاتم (ص/ ٤ رقم ٤)

مسائل:

مراسيل الحسن البصري

- قال أحمد في رواية أبي الحارث: عن مرسلات الحسن وعطاء، فليس بذلك، هو أضعف المرسلات، كأنهما كانا يأخذان من كلٍ.
- وقال في رواية الفضل بن زياد وليس في المرسلات أضعفُ من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح، كأنهما كانا يأخذان من كل.
- وقال في رواية أبي طالب، وقد سأله عن رجل ما قال الحسن: قال رسول الله ﷺ، وجدناه من حديث أبي هريرة وعائشةُ وسَمُرة، قال. صدق.

- وقال في رواية مُهَنَّا، وقد سأله: هل شيء يجيء عن الحسن؟ قال: قال رسول الله - ﷺ -؟ قال: هو صحيح، ما نكاد نجدها إلا صحيحة.
- وقال أحمد في رواية أبي الحارث وقد سأله عن مرسلات النخعي؟
- قال: ما أصلحها، ليس بها بأس، أصلح من مرسلات الحسن.
- العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (٣/ ٩٢٠ – ٣٢٤)

- وقال ابن المديني: مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح، ما أقل ما يسقط منها.
- وقال أبو زرعة: كل شيء قال الحسن قال رسول الله ﷺ وجدت له أصلا ثابتا، ما خلا أربعة أحاديث.
- وقال يحيى بن سعيد القطان: ما قال الحسن في حديثه: قال رسول الله ﷺ إلا وجدنا له أصلا إلا حديثًا أو حديثين. قال شيخ الإسلام: ولعله أراد ما جزم به الحسن.
- وقال غيره: قال رجل للحسن يا أبا سعيد إنك تحدثنا فتقول: قال رسول الله ﷺ فلو كنت تسنده لنا إلى من حدثك؟ فقال الحسن: أيها الرجل ما كذبنا ولا كذبنا، ولقد غزونا غزوة إلى خراسان ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ.

- وقال يونس بن عبيد: سألت الحسن قلت: يا أبا سعيد إنك تقول: قال رسول الله - ﷺ - وإنك لم تدركه؟ فقال يا ابن أخي: لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك، إني في زمان كما ترى؟ وكان في زمن الحجاج، كل شيء سمعتني أقوله: قال رسول الله - ﷺ - فهو عن علي بن أبي طالب غير أني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليا.
- وقال محمد بن سعيد: وكان ما أسند من حديثه أو روى عمن سمع منه، فهو حسن حجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة.
- قال الذهبي: ومِن أوهى المراسيل عندهم: مراسيلُ الحَسَن. وأوهى من ذلك: مراسيلُ الزهري، وقتادة، وحُمَيد الطويل، من صغار التابعين.
- وقال العراقي: مراسيل الحسن عندهم شبه الريح.

مسائل:

مراسيل إبراهيم النخعي

- روى الترمذي في العلل (٦/ ٢٤٩) عن سليمان الأعمش قال: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبد الله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سميت، وإذا قلت: قال عبد الله - فهو عن غير واحد، عن عبد الله.
- قال أحمد بن حنبل في رواية الفضل بن زياد: مرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها. الكفاية (ص/٣٨٦)
- وقال أحمد في رواية أبي الحارث وقد سأله عن مرسلات النخعي؟ قال: ما أصلحها، ليس بها بأس، أصلح من مرسلات الحسن. العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (٣/ ٩٢٢)

- وقال ابن معين: مراسيل إبراهيم أحب إلي من مراسيل الشعبي.
- قال عباس سمعت يحيى يقول مرسلات إبراهيم صحيحة إلا حديث تاجر البحرين وحديث الضحك في الصلاة. الكامل (٤/ ١٠٤)
- وقال ابن عبد البر (التمهيد ١/ ٣٠): مراسيل إبراهيم عندهم صحاح.
- قال العلائي: وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود دون غيره وقد تقدم أنه لم يسمع من الصحابة رضي الله عنهم إلا اليسير جدا أو لم يسمع منهم شيئا أصلا فإذا أرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون بينه وبينه واحد بل أكثر فلهذا تنزل مراسيله وإن كانت مقبولة عن مرتبة مراسيل ابن المسيب لأنه من قدماء التابعين. جامع التحصيل (ص/٨٨)

- قال الذهبي: "قلت الذي استقر عليه الأمر أن إبراهيم حجة، وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره فليس ذلك حجة". ميزان الاعتدال (١/ ٧٥)
- نقل الحافظ في النكت عن البيهقي قوله:
- "من المعلوم أن إبراهيم ما سمع من أحد من الصحابة، فإذا حدث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يكون بينه وبينه اثنان أو أكثر فيتوقف في قبوله من هذه الحيثية، وأما إذا حدث عن الصحابة، فإن كان ابن مسعود- رضي الله تعالى عنه - فقد صرح هو بثقة شيوخه عنه وأما عن غيره فلا - والله أعلم —" (النكت ٢/ ٥٥٧)

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مسائل:

مراسيل الزهري

- قال عباس: سمعت يحيى يقول مرسل الزهري ليس بشيء.

تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/ ٢٢١)

- قال ابن أبي حاتم: نا أحمد بن سنان الواسطي قال كان يحيى بن:سعيد القطان لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئا، ويقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هؤلاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء علقوه.

الجرح والتعديل (١/ ٢٤٦)

❖ قال جعفر بن عبد الواحد الهاشمي يقول لأحمد بن صالح: قال يحي بن سعيد: مرسل الزهري يشبه لا شيء. فغضب أحمد وقال: ما ليحيى ومعرفة علم الزهري، ليس كما قال يحي».

❖ المعرفة والتاريخ (١/ ٦٨٦)

❖ قال ابن رجب في شرح العلل: "لكن من وجه لا يثبت".

❖ قال أحمد بن أبي شريح الرازي: سمعت أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي الذاب عن أهل السنة، والمنكر على أهل البدعة، يقول: «إرسال الزهري عندنا ليس بشيء، وذلك أنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم».

❖ الكفاية (ص/٣٨٦)

❖ قال يحيى بن سعيد القطان: مرسل الزهري شر من مرسل غيره؛ لأنه حافظ، وكل ما قدر أن يسمي سمى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه.

❖ المدخل إلى السنن الكبرى (١/٣٩٦)، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣٨)، شرح علل الترمذي (١/ ٥٣٥)

❖ قال الذهبي: مراسيل الزهري كالمعضل؛ لأنه يكون قد سقط منه اثنان، ولا يسوغ أن نظن به أنه أسقط الصحابي فقط، ولو كان عنده عن صحابي لأوضحه، ولما عجز عن وصله، ولو أنه يقول: عن بعض أصحاب النبي ﷺ ومن عد مرسل الزهري كمرسل سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، ونحوهما، فإنه لم يدر ما يقول، نعم، مرسله كمرسل قتادة، ونحوه.

❖ سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٣٩)

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مراتب المرسل:

- قال السخاوي: المرسل مراتب: أعلاها: ما أرسله صحابي ثبت سماعه، ثم صحابي له رؤية فقط، ولم يثبت سماعه، ثم المخضرم، ثم المتقن؛ كسعيد بن المسيب، ويليها من كان يتحرى في شيوخه ؛ كالشعبي ومجاهد، ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن.
- وأما مراسيل صغار التابعين ؛ كقتادة والزهري وحميد الطويل – فإن غالب رواية هؤلاء عن التابعين

فتح المغيث (١/ ١٩٤)

- قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي (١/ ١٨٦) بعد أن نقل كلام يحي بن سعيد القطان في بعض مرسلات ذوي الإرسال:
- وكلام يحيى بن سعيد في تفاوت مراتب المرسلات بعضها على بعض يدور على أربعة أسباب:
- أحدهما: ما سبق من أن من عرف روايته عن الضعفاء ضعف مرسله بخلاف غيره.
- والثاني: أن من عرف له إسناد صحيح إلى من أرسل عنه، فإرساله خير ممن لم يعرف له ذلك. وهذا معنى قوله: مجاهد عن علي ليس به بأس، قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي.

❖ **والثالث:** أن من قوي حفظه يحفظ كل ما يسمعه ويثبت في قلبه، ويكون فيه ما لا يجوز الاعتماد عليه. بخلاف من لم يكن له قوة الحفظ. ولهذا كان سفيان إذا مر بأحد يتغنى يسد أذنيه حتى لا يدخل إلى قلبه ما يسمعه منه فيقر فيه.

❖ وقد أنكر مرة يحيى بن معين على علي بن عاصم حديث، وقال: ليس هو من حديثك، إنما ذوكرت به فوقع في قلبك، فظننت انك سمعته، ولم تسمعه، وليس هو من حديثك.

❖ وقال الحسين بن حريث: سمعت وكيعا يقول: لا ينظر الرجل في كتاب لم يسمعه، لا يأمن أن يعلق قلبه منه.

❖ وقال الحسين بن الحسن المروزي: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كنت عند أبي عوانة فحدث بحديث عن الأعمش: فقلت: ليس هذا من حديثك. قال: بلى. قلت: لا. قال: بلى. قلت: لا. قال: يا سلامة هات الدرج فأخرجت فنظرت فيه، فإذا ليس الحديث فيه، فقال: صدقت يا أبا سعيد، فمن أين أتيت؟ قلت: ذوكرت به وأنت شاب فظننت أنك سمعته.

❖ والرابع: إن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على انه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره كثيرا، يكنون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون: عن رجل، وهذا معنى قول القطان: لو كان فيه إسناد صاح به، يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه.

ذكر ما ورد في صحيح مسلم من المراسيل والجواب عنها.

❖ قال الدكتور سعد الحميد في تحقيه لكتاب غرر الفوائد المجموعة للرشيد العطار (ص/٤٦ – ٤٧):

أول من نص على الأحاديث المنقطعة في "صحيح مسلم" مجتمعة: أبو علي الغساني الجياني، (ت/٤٩٨هـ) وتبعه المازري، (ت/٥٣٦هـ) وتبع المازري القاضي عياض، (ت/٥٤٤هـ) إلا أن الغساني نص على اتصال بعضها. ثم جاء ابن الصلاح (ت/٦٤٣هـ) والرشيد العطار (ت/٦٦٢هـ) - وهما قرينان، وابن الصلاح أسنُّ -، فكتب كل منهما في الدفاع من هذه الأحاديث التي ذكرها الجياني ومن بعده. ولم أطلع على ما يدل على أن الرشيد العطار اطلع على ما كتب ابن الصلاح أو العكس، لكن ما كتبه الرشيد العطار أوفى مما كتبه ابن الصلاح وأكثر فائدة .

ثم جاء بعد ذلك النووي (ت/٦٧٦هـ) فاعتمد على ما كتبه ابن الصلاح، فأورده بتمامه في مقدمة شرحه لـ"صحيح مسلم"، ولم أجد ما يدل على أنه اطلع على جهد الرشيد العطار.

ولم أجد من كتب في هذا الموضوع بعدهم استقلالاً، سوى ما ذكره الحافظ العراقي عن مؤلفه الذي لا نعرف عنه شيئًا، وسوى ما كتبه الأخ علي حسن عبد الحميد في رسالة صغيرة بعنوان "تغليق التعليق على صحيح مسلم"، تكلم فيها عن وصل الأحاديث الثلاثة عشر التي ذكرها الجياني فقط، وأشار فيها إلى أنه اطلع على ما كتبه الرشيد العطار.

فبقيت هذه "الغرر" غرراً تحوي في طياتها دُرَرًا، فوائد جمة جادت بها قريحة هذا الإمام الجهبذ. والناظر في دفاع هذا الإمام عن "صحيح مسلم" يجد أنه استل الأحاديث التي لم يتصل سندها في "صحيح مسلم" أو ما في حكمها، وبين عذر مسلم في إخراجها، ودافع عمّا يمكنه الدفاع عنه منها.

قال السيوطي:

وقع في "صحيح مسلم" أحاديث مرسلة، فانتقدت عليه، وفيها ما وقع الإرسال في بعضه، فأما هذا النوع فعذره فيه أنه يورده محتجًا بالمسند منه لا بالمرسل، ولم يقتصر عليه للخلاف في تقطيع الحديث، على أن المرسل منه قد تبين اتصاله من وجه آخر.

- كقوله في كتاب البيوع: حدثني محمد بن رافع، ثنا حجين ثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى، عن المزابنة. الحديث.
- قال: وأخبرني سالم بن عبد الله، عن رسول الله - ﷺ - قال: «لا تبتاعوا التمر حتى يبدو صلاحه، ولا تبتاعوا التمر بالتمر»، وقال سالم: أخبرني عبد الله، عن زيد بن ثابت، عن رسول الله - ﷺ -: أنه رخص في العرية. الحديث.
- وحديث سعيد وصله من حديث سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، ومن حديث سعيد بن مينا، وأبي الزبير، عن جابر.
- وأخرجه هو والبخاري من حديث عطاء، عن جابر.
- وحديث سالم وصله من حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه

- وأخرج في الأضاحي حديث مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الله بن أبي واقد: «نهى رسول الله - ﷺ -، عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث».
- قال عبد الله بن أبي بكر: فذكرت ذلك لعمرة فقالت: صدق، سمعت عائشة تقول الحديث.
- فالأول مرسل والآخر مسند، وبه احتج.
- وقد وصل الأول من حديث ابن عمر.

- وفيه من هذا النمط نحو عشرة أحاديث، والحكمة في إيراد ما أورده مرسلا بعد إيراده متصلا إفادة الاختلاف الواقع فيه.
- ومما أورده مرسلا، ولم يصله في موضع آخر حديث أبي العلاء بن الشخير: كان حديث رسول الله - ﷺ - ينسخ بعضه بعضا، الحديث لم يرو موصولا عن الصحابة من وجه يصح.

(تدريب الراوي ١/ ٣١٦-٣١٧)

- قال الدكتور سعد الحميد في مقدمة تحقيقه لكتاب غرر الفوائد المجموعة للرشيد العطار (ص/٥٤):
- القسم الرابع: أحاديث مراسيل وردت في كتاب مسلم، وهي ستة أنواع:
- أ - النوع الأول: أحاديث جاء فيها المرسل عرضًا وتبعًا للموصول الذي قصد مسلم إخراجه، وعُرف من عادة مسلم - رحمه الله - إيراد الحديث كاملاً كما سمعه من غير تقطيع له ولا اختصار؛ إذا لم يقل فيه: «مثل حديث فلانٍ»، أو: «نحوه»، فربما وقعت له أحاديث متصلة، لكن ورد في ثناياها المرسل عرضاً، فيورد مسلم الحديث بتمامه كما سمعه من شيخه، وقصده المتصل، لا المرسل الذي ليس على شرطه.

- فإن قيل: فقد كان يمكنه أن يقتصر على المسند خاصة، ويحذف ما فيه من المرسل، ولا يطول كتابه بما ليس من شرطه.
- قيل: هذه مسألة اختلف العلماء فيها، فمنهم من أجاز تقطيع الحديث الواحد وتفريقه في الأبواب إذا كان مشتملاً على عدة أحكام كل حكم فيها مستقل بنفسه، غير مرتبط بغيره كحديث جابر الطويل في الحج ونحوه، ومنهم من منع ذلك واختار إيراد الحديث كاملاً كما سمعه. وهذا الذي يظهر من مذهب مسلم.

- ومعظم الأحاديث المرسلة التي وقعت في كتاب مسلم داخلة في هذا النوع، وعدتها تسعة أحاديث، وهي الآتية برقم (٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٥٠ و٥١ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧).
- ومع ذلك فبعض هذه الزيادات المرسلة وردت من طرق أخرى صحيحة، بعضها في الصحيحين، وبعضها خارج الصحيحين، وبعضها لم نجده موصولاً كما هو موضح في موضعه.

❖ ب - النوع الثاني: ما أورده مرسلاً مستقلاً، ولم يصح موصولاً، و إنما ورد موصولاً من طريق ضعيف، وهو حديث واحد فقط سيأتي برقم (٤٧).

❖ وهذا لم يقصد به مسلم الاحتجاج، ولكنه عرض لمسألة خلافية؛ وهي: بأيٍ شيء يجب الغسل من الجنابة؟ بالإنزال أو بمجاوزة الختان الختان؟ فأورد أولاً حديث: (إنما الماء من الماء)، ثم أورد بعده قول أبي العلاء ابن الشخير: كان رسول الله ينسخ حديثه بعضه بعضًا كما ينسخ القرآن بعضه بعضًا، وهو المرسل الذي قصدناه، ثم أورد في الباب بعده الأحاديث التي فيها أن الغسل يجب بمجرد الإيلاج وإن لم ينزل، فقصد إذا من إيراد المرسل: الاستئناس بقول أبي العلاء لبيان نسخ حديث: (إنما الماء من الماء) بالأحاديث الأخرى.

- **جـ - النوع الثالث:** ما أورده مرسلاً مستقلاً، ووصله في نفس الموضع، وفيه حديثان فقط، وهما الآتيان برقم (٤٨ و ٦١).
- أما الأول، فإن مسلمًا إنما أورده لبيان الاختلاف في وصله وإرساله، مع ترجيحه للموصول، وهو الذي رجحه البخاري وغيره.
- وأما الثاني، فإن مسلمًا وصله من نفس الطريق، وله شواهد عند مسلم في نفس الموضع.

❖ د - النوع الرابع: أدخله المصنف في المرسل وهو معلق، وهو الآتي برقم (٣)، وهو حديث أخرجه المصنف من طريق شيبان بن فروخ وبهز بن أسد، كلاهما عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن عبدالله بن رياح، عن أبي هريرة، وساقه بسياق شيبان بن فروخ و لم يسق لفظ بهز، ثم قال عقبه: «زاد غير شيبان ...»، ثم ذكر الزيادة . فالظاهر أنه من صنيعه يقصد رواية بهز وغيره، وكل من روى الحديث سوى شيبان ذكر هذه الزيادة كما بينته في التخريج .

- هـ - النوع الخامس: ما وهم فيه المصنف في اعتباره مرسلا وليس كذلك وفيه حديثان هما: رقم (٥٦ و ٥٩)، وبينت في التعليق عليهما وهم المصنف في اعتبارهما مرسلين وليسا كذلك.
- و - النوع السادس: ما أورده مسلم في المقدمة، وهو حديثٍ واحد سيأتي برقم (٤٩)، وقد أخرجه مسلم في مقدمته موصولاً ومرسلاً ليبين اختلاف الرواة في وصله وإرساله، مع إيمائه إلى رجحان الرواية المرسلة وهذا لا يتجه إلى مسلم فيه نقد؛ لكونه لم يدخله في "الصحيح"، وأما المقدمة فخف شرطه فيها كما سيأتي بيانه في القسم الآتي.

أشهر الكتب المؤلفة في معرفة ذوي الإرسال من الرواة

كتاب (المراسيل)، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت/٣٢٧هـ).

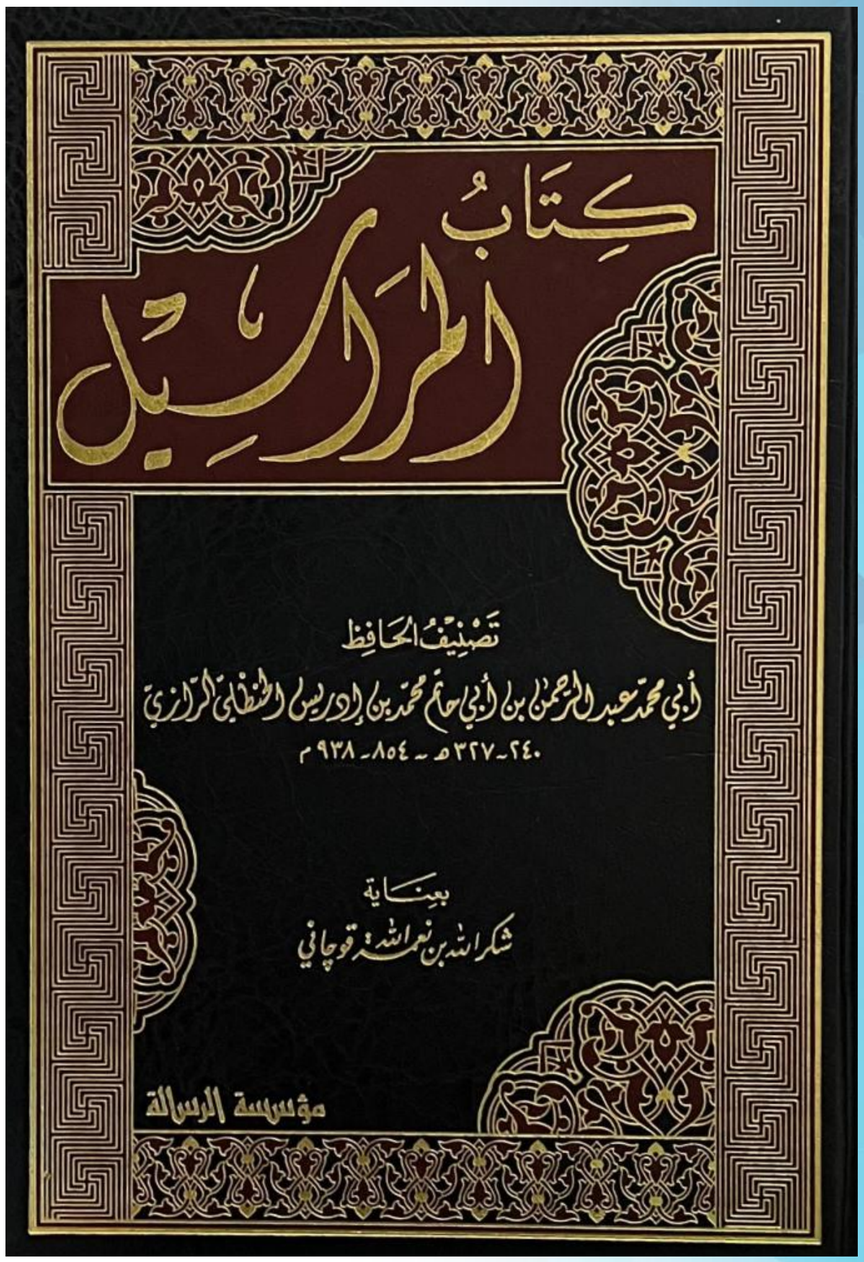

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

- **١ - تسمية الكتاب:**

  كتاب (**المراسيل**)، هكذا كُتب في آخر النسخة المخطوطة من الكتاب.

  وهكذا سماه العلائي.

- **٢- مؤلفه:**

  هو الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧هـ).

- **٣- توثيق نسبته إلى مؤلفه:**
  - ١ - كتب في آخر النسخة الخطية من الكتاب ما يلي: «آخر كتاب المراسيل، بلغ العرض بأصله فصح به كما فيه حرفاً بحرف...).
  - ٢ - ذكره العلائي في كتابه في المراسيل.
  - ٣- نقل الحفاظ عنه منهم العلائي، وابن حجر، وأبو زرعة العراقي.

٤- موضوع الكتاب وأهميته:

موضوع الكتاب هو ذكر الرواة المرسلين عن شيوخ لم يلتقوا بهم أو التقوا بهم ولكنهم لم يسمعوا منهم.

وقد استعمل ابن أبي حاتم الإرسال في كتابه (المرسل) على المعنى الآخر الأعم للمرسل وهو ما سقط من إسناده راوٍ فأكثر في أي موضع من السند، ثم قد يكون الإرسال المذكور جليًا لعدم إدراك الراوي من روى عنه، وقد يكون خفيًا لكون الراوي أدرك من روى عنه، ولم يلقه، وإنما يعرف ذلك بالتاريخ، ونص الأئمة، والنوعان موجودان في كتاب المراسيل لابن أبي حاتم.

وكتاب (المراسيل) لابن أبي حاتم رحمهما الله يُعد في طليعة ما ألف عن ذوي الإرسال من الرواة.

مع الإكثار من النقل عن الأئمة الكبار المعتد بأحكامهم في الحكم بالإرسال للأئمة شعبة، وابن معين، وأحمد، وعاصم.

٥- منهج المؤلف في الكتاب:

١ - رتب ابن أبي حاتم أسماء الرواة على حروف المعجم في الحرف الأول من الاسم الأول فقط.

٢ - يذكر المصنف الأسماء، وأسماء الآباء وذلك في أكثر تراجم الكتاب، ولا يكاد يذكر النسب، والكني، والألقاب، كسائر كتب التراجم.

٣- يكثر من النقل عن أبيه، وعن أبي زرعة، وعن أئمة الجرح والتعديل كشعبة، وابن معين، وأحمد وغيرهم في الحكم على رواية الراوي عن فلان أو حديث كذا بالأرسال.

٤- أما قدر المترجمة فمرات يطيلها حتى تستغرق صفحات كما الحال في ترجمة الحسن البصري)، وأحياناً يختصر حتى إن الترجمة لا تتجاوز سطراً أو سطرين كما في ترجمة زيد العمي).

٥- منهج المؤلف في الكتاب:

٥ - الأصل أن ابن أبي حاتم يذكر من النصوص ما يسند به علة الحكم بالإرسال والانقطاع على رواية الراوي عن شيخ أو الحديث ؛ لكن قد يقع منه استطراد فيذكر بعد ذلك في الترجمة من صح سماعه عنهم، كما وقع منه في ترجمة الحسن البصري، فبعد أن ذكر من روى عنهم الحسن مرسلاً، ختم بمن ثبت للحسن سماعه من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

٦ - قدّم ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى بمقدمة لكتابه ذكر فيها خمسة عشر نصاً عن الأئمة في ضعف الأحاديث المرسلة والأئمة هم: يحيى القطان، والشافعي، وابن المديني، وابن معين، وختم برأي أبيه وأبي زرعة.

٧- قد يسند بعض أحكام أئمة الجرح والتعديل في إرسال المرسلين.

٦ – نسخ الكتاب، وطبعه، وتحقيقه:

- وجد لكتاب المراسيل ثلاث نسخ خطية: بتركيا (كوبريلي)، والهند (السعيدية) وبالمدينة (المحمودية)).
- وطبع ثلاث طبعات ؛ إحداها بدائرة المعارف النظامية بالهند، والأخرى ببغداد بمكتبة المثنى بتحقيق صبحي السامرائي، والثالثة ببيروت بمؤسسة الرسالة عام ١٣٩٧هـ بتحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني اعتماداً على نسختي مكتبة كوبريلي بتركيا، والمكتبة السعيدية بحيدر آباد، (٢٨٢ ص)، وقد احتوت هذه الطبعة على (٤٩٢) ترجمة، وما يقرب من ألف نص.

٧- أمثلة من الكتاب:

- ١ - إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي.

سمعت أبي يقول: لم يسمع إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي من أبيه.

قال أبو زرعة: إبراهيم بن جرير عن علي، مرسل).

- ٢ - عمرو بن مرة.

سمعت أبي يقول: عمرو بن مرة لم يسمع من ابن عمر، ولم يسمع من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، إلا من ابن أبي أوفى قال أبو زرعة: عمرو بن مرة عن علي، مرسل).

- ٣- محرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج.

أخبرنا عبد الله بن حنبل - فيما كتب إلي - نا أبي. نا حماد بن خالد، عن محرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج قال: هو ثقة، لم يسمع من أب يسمع من أبيه شيئاً، إنها روى من كتاب أبيه.

حدثنا علي بن الحسن المسنجاني، نا سعيد بن أبي مريم، أنا موسى بن سلمة ؛ خالي، قال: أتيت محرمة بن بكير فقلت له: حدثك أبوك ؟ فقال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه).

(جامع التحصيل لأحكام المراسيل). لصلاح الدين خليل بن كَيْكَلدي بن عبد الله، أبي سعيد العلائي الدمشقي الشافعي، نزيل القدس. (ت/٧٦١هـ)

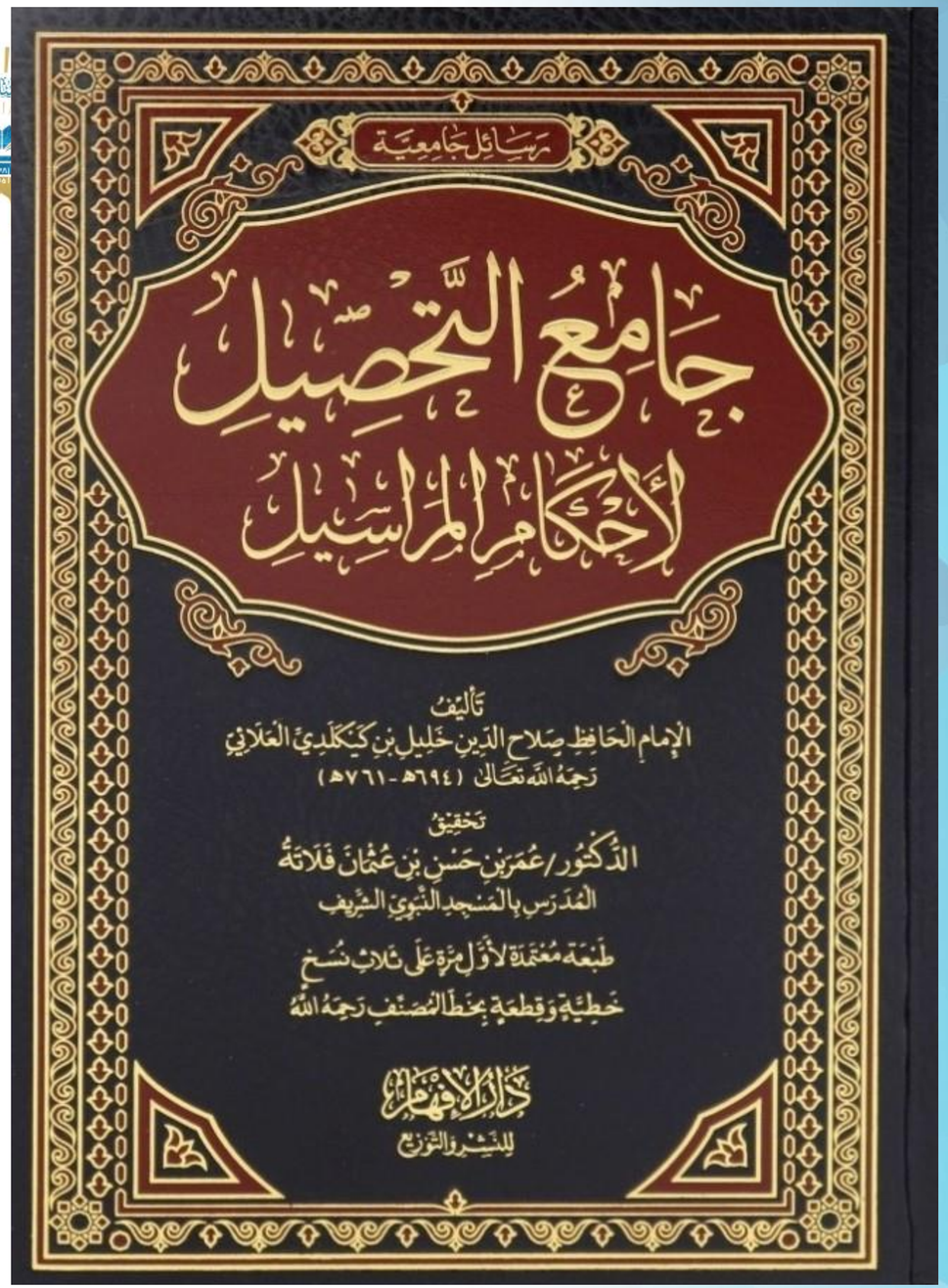

❖ ١ - تسمية الكتاب:

سماه مؤلفه كما ورد في مقدمته: (جامع التحصيل لأحكام المراسيل). وسماه أبو زرعة العراقي والكتاني: (جامع التحصيل في أحكام المراسيل).

٢- مؤلفه:

هو الحافظ صلاح الدين خليل بن كَيْكَلدي بن عبد الله، أبو سعيد العلائي الدمشقي الشافعي، نزيل القدس. (ت/٧٦١هـ)

٣- دراسات عنه وعن كتابه:

١ - حقق كتابه (جامع التحصيل) عمر حسن فلاته، ونال به درجة الماجستير من كلية الشريعة بمكة المكرمة، والمتوقع دراسته للمؤلف في مطلع كتابه.

٢ - ترجمة موسعة له كتبها مرزوق بن هياس الزهراني ضمنها مقدمتي كتابي العلائي: (إثارة الفوائد المجموعة للعلائي) و (معجم شيوخ الحافظ خليل كيكلدي).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

٤- توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

- ١ - ذكره أبو زرعة العراقي في مقدمة كتابه (تحفة التحصيل).
- ٢ - ذكر كتابه من ترجم له من العلماء كالتاج السبكي، والحسيني.
- ٣- ذكره مؤلفو كتب الفهارس كحاجي خليفة، وعبد الحي الكتاني، ومحمد بن جعفر الكتاني.
- ٤- قُرئت النسخة الخطية القادرية على العلائي بالمسجد الأقصى، وقوبلت بأصله كما ثبت ذلك على النسخة المذكورة).
- ٥ - وللكتاب عدد من النسخ سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

٥- دراسات عنه وعن كتابه:

٣- حواشي على (جامع التحصيل) لبرهان الدين الحلبي.

٤ - الإرشاد إلى بيان ما أشكل من الإسناد للمقدسي.

أدخله الحافظ العلائي في كتابه جامع التحصيل، قال رحمه الله تعالى: ووقفت في هذا المعنى على جزء لطيف بخط الحافظ ضياء الدين المقدسي من جمعه فنقلت جميعه في هذا المعجم.

٥ - تعليقات الحافظ العراقي على جامع التحصيل.

٦ - موضوع الكتاب وأهميته ومحتوياته:

(هو أوسع المؤلفات في المراسيل، فإنه قد تناول جميع جوانب الإرسال دراية ورواية)

وقد رتبه مؤلفه على ستة أبواب متعلقة بالإرسال والمرسلين وهي كالتالي:

الأول: في تحقيق الحديث المرسل وبيان حده.

الثاني: في ذكر مذاهب العلماء فيه.

الثالث: في الاحتجاج لكل قول وبيان الراجح من ذلك.

الرابع: في فروع وفوائد غزيرة يترتب بها ما تقدم.

الخامس: في بيان المراسيل الخفي إرسالها في أثناء السند.

السادس: في معجم الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال.

وصفه التاج السبكي بالحسن.

وقال أبو زرعة العراقي: «جمع فيه فأوعى، جمع بدعاً، وأبدع جمعاً».

❖ ومن ميزات كتاب (جامع التحصيل) ما يلي:

١ - احتوى على قواعد في الحديث المرسل.

٢- احتوى على معجم بأسماء المدلسين.

٣- احتوى على معجم بأسماء المرسلين.

٤- اعتنى المصنف بقضية إدراك الراوي عمن روى عنه.

٥ - استدراكه على الحافظ المزي عدم تنبيهه على إرسال ذوي الإرسال).

٧ - منهج المؤلف في الكتاب:

١- رتب أسماء الرواة المرسلين على حروف المعجم في الأسماء وأسماء الآباء.

٢- يذكر الأسماء وأسماء الآباء والأجداد، ولا يعتني كثيراً بذكر الأنساب والكنى والألقاب.

٣- يختصر في التراجم حتى لا تكاد تتجاوز الترجمة الأسطر، وقلما يطيل ولعل أطول ترجمة ذكرها ترجمة الحسن بن أبي الحسن البصري، وهي نادرة)، وكثير من التراجم متوسطة.

٤ - ينقل عن الأئمة الذين سبقوه في الحكم على الرواة عن شيوخ معنيين بالإرسال، وعلى أحاديث بأنها مرسلة.

٧- منهج المؤلف في الكتاب:

٥ - يكثر من النقل عن ابن أبي حاتم من كتابه المراسيل ويصرح باسم الكتاب.

٦ - يذكر في تراجم المرسلين الأحاديث التي حكم بإرسالها من طريقهم.

٧- يرجح في كثير من التراجم بين الأقوال المختلفة.

٨- ذكر الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال عن شيخ معين إما على الإطلاق أو في حديث مخصوص.

٩ - قدّم للكتاب بمقدمة مختصرة ذكر فيها أهمية رواية الأحاديث المتصلة الأسانيد، وأن الإرسال في الأحاديث علة، والباعث له على تأليف كتابه، واسم كتابه، والخطة التي سار عليها في تقسيم أبواب الكتاب.

١٠ - فرغ العلائي من تأليف كتابه يوم الأحد، خامس شهر شوال، سنة ست وأربعين وسبعمائة ببيت المقدس، وقد كان ابتداؤه في أثناء شهر شعبان.

٨ - نسخ الكتاب، وطبعه، وتحقيقه::

وجد للكتاب ثلاث نسخ وهي:

نسخة مكتبة راغب باشا باستانبول، ونسخة المكتبة الظاهرية، وثالثة نسخة المدرسة القادرية.

حقق الكتاب د. عمر بن حسن فلاته، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، بإشراف.د. محمد أمين المصري، (ماجستير)، عام ١٣٩٢هـ ولم يطبع الكتاب بهذا التحقيق إلى عامنا هذا عام ١٤٢٧هـ.

وقد طبع كتاب (جامع التحصيل) من قبل وزارة الأوقاف بالعراق، عام ١٣٩٨ هـ، بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، اعتماداً على نسختي القادرية والظاهرية، (٤٢٢ ص)، وقد احتوى الكتاب على (١٠٣٩) ترجمة.

٩- أمثلة من الكتاب:

١ - ثور بن زيد الديلي.

قال بشر بن عمرٍ قلت لمالك بن أنس لقي ثور بن زيد ابن عباس ؟ قال: لا لم يلقه.

قلت: وروى أيضاً عن عمر أنه استشار في الخمر.

وهو مرسل، لم يدركه. قاله عبد العزيز النخشبي

٢ - عروة بن رويم الدمشقي.

قال أبو حاتم: لم يدرك النبي.

وقال أبو زرعة: لم يسمع من ابن عمر شيئاً.

وفي التهذيبِ أنه أرسل أيضاً عن جابر بن عبد الله، وثوبان وغيرهما.

وأرسل أيضاً عن أبي ذر، وأبي ثعلبة وغيرهما.

٩- أمثلة من الكتاب:

٣- معمر بن راشد، أحد الأئمة.

قال عبد الرزاق: لم يسمع من يزيد بن عبد الله بن الهاد شيئاً. وقال أحمد بن حنبل: لم يسمع من الحسن ولم يره، بينهما رجل، ويقال إنه عمرو بن عبيد.

قال: ولم يسمع من يحيى بن سعيد الأنصاري شيئاً.

وسئل: هل سمع معمر من سماك بن حرب شيئاً ؟ فقال: لا.

وروى معمر، عن الزهري، عن عمر بن سعد، عن أبيه حديث: (من يرد هوان قريش).

قال ابن معين: ما روى الزهري عن عمر بن سعد شيئاً قط وهذا أيضاً يقول فيه معمر: أخبرت عن الزهري يعني لم يسمعه منه والله أعلم.

١٠ - المقارنة بين الكتاب وغيره مما له علاقة به:

١ - المراسيل لابن أبي حاتم الرازي (ت/ ٣٢٧هـ).

أ - أهم الموارد التي اعتمدها العلائي في جامع التحصيل في تراجم المرسلين هو كتاب (المراسيل) لابن أبي حاتم.

ب -استوعب العلائي التراجم التي ذكرها ابن أبي حاتم في كتابه سوى ثلاث عشرة ترجمة استدرك كاتب نسخة الظاهرية الخطية ترجمتين، وبقيت إحدى عشرة ترجمة استدركها محقق جامع التحصيل (حمدي السلفي) في آخر المطبوعة.

❖ ١٠ – المقارنة بين الكتاب وغيره مما له علاقة به:

١ – المراسيل لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ).

ج- ميَّز محقق (جامع التحصيل) الرواة المشتركين في كتابي العلائي وابن أبي حاتم بدائرة كبيرة سوداء أمام أسماء المترجمين.

د- أن ترتيب العلائي للأسماء على حروف المعجم للأسماء وأسماء آبائهم، في حين أن ابن أبي حاتم لم يرتب أسماء الآباء.

هـ - قدم العلائي لكتابٍ جامع التحصيل بمقدمة فيها طول، على خلاف مقدمة ابن أبي حاتم فإنها مختصرة جداً.

و - يسند ابن أبي حاتم في كثير من التراجم الأقوال المروية في الإرسال، على خلاف (جامع التحصيل) فلا إسناد فيه.

❖ ١٠ - المقارنة بين الكتاب وغيره مما له علاقة به:

٢- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة العراقي. (ت/ ٨٢٦هـ).

من وجوه المقارنة بين الكتابين ما يلي:

أ - كتاب (تحفة التحصيل (اعتمد فيه أبو زرعة على كتاب العلائي (جامع التحصيل).

ب - كلام العلائي المنقول من كتابه (جامع التحصيل) في كتاب (تحفة التحصيل) مميز.

قال أبو زرعة العراقي: «... مميز ما زاده العلائي على ابن أبي حاتم في أثناء ترجمته بقولي في أوله: قال العلائي، وفي آخره انتهى.

❖ ١٠ - المقارنة بين الكتاب وغيره مما له علاقة به:

٢- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة العراقي (ت/ ٨٢٦هـ).

ج - كتاب العلائي فيه كلام مطول عن المراسيل وأحكامها، ولكن كتاب أبي زرعة ليس فيه سوى أسماء الرواة المرسلين.

د- زاد أبو زرعة تراجم على العلائي وميزها بحرف (ز)، وزاد زيادات في كثير من التراجم المشتركة وميزها بـ (قلت).

(تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ثم المصري، ابن العراقي (ت/٨٢٦هـ).

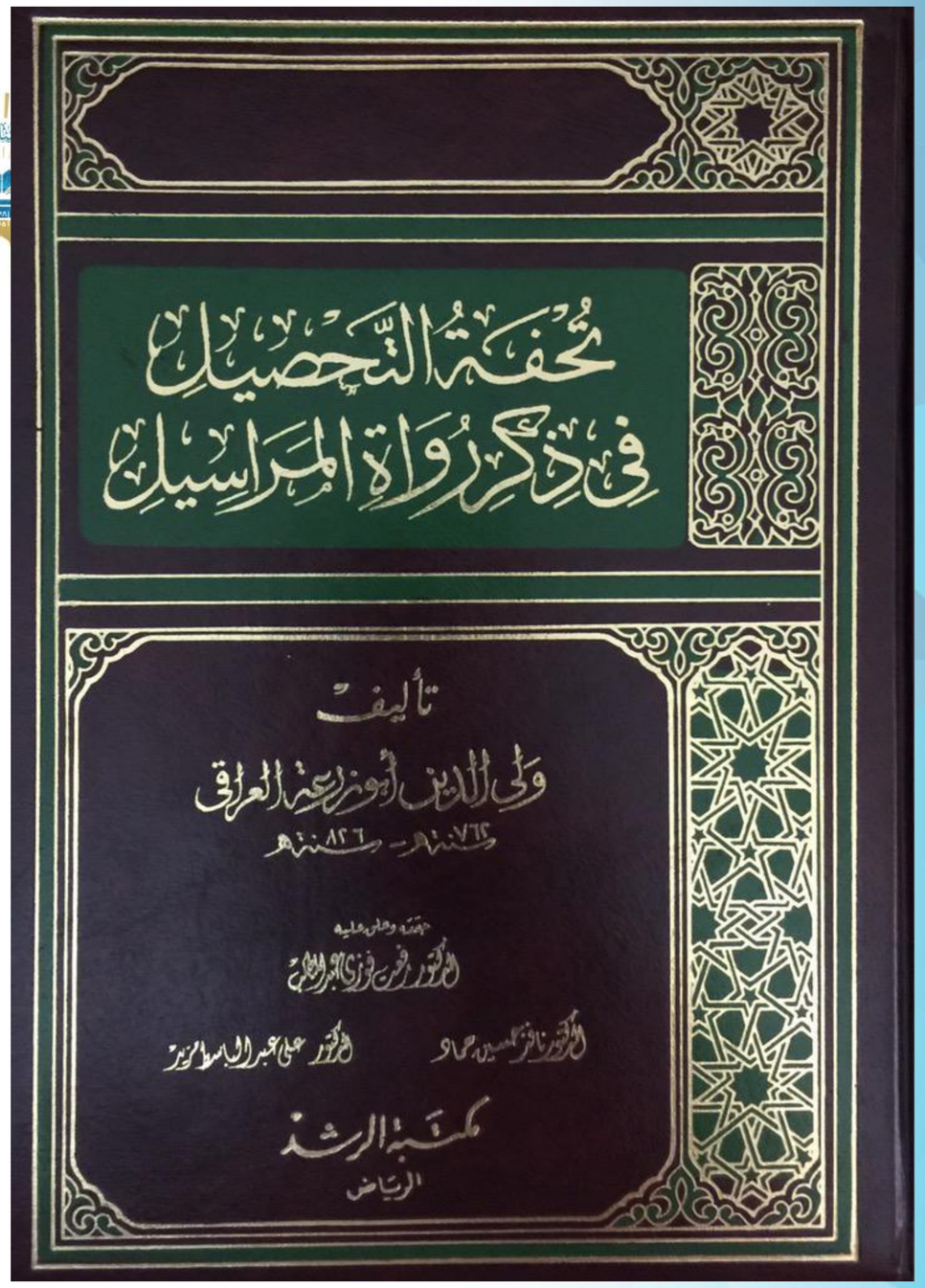

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

١- تسمية الكتاب:

سماه من ترجم له باسم: (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل).

وسماه الحافظ ابن حجر: (رواة المراسيل).

وسماه حاجي خليفة باسم غريب وهو: (تحفة التحصيل في ذكر ذوات المراسيل) ولعله قد تصحف عليه.

٢ - مؤلفه:

هو الحافظ ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي ثم المصري، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ).

- الدراسات عنه وعن كتابه:

- درس الكتاب الباحث حسن عثمان سنكاري في رسالة (ماجستير) بإشراف الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، عام ١٤٠٧هـ وسمى أطروحته (أبو زرعة العراقي وكتابه تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وحقق قطعة من الكتاب إلى آخر ترجمة مطرف بن طريف.
- حُقِّقَ في رسالة دكتوراه، تقدم بها الباحث محمد بن عبد المحسن التركي لكلية أصول الدين، بجامعة الإمام بالرياض، بإشراف أبي لبابة الطاهر حسين، عام ١٤١٣هـ.

٣ - توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

- ١- ذكره الأئمة المترجمون لمؤلفه، كالفاسي، وابن فهد المكي والسخاوي.
- ٢ - وذكرته كتب الفهارس.

٤- موضوع الكتاب وأهميته:

- موضوع الكتاب (رواة المراسيل).
- وتظهر أهمية الكتاب في أمرين:
- أحدهما زاد المؤلف عدداً المرسلين لم يذكروا لدى ابن أبي حاتم ولا العلائي.
- والآخر زاد زيادات من عنده في تراجم كثير من الرواة الذين سبق بذكرهم من قبل ابن أبي حاتم أو العلائي.

٥ - منهج المؤلف في الكتاب:

- ١- رتب أبو زرعة رحمه الله تعالى كتابه على حروف المعجم في الأسماء وأسماء الآباء.
- ٢- يذكر الأسماء، وأسماء الآباء، وأحياناً يذكر أسماء الأجداد وقلما يذكر الكنى والألقاب.
- ٣- اعتمد في مادة الكتاب على كتب من سبق من كتب الرجال، لا سيما كتابي (المراسيل (لابن أبي حاتم، و (جامع التحصيل) للعلائي كما أشار إلى هذا في مقدمته.
- ٤ - أكثر تراجم الكتاب مختصرة وقد يطيل أحياناً كما وقع له في ترجمة الحسن بن أبي الحسن البصري »، فقد بلغت أكثر صفحات.

٥ – منهج المؤلف في الكتاب:

- ٥ – استعمل المؤلف مصطلحات ورموزا ذكرها في مقدمته وهي:
- ما زاده العلائي على ابن أبي حاتم يقول في أوله: (قال العلائي)، ويقول في آخره: (انتهى).. ما زاده العلائي على ابن أبي حاتم من ترجمة كاملة وضع له حرف (ع) مقابله أو فوقه، وما زاده هو على العلائي من تراجم كاملة وضع أمامه حرف (ز).
- أقول وزاد محقق الكتاب عبد الله نوارة تراجم على الأئمة الثلاثة وجعل لها رمز (❖) وهي تراجم كثيرة.

٥ - منهج المؤلف في الكتاب:

- ٦- ذكر مقدمة مختصرة ضمنها ما سبقت الإشارة إليه، والباعث له على تأليف الكتاب فقال: « فإن معرفة المراسيل من أهم الأنواع التي انعقد على استحبابها الإجماع... فرأيت إفراده بتصنيف أولى وأبلغ في إدراك المطلوب منه.
- ٧- كتب المؤلف رحمه الله تعالى آخر الكتاب ما يلي: « وكان الفراغ منه على يد جامعه الأربعاء، رابع جمادى الآخرة، سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة بجزيرة الفيل، من ضواحي القاهرة...).
- ٨- لا يذكر المصنف جرحاً ولا تعديلاً في الراوي، وإنما يعتني بذكر ما يتعلق بإرساله أو عن شيخ معين، أو لحديث معين.

٦ - نسخ الكتاب، وطبعه، وتحقيقه:

- ذكرت في الفهرس الشامل نسخة للكتاب وهي نسخة كوبريلي.
- وقد طبعت الكتاب مكتبة الخانجي بالقاهرة، بتحقيق رفعت فوزي عبدالمطلب، ونافذ حماد، وعلي عبد الباسط، عام ١٤٢٠هـ، (٦٦٨ ص).
- وطبع بتحقيق عبد الله نوارة، بمكتبة الرشد بالرياض، عام ١٤١٩هـ، (٣٨٤ ص).

٧- أمثلة من الكتاب:

- ١ - أبان بن عثمان بن. عفان.

قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله – يعني أحمد بن حنبل –: أبان بن عثمان سمع من أبيه ؟ قال: لا، من أين سمع منه. قال العلائي: له عن أبيه في صحيح مسلم حديث: « لا ينكح المحرم ولا ينكح " انتهى.

قلت: في صحيح مسلم، وفي سنن أبي داود التصريح بسماعه من أبيه للحديث المذكور، وفي سنن أبي داود التصريح بسماعه منه لحديث ضمد المحرم عينيه بالصبر، وله رواية عن أسامة بن زيد في سنن النسائي، وتوقف المزي في ذلك فقال: إن كان محفوظاً. انتهى).

٧- أمثلة من الكتاب:

- ٢ - (ع) عبد الله بن الحارث.

قال ابن المديني: لم يسمع من ابن مسعود شيئاً.

قال العلائي: كذا وجدته بخط الحافظ الضياء، لم يزد على ذلك، وكذلك هو في المراسيل عنه، وعن أبي حاتم أيضاً، وأظنه (بيه) المتقدم، أو الزبيدي الكوفي وهو معدود في الرواة عن ابن مسعود.

قلت: ذكر المزي كلام ابن المديني، وأبي حاتم في ترجمة (ببه)، وهو الظاهر كما تقدم انتهى.

- ٣ - (ز) المنهال ابن عمروٍ.

روى عن يعلى بن مرة مرسلاً، وروايته عنه في سنن ابن ماجه ذكره في التهذيب.

٨- المقارنة بين الكتاب وما له علاقة به:

١- كتاب المراسيل لابن أبي حاتم.

أ - كتاب (المراسيل) من أهم موارد أبي زرعة في كتابه (التحفة)، وقد عقد المؤلف بين كتابي ابن أبي حاتم والعلائي مقارنة دقيقة، ولذلك رمز بـ (ع) لما زاده العلائي من تراجم كاملة على ابن أبي حاتم).

ب- ومن الفروق أن ابن أبي حاتم – باعتبار تقدمه القول المنقول عن أئمة الجرح والتعديل ولا يوجد ذلك في كتاب أبي زرعة.

ج - أن كتاب (تحفة التحصيل) فيه زيادات على كتاب (المراسيل) قد يسند في تراجم كاملة، وفي محتويات كثير من تراجم الكتابين.

- ٨- المقارنة بين الكتاب وما له علاقة به:
  - ٢- (جامع التحصيل للعلائي).

أ - كتاب (تحفة التحصيل) اعتمد فيه أبو زرعة على كتاب العلائي (جامع التحصيل).

ب - كلام العلائي المنقول من كتابه (جامع التحصيل) في كتاب (تحفة التحصيل) مميز.

قال أبو زرعة العراقي: «... مميز ما زاده العلائي على ابن أبي حاتم في أثناء ترجمته بقولي في أوله: قال العلائي، وفي آخره انتهى.

ج - كتاب العلائي فيه كلام مطول عن المراسيل وأحكامها، ولكن كتاب أبي زرعة ليس فيه سوى أسماء الرواة المرسلين.

د- زاد أبو زرعة تراجم على العلائي وميزها بحرف (ز)، وزاد زيادات في كثير من التراجم المشتركة وميزها بـ (قلت).

المنقطع

تعريفه:

- **المنقطع لغة:** اسم فاعل، من (قطع)، الدالّ على صَرْم، وإبانة شيء من شيء.
- **واصطلاحًا:** ما سقط من أثنائه واحد أو أكثر، بشرط عدم التَّوالي.
  - وهو التعريف المختار من بين ما عرف به.

- هذا وقد يوصف كل إسناد وقع فيه سقط بأنه منقطع؛ وهذا من باب الإطلاق العام للمنقطع، وتجوّزٌ عن الاصطلاح الخاص به.

تعاريف المنقطع

- **المنقطع:** (ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه)، سواء كان الساقط منه الصحابي أو غيره، فهو والمرسل واحد.
- ذهب إليه الفقهاء، والخطيب، وابن عبد البر، وغيرهم من المحدثين، وصححه النووي.
- وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي، عن الصحابي، كمالك عن ابن عمر.

- **وقيل المنقطع:** هو ما اختل منه رجل قبل الصحابي، محذوفًا كان أو مبهمًا، كرجل.
- **وقيل المنقطع:** هو ما روي عن تابعي أو من دونه قولا له، أو فعلا.
- قال النووي: وهذا غريب ضعيف.
- قال السيوطي: والمعروف أن ذلك مقطوع، لا منقطع.

الفرق بين المقطوع، والمنقطع:

المقطوع ـ كما تقرَّر ـ من مباحث المتن، والمنقطع من مباحث الإسناد.

وقد أطلق بعضهم المقطوع بمعنى المنقطع الَّذي لم يتصل إسناده، وُجد ذلك في كلام الإمام الشَّافعيّ من المتقدِّمين، والطَّبرانيّ، والدَّارقطنيّ، والحميديّ، وابن الحصَّار وغيرهم من المتأخِّرين.

ووُجد العكس . وهو التَّعبير **بالمنقطع** عن **المقطوع** . في كلام أحمد بن هارون البرديجيِّ البردعيِّ، حيث قال: (**المنقطع** هو قول التابعيِّ).

وإليه الإشارة بقول الخطيب: (وقال بعض أهل العلمِ بالحديث: الحديث **المنقطع**: ما روي عن التَّابعيِّ ومَن دونه، موقوفًا عليه من قوله، أو فعله).

كلُّ ذلك تجوُّزًا عن الاصطلاح، وإرادة المعنى اللُّغويّ.

❖ **مثاله:** ما رواه التِّرمذيُّ، وابن ماجه، والإمام أحمد عن يزيد بن هارون، قال: أخبرنا **الحجَّاج بن أرطاة**، **عن يحيى بن أبي كثير**، **عن عروة**، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: فقدتُ رسول الله ﷺ ذات ليلةٍ، فخرجتُ، فإذا هو بِالبقيع، رافع رأسه إلى السَّماء... . وفيه قوله ﷺ: « إِنَّ الله ـ ﷻ ـ يَنْزِلُ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَغْفِرُ لأَكْثَرَ مِن عَدَدَ شَعْرِ غَنَمِ كَلْبٍ ».

❖ قال التِّرمذيُّ: (سمعت محمَّدًا ـ يعني: البُخاريّ ـ يُضعِّف هذا الحديث، وقال: يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة، والحجَّاج بن أرطاة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير).

الأحاديث المنقطعة في صحيح مسلم

- قال الدكتور سعد الحميد في تحقيقه لغرر الفوائد المجموعة (ص/٥٣):
- وأما الصنف الثاني - وهي الأحاديث التي زادها المصنف -: فهي أحاديث انتقدت على مسلم لمجيئها غير موصولة في "صحيحه"، وهي على ستة أقسام:
- القسم الأول: المنقطع، وبعض الأئمة يقول عنه: مرسل، لكن استقر الاصطلاح على أن المرسل ما سقط من آخره مَنْ بعد التابعي.
- وهذا القسم نوعان:
- أ - النوع الأول: ما اختلفت فيه نسخ مسلم، وعدتها ثلاثة أحاديث: (١٤ و ١٦و٣٧)، وهي الأول، والثالث، والحديث العشرون من الأحاديث العشرين التي زادها المصنف.
- فهذا النوع لا يتجه فيه النقد إلى مسلم؛ لوروده في بعض نسخه متصلاً.

- ب - النوع الثاني: ما اتفقت نسخ مسلم على وروده منقطعًا، وعدتها واحد وعشرون حديثًا، منها خمسة عشر حديثًا من الأحاديث العشرين التي زادها المصنف أولاً، وخمسة أحاديث مما ألحقه المصنف بعد فراغه من الكتاب، وواحد أدخله في الأحاديث المرسلة الآتي الكلام عنها في القسم الرابع، وهذه الأحاديث هي الآتية برقم (١٥ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٦٠ و ٦٢,٦٣ و ٦٥,٦٦,٦٧).
- وجميع أحاديث هذا القسم جاءت في المتابعات والشواهد.

❖ القسم الثاني: أحاديث أسانيدها متصلة، لكن فيها راو مبهم، وهي داخلة في المقطوع على مذهب أبي عبدالله الحاكم وأبي علي الجياني كما تقدم، وعدتها تسعة أحاديث، منها ستة أحاديث أدخلها المصنف في الأحاديث العشرين التي زادها وذكر أنها وردت في "صحيح مسلم" مقطوعة، وهي رقمٍ (٢٠ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩)، وثلاثة أحاديث أفرد لها المصنف (ص ٢٧٢ فصلاً خاصا قال فيه: « ومما يظن أنه مقطوع على مذهب أبي عبدا الله الحاكم وغيره وليس كذلك ...»، ثم أوردها، وهي الآتية برقم (٣٨ و ٣٩ و ٤٠) .

❖ وجميع هذه الأحاديث في المتابعات، وبعضها ورد التصريح فيها باسم المبهم في الطرق الأخرى.

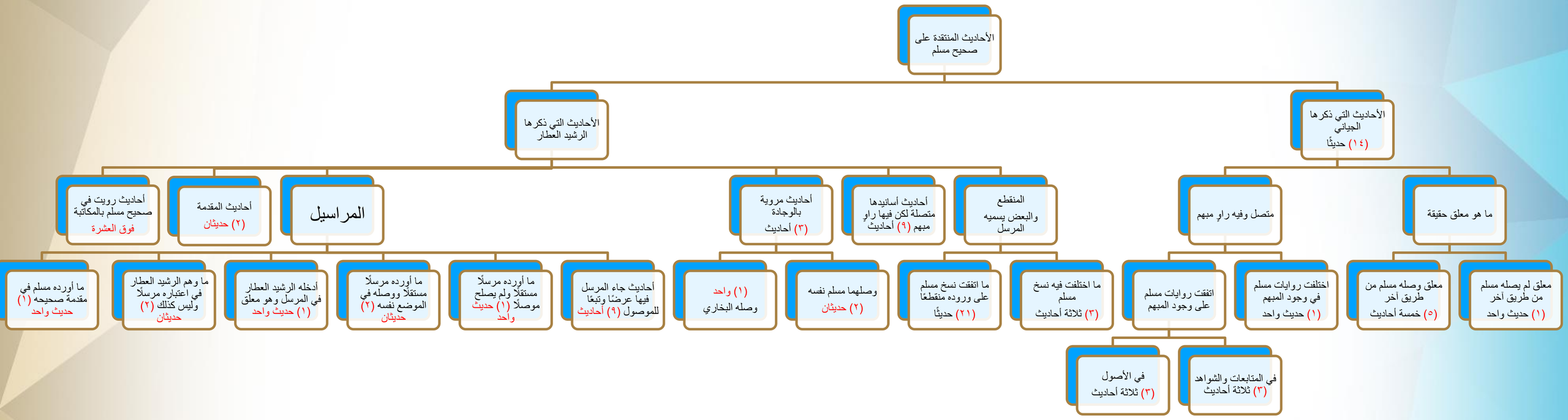
الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم
الأحاديث التي ذكرها الجيائي (١٤) حديثًا
ما هو معلق حقيقة
معلق لم يصله مسلم من طريق آخر (١) حديث واحد
معلق وصله مسلم من طريق آخر (٥) خمسة أحاديث
متصل وفيه راوٍ مبهم
اختلفت روايات مسلم في وجود المبهم (١) حديث واحد
اتفقت روايات مسلم على وجود المبهم
في المتابعات والشواهد (٣) ثلاثة أحاديث
في الأصول (٣) ثلاثة أحاديث
المنقطع والبعض يسميه المرسل
ما اختلفت فيه نسخ مسلم (٣) ثلاثة أحاديث
ما اتفقت نسخ مسلم على وروده منقطعًا (٢١) حديثًا
أحاديث أسانيدها متصلة لكن فيها راوٍ مبهم (٩) أحاديث
وصلهما مسلم نفسه (٢) حديثان
أحاديث مروية بالوجادة (٣) أحاديث
(١) واحد وصله البخاري
الأحاديث التي ذكرها الرشيد العطار
المراسيل
أحاديث جاء المرسل فيها عرضًا وتبعًا للموصول (٩) أحاديث
ما أورده مرسلًا مستقلًا ولم يصلح موصلًا (١) حديث واحد
ما أورده مرسلًا مستقلًا ووصله في الموضع نفسه (٢) حديثان
أدخله الرشيد العطار في المرسل وهو معلق (١) حديث واحد
ما وهم الرشيد العطار في اعتباره مرسلًا وليس كذلك (٢) حديثان
ما أورده مسلم في مقدمة صحيحه (١) حديث واحد
أحاديث المقدمة (٢) حديثان
أحاديث رويت في صحيح مسلم بالمكاتبة فوق العشرة

المعضَل

تعريفه:

- **المعضَل لغة:** اسم مفعول، أصله عَضَلَ، الدَّال على شدّة والتواء في الأمر، يُقال: عضل به الأمر، أي: اشتدَّ، وعضل عليه: ضَيَّق.

- **واصطلاحًا:** نقل الحاكم عن علي بن المديني، فمن بعده من الأئمة أن المعضل من الروايات أن يكون بين المرسل إلى رسول الله ﷺ أكثر من رجل، وأنه غير المرسل، فإن المراسيل للتابعين دون غيرهم.

- **وعرفه ابن الصلاح بقوله:** وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعدً. قال: "وهو لقب لنوع خاص من المنقطع، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلا، وقوم يسمونه مرسلا كما سبق".
- **قال الزركشي والعراقي:** ومراده سقوطهما من موضع واحد، فإن سقطا من موضعين كان منقطعًا من وجهين، ولا يسمى معضلا اصطلاحًا، ويبين مراده المثال الذي مثل به بعد ذلك.
- وتبعه على ذلك النووي في الإرشاد، والتقريب، وابن جماعة في المنهل الروي، والذهبي، وابن كثير، والأبناسي في الشذا الفياح، والعراقي.

- وبهذا يُعلم أنَّ السَّقط في المعضل يكون في أثناء الإسناد، وهو وسطه، لا علاقة له بأوَّله، ولا بآخره، وأنَّ عدد السَّاقطين فيه لا يقلُّون عن اثنين متواليين.

- والعلاقة بين التَّعريف اللُّغويِّ والاصطلاحيّ هي: أنَّ الرَّواي له يكون بإسقاط رجلين منه فأكثر، قد ضيَّق المجال على من يؤدِّيه إليه، وحال بينه وبين معرفة رواته بالتَّعديل أو الجرح، وشدَّد عليه الحال.

صور المعضل

- لا يروى إلا معضلًا
- يروى معضلاً من وجه وموصلًا من وجه

مثال ما لا يروى إلا معضلا

❖ قال الحاكم في علوم الحديث: حدثناه أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ثنا ابن وهب، أخبرني مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب قال: قاتل عبد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقال له رسول الله ﷺ: «أذن لك سيدك؟»، قال: لا، فقال: «لو قتلت لدخلت النار»، قال سيده: فهو حر يا رسول الله، فقال له النبي ﷺ: «الآن فقاتل».

❖ قال: وحدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا محمد بن عبد الله، أنا ابن وهب، أخبرني مسلمة بن علي، أن النبي ﷺ قال: «إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة حتى إذا حضرته الوفاة حاف في وصيته فوجبت له النار، وإن العبد ليعمل بعمل أهل النار حتى إذا حضرته الوفاة عدل في وصيته فوجبت له الجنة».

❖ قال الحاكم: فقد أعضل الإسناد الأول: عمرو بن شعيب، والإسناد الثاني: مسلمة بن علي، ثم لا نعلم أحدا من الرواة وصله، ولا أرسله عنهما فالحديثان معضلان.

❖ معرفة علوم الحديث (ص/٣٦)

مثال ما يروى معضلاً من وجه وموصلًا من وجه

- من ذلك: ما رواه الإمام مالك في الموطَّأ قال: بلغني عن أبي هريرة ﷺ، أنَّ رسولِ الله ﷺ قال: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ، وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلاَ يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلاَّ مَا يُطِيقُ».
- وقد وصله خارج الموطَّأ، فرواه عن محمَّد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ. فتبيَّن سقوط اثنين منه.
- وذكر النَّسائيّ أنَّ محمَّد بن عجلان لم يسمعه من أبيه، إنَّما بواسطة بُكير، عنه، فيكون قد سقط منه ثلاثة.
- انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص/٣٧)

❖ **ومنه كذلك:** ما رواه ابن ماجه في سننه، بسنده عن عبد الله بن عبدالرَّحمن، قال: "جاءنا النَّبيُّ ﷺ فصلَّى بنا في مسجد بني عبد الأشهل، فرأيته واضعًا يديه على ثوبه إذا سجد".

❖ قال البُوصيريّ: (كذا وقع في أصل ابن ماجه، وهو إسنادٌ معضلٌ؛ وإنَّما هو عن عبد الله بن عبدالرَّحمن، عن أبيه، عن جدِّه ثابت بن الصَّامت).

بلاغات مالك في الموطأ

- قال الحافظ العراقي: "إن مالكا رحمه الله لم يفرد الصحيح، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات، ومن بلاغاته أحاديث لا تُعرف، كما ذكره ابن عبد البر". انتهى.

- "التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (١/ ٢٥).

❖ ونقل السيوطي عن ابن حزم قوله في كتابه مراتب الديانة: "وأحصيت ما في موطأ مالك وما في حديث سفيان بن عيينة فوجدت في كل واحد منهما من المسند خمس مئة ونيفا مسندًا، وثلاث مئة مرسلا ونيفًا، وفيه نيف وسبعون حديثًا قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيها أحاديث ضعيفة، وهّاها جمهور العلماء". انتهى.

❖ "تدريب الراوي" (١/ ١١٧)، "البحر الذي زخر (٢/ ٧٩٣)

- قال الذهبي: المنقطع: فهذا النَّوع قلَّ من احتجَّ به.
- وأجوَد ذلك: ما قال فيه مالكٌ: بلغني أنَّ رسول الله ﷺ قال: كذا وكذا؛ فإنَّ مالكًا متثبِّتٌ، فلعلَّ بلاغاته أقوى من مراسيل مثل حُمَيد وقتادة.

- الموقظة (ص/٦٢)

❖ قال الشيخ أحمد شاكر: والحقُ أنَّ ما في " الموطأ " من الأحاديثِ الموصولةِ المرفوعةِ إلى رسول الله ﷺ صحاحٌ كلُّها، بل هي في الصحةِ كأحاديثِ الصحيحين، وأن ما فيه من المراسيلِ والبلاغاتِ وغيرِها يعتبرُ فيها ما يُعْتَبرُ في أمثالها مما تحويهِ الكتبُ الأخرى، وإنَّما لم يُعد في الكُتبِ الصحاحِ لكثرتِهَا، وكثرةُ الآراءِ الفقهيةِ لمالكٍ وغيره.

❖ الباعث الحثيث (ص/٣٠)

قال السيوطي:

- صنف ابن عبد البر كتابًا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع، والمعضل. قال: وجميع ما فيه من قوله بلغني، ومن قوله، عن الثقة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثا، كلها مسندة من غير طريق مالك، إلا أربعة لا تعرف.
- أحدها: «إني لا أنسى، ولكن أُنَسَّى لأسن».
- والثاني: «أن رسول الله ﷺ أري أعمار الناس قبله، أو ما شاء الله تعالى من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته».

- والثالث: قول معاذ: «آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ وقد وضعت رجلي في الغرز أن قال: أحسن خلقك للناس».
- والرابع: «إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة».
- تدريب الراوي (١/٢٤٣)
- وقد وصل ابن الصلاح هذه البلاغات الأربعة في مؤلف مستقل طبع باسم: (وصل بلاغات الموطأ) حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وطبع في ١٧ صفحة صدر عن دار المطبوعات الإسلامية بحلب.

من صور المعضل:

- إذا روى تابع التابعي، عن تابعي حديثًا، وقفه عليه، وهو عند ذلك التابعي مرفوع متصل فهو معضل. ذكره الحاكم وتبعه ابن الصلاح.
- مثّله الحاكم بما روي، عن الأعمش، عن الشعبي قال: «يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا، وكذا، فيقول: ما عملته، فيختم على فيه ... » الحديث.
- أعضله الأعمش، ووصله فضيل بن عمرو، عن الشعبي، عن أنس، قال: كنا عند النبي ﷺ ... فذكر الحديث.

- **قال ابن الصلاح:** "وهذا جيد حسن؛ لأن هذا الانقطاع بواحد مضمومًا إلى الوقف، يشتمل على الانقطاع باثنين، الصحابي، ورسول الله ﷺ فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى". انتهى.
- **قال ابن جماعة:** "وفيه نظر؛ إلا أن يكون نحو قول الأعمش عن الشعبي يقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا ... الحديث فقد رواه الشعبي عن أنس، لأن التابع أسقط اسمي الصحابي والرسول ﷺ .

- **قال السيوطي: لأن مثل ذلك لا يقال من قبيل الرأي، فحكمه حكم المرسل، وذلك ظاهر لا شك فيه".**
- **ثم رأيت، عن شيخ الإسلام أن لما ذكره ابن الصلاح شرطين:**
- **أحدهما، أن يكون مما يجوز نسبته إلى غير النبي ﷺ فإن لم يكن، فمرسل.**
- **الثاني أن يروى مسندا من طريق ذلك الذي وقف عليه، فإن لم يكن، فموقوف لا معضل؛ لاحتمال أنه قاله من عنده، فلم يتحقق شرط التسمية من سقوط اثنين.**

إطلاق المعضل على ما لم يسقط من إسناده أحد.

- قال الحافظ ابن حجر في النكت: وجدت التعبير بالمعضل في كلام الجماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة، فمن ذلك:
- ما قال محمد بن يحيى الذهلي - في الزهريات -: حدثنا أبو صالح الحراني، ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "كان رسول الله ﷺ يعتكف، فيمر بالمريض فيسلم عليه ولا يقف".
- قال الذهلي: "هذا حديث معضل لا وجه له، إنما هو فعل عائشة - رضي الله عنها - ليس للنبي ﷺ فيه ذكر، والوهم فيما نرى من ابن لهيعة".

- ومن ذلك: قال النسائي - في اليوم الليلة -: ثنا يزيد بن سنان، نا مكي بن إبراهيم، عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر - رضي الله تعالى عنه - قال: "متعتان كانتا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -..." الحديث.
- قال النسائي:" هذا حديث معضل لا أعلم من رواه غير مكي، لا بأس به، لا أدري من أنبأني به".

- ومن ذلك قال أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني - في ترجمة ضُبارة بن عبد الله أحد الضعفاء -: "روى حديثًا **معضلا**"، وهو متصل الإسناد.
- وقال ابن عدي - في ترجمته زهير بن مرزوق - في "الكامل": قال ابن معين: "لا أعرفه". قال: "وإنما قال ابن معين ذلك لأنه ليس له إلا حديث معضل وساقه، وإسناده متصل".
- وقال الحاكم أبو أحمد - في ترجمة الوليد بن محمد الموقري -: "كتبنا له عن المسيب بن واضح أحاديث مستقيمة، ولكن حاجب ابن الوليد وعلي بن حجر حدثا عنه بأحاديث **معضلة**.

- وقال ابن عبد البر: "في حديث رواه عبد الجبار بن أحمد السمرقندي عن محمد بن عبد الله المنقري عن ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعا: "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه".
- لا مدخل لسعيد ولا لأبي هريرة - رضي الله عنه - في هذا الحديث، وإنما رواه الزهري عن علي بن الحسين - رضي الله عنه - وهذا مما أخطأه فيه عبد الجبار وأعضله.
- قال أبو الفتح الأزدي في ترجمته محمد بن عبد الله بن زياد الأنصاري -: "روى عن ملك بن دينار معاضيل".
- ونسخة هذا الرجل هي عن مالك بن دينار عن أنس- رضي الله عنه - وغيره، ولا انقطاع فيها.

- فإذا تقرر هذا فإما أن يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين، أو يكون المعضل الذي عرف به المصنف وهو المتعلق بالإسناد بفتح الضاد، وهذا الذي نقلناه من كلام هؤلاء الأئمة بكسر الضاد ويعنون به المستغلق الشديد.
- وفي الجملة فالتنبيه على ذلك كان متعينًا.
- النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٥٧٥ – ٥٧٩)

المدلَّس

معناه:

- **لغة:** مشتقٌّ من الدَّلَس -بالتَّحريك-، وهو: الظُّلمة، والدُّلسة - بالضَّمِّ - اختلاط الظَّلام.
  - قال ابن فارس: الدَّالُ وَاللامُ وَالسِّينُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى سَتْرٍ وَظُلْمَةٍ. فَالدَّلَسُ: دَلَسُ الظَّلامِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لا يُدَالِسُ، أَيْ لا يُخَادِعُ. وَمِنْهُ التَّدْلِيسُ فِي الْبَيْعِ، وَهُوَ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ غَيْرِ إِبَانَةٍ عَنْ عَيْبِهِ، فَكَأَنَّهُ خَادَعَهُ وَأَتَاهُ بِهِ فِي ظَلامٍ.
  - وَأَصْلٌ آخَرُ يَدُلُّ عَلَى الْقِلَّةِ.
- وسمِّي به هذا النوع من الحديث لاشتراكهما في الخفاء.

تعريفه اصطلاحًا:

- التدليس أنواع متعددة، ولكل نوع تعريف يخصه.

صيغ التدليس

١- قال فلان.

٢- عن فلان.

٣- أن فلانًا ...

٤- إسقاط أداة الرواية وتسمية الشيخ فقط.

المراد بالمعنعن:

- قال ابن عبد البر: والإسناد المعنعن: فلان، عن فلان، عن فلان.

التمهيد (١/ ٢٠٣)

- قال النووي في مقدمة شرح مسلم: فصل في الاسناد المعنعن، وهو فلان عن فلان.

شرح مسلم (١/ ٣٢)

مثاله:

- عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وعن سالم، عن ابن عمر رضي ﷺ قالا: «لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن، إلا لمن لم يجد الهدي». البخاري (١٩٩٧ و ١٩٩٨)
- عن الزهري قال: أخبرني عروة: أن عائشة رضي الله عنها قالت: «سمعت رسول الله ﷺ يستعيذ في صلاته من فتنة الدجال». البخاري (٨٣٣)
- قال عروة: ولقد حدثتني عائشة: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن تظهر» البخاري (٥٢٢)
- قال عروة: أخبرتني عائشة: أنها كانت ترجل، تعني رأس رسول الله ﷺ، وهي حائض. البخاري (٢٩٦)

حكمه:

- **اختلف الأئمة في حكم الإسناد المعنعن على مذاهب؛ منها:**
  - **المذهب الأول: السند المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع ما لم يتبين اتصاله من جهة أخرى.**
  - **نقله الرامهرمزي في المحدث الفاصل عن بعض المتأخرين من الفقهاء.**
  - **وحكاه ابن الصلاح ولم يسم قائله.**
    - انظر: المحدث الفاصل (ص/٤٥٠)، ومقدمة ابن الصلاح (ص/٥٦)، وجامع التحصيل (ص/١١٦)

- وهو مذهب شعبة بن الحجاج في القديم:
- قال: "كل إسناد ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل".
- وقال: "فلان عن فلان ليس بحديث".
- لكن الذي استقر عليه رأي شعبة مؤخرًا (أنه حديث)، وهذا ما صرح به ابن عبد البر حيث قال: "ثم إن شعبة انصرف عن هذا إلى قول سفيان".

التمهيد (١/ ١٣)

- المذهب الثاني: إن الراوي إن كان طويل الصحبة للذي روى عنه بلفظ عن ولم يكن مدلسًا كانت محمولة على الاتصال وإلا فهو مرسل.
- قاله الإمام أبو المظفر بن السمعاني، ووجهه أن طول الصحبة يتضمن غالبًا السماع لحمله ما عند المحدث أو أكثره فتحمل عن على الغالب وإن كانت محتملة للإرسال.
- انظر: جامع التحصيل (ص/١١٦)

- **القول الثالث: إنها تقتضي الاتصال وتدل عليه إذا:**
  - **ثبت اللقاء بين المعنعن والمعنعن عنه ولو مرة واحدة.**
  - **وكان الراوي بريئًا من تهمة التدليس.**

- **وهذا هو الذي عليه رأي الحذاق كابن المديني والإمام البخاري وأكثر الأئمة.**
- **قال ابن عبدِ البر: وجدت أئمة الحديث أجمعوا على قبول المعنعن إذا جمع شروطًا ثلاثة: العدالة، وعدم التدليس، ولقاء بعضهم بعضًا على خلاف بينهم في ذلك. التمهيد (١/ ٢٠٨)، وجامع التحصيل (ص/١١٧)**

منهج البخاري في اشتراط ثبوت السماع:

- قال ابن كثير والزركشي: "إن البخاري لا يشترط ثبوت السماع في أصل الصحة، ولكن التزمه في جامعه".
- قال الحافظ ابن حجر: "ادعى بعضهم أن البخاري إنما التزم ذلك في جامعه لا في أصل الصحة، وأخطأ في هذه الدعوى، بل هذا شرط في أصل الصحة عند البخاري، فقد أكثر من تعليل الأحاديث في تاريخه بمجرد ذلك".

النكت (٢/ ٥٩٥)

❖ القول الرابع: إنه يكتفي بمجرد إمكان اللقاء دون ثبوت أصله، فمتى كان الراوي بريئًا من تهمة التدليس وكان لقاؤه لمن روى عنه بالعنعنة ممكنًا من حيث السن والبلد كان الحديث متصلا وإن لم يأت أنهما اجتمعا قط.

○ وهذا قول الإمام مسلم، والحاكم أبي عبد الله، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني والإمام أبي بكر الصيرفي.

○ جامع التحصيل (ص/١١٧)

الترجيح:

- قال الحاكم: "الأحاديث المعنعنة، وليس فيها تدليس: وهي متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورع رواتها، عن أنواع التدليس".

- معرفة علوم الحديث (ص/ ٣٤)

❖ **قال الخطيب:** وأهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدث: «حدثنا» فلان «عن» فلان، صحيح معمول به، إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أنه قد أدرك الذي حدث عنه ولقيه وسمع منه، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس، ولا يعلم أنه يستجيز إذا حدثه أحد شيوخه عن بعض من أدركه حديثا نازلا، فسمى بينهما في الإسناد من حدثه به، أن يسقط ذلك المسمى ويروي الحديث عاليًا فيقول: «حدثنا» فلان «عن» فلان، أعني الذي لم يسمعه منه، لأن الظاهر من الحديث السالم رواية مما وصفنا الاتصال، وإن كانت العنعنة هي الغالبة على إسناده.

❖ الكفاية (ص/٢٩١)

- **قال ابن الصلاح:** والصحيح - والذي عليه العمل - أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه وقبلوه، وكاد أبو عمر بن عبد البر الحافظ يدعي إجماع أئمة الحديث على ذلك. وادعى أبو عمرو الداني - المقرئ الحافظ - إجماع أهل النقل على ذلك.
- وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنعنة إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضًا، مع براءتهم من وصمة التدليس. فحينئذ يحمل على ظاهر الاتصال، إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك. **المقدمة (ص/ ٦١)**

❖ قال الحافظ ابن حجر: "من حكم بالانقطاع دائمًا شدد، ويليه من شرط طول الصحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سهل، والمذهب الوسط الذي ما بعده إلا التعنت مذهب علي بن المديني والبخاري من أنه يشترط اللقاء فقط.

❖ وما أورده مسلم عليهم من أنه يلزمهم رد المعنعن دائمًا؛ لاحتمال عدم السماع، ليس بوارد؛ لأن المسألة مفروضة في غير المدلس، ومتى فرض أنه لم يسمع ما عنعنه كان مدلسًا، فتنتفي المسألة من أصلها".

❖ انظر: النكت الوفية (١/ ٤٠٩) وتدريب الراوي (١/ ٣٣١)

لفظ (أنَّ) و (قال) ومتى يحكم لهما بالاتصال:

- مثاله: إذا قال الراوي، كمالك مثلا:
- حدثنا الزهري أنَّ ابن المسيب حدث بكذا
- أو قال الزهري: قال ابن المسيب كذا، أو فعل كذا.
- أو قال: كان ابن المسيب يفعل.

- القول الأول: محمولة على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من طريق آخر، أو يأتي ما يدل على أنه قد شهده وسمعه.
- نقله ابن عبد البر في التمهيد (١/ ٢١٥) عن أبي بكر البرديجي.
- ونسبه ابن الصلاح (ص/ ٦٣) إلى أحمد بن حنبل ويعقوب بن شيبة.

❖ وتعقب زين الدين العراقي ابنَ الصلاح؛ فخالفه فيما ذهب إليه من نسبة هذا القول لهما بقوله: "وما حكاه المصنف -يعني ابن الصلاح- عن أحمد بن حنبل وعن يعقوب بن شيبة من تفرقتهما بين (عن) و (أنَّ) ليس الأمر على ما فهمه من كلامهما، ولم يفرق أحمد ويعقوب بين (عن) و (أنَّ) لصيغة (أنَّ)، ولكن لمعنى آخر أذكره ...". ثم ذكره.

❖ التقييد والإيضاح (ص/ ٧٥)

- القول الثاني: إنَّ (أَنَّ) كـ (عن) في الاتصال، ومطلقه محمول على السماع بالشرط المتقدم من اللقاء، والبراءة من التدليس.
- قاله الجمهور ومنهم مالك فيما حكاه عنهم ابن عبد البر، قال: ولا اعتبار بالحروف، والألفاظ، وإنما هو باللقاء، والمجالسة، والسماع، والمشاهدة.
- قال: ولا معنى لاشتراط تبين السماع لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء أتى فيه بعن، أو بأنَّ، أو بقال أو بسمعت فكله متصل. التمهيد (١/ ٢١٤)

أقسام التَّدليس:

١. تدليس الإسناد:

وهو: أن يروي المحدِّث عمَّن قد سمع منه، ما لم يسمعه منه، موهمًا سماعه منه.

وهذا القسم هو المقصود عند الإطلاق في عبارات العلماء.

مثاله:

- ومن أمثلته: ما رواه البخاري في الأدب المفرد، والإمام أحمد، وعبد بن حميد، وغيرهم من طريق يزيد بن هارون، عن **محمد بن إسحاق**، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ قال: قيل لرسول الله ﷺ أي الأديان أحب إلى الله قال: «**الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ**».
- **ومحمد بن أسحاق** مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وقد عنعنة، ولم يصرح في شيء من طرقه بالتحديث، قال الهيثمي: فيه **ابن إسحاق**، وهو مدلس، ولم يصرح بالسماع). اهـ
- وقال الحافظ ابن حجر: لم أره من حديثه إلا معنعنًا) ا هـ.

- ومثَّل له الحافظ ابن الصَّلاح: بما رواه عليُّ بنُ خشرم قال: كنَّا عند ابن عيينة فقال: الزُّهريُّ. فقيل له: حدَّثكم الزُّهريُّ؟ فسكت. ثمَّ قال: الزُّهريُّ. فقيل له: سمعته من الزُّهريِّ؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزُّهريِّ، ولا ممَّن سمعه من الزُّهريِّ، حدَّثني عبدُالرَّزَّاق، عن معمر، عن الزُّهريِّ.
- وسمَّاه الحافظ ابن حجر في تعريف أهل التَّقديس: تدليس القطع، وهو: أن يحذف الصِّيغة، ويقتصر على قوله مثلا: الزُّهريُّ، عن أنس.

ومن تدليس الإسناد أيضًا:

- **تدليس العطف:** وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرِّح عن الأوَّل بالسَّماع، ويعطف الثَّاني عليه، فيوهم أنَّه حدَّث عنه بالسَّماع أيضًا، وإنَّما حدَّث بالسَّماع عن الأوَّل، ثمَّ نوى القطع فقال: وفلان، أي: حدَّث فلان.
- ومن ذلك: أنَّ أصحاب **هشيم بن بشير** اجتمعوا، فقالوا: لا نكتب عنه اليوم شيئًا ممَّا يدلِّسه. ففطن لذلك. فلمَّا جلس قال: حدَّثنا حُصين، **ومغيرة**، عن إبراهيم. فحدَّث بعدَّة أحاديث، فلمَّا فرغ قال: هل دلَّست لكم شيئًا؟ قالوا: لا. فقال: بلى؛ كلُّ ما حدَّثتكم عن حُصين فهو سماعي، ولم أسمع من **مغيرة** من ذلك شيئًا.

٢ـ تدليس التسوية

- وهو: إسقاط ضعيف في أثناء سند بين ثقتين، لقي أحدُهما الآخر، وليس الأوَّل منهما بمدلِّس.
- قال الحافظ العراقي: (وصورتُه أنْ يرويَ حديثاً عن شيخٍ ثقةٍ، وذلكَ الثقةُ يرويه عنْ ضعيفٍ عن ثقةٍ، فيأتي المدلِّسُ الذي سمعَ الحديثَ من الثقةِ الأولِ، فيُسقطُ الضعيف الذي في السندِ، ويجعلُ الحديثَ عن شيخِهِ الثقةِ عن الثقةِ الثاني، بلفظٍ محتملٍ، فيستوي الإسنادُ، كلُّهُ ثقاتٌ.
- ويصرح هو بالاتصالِ بينه وبين شيخه؛ لأنه قد سمعه منه، فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله، إلا لأهل النقد؛ والمعرفة بالعلل).

- وبذلك يظهر خفاء هذا النَّوع من التَّدليس؛ إذ تحقَّق فيه شرطا حمل الإسناد المعنعَن على الاتِّصال، فالثِّقة الأول لا يُعرف بالتَّدليس، وقد أدرك الثِّقة الثَّاني الَّذي سقطت الواسطة بينهما، أو سمع منه.
- وقد سمَّاه بذلك . أي: تدليس التَّسوية . ابن القطَّان، وغير واحد من الأئمَّة، وأمَّا القدماء فسمَّوه: تجويدًا، حيث قالوا: جوَّده فلان.

❖ ومن أمثلته: ما ذكره ابن أبي حاتم في كتاب العلل قال: سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن بَقِيَّة قال: حدثني أبو وهب الأسدي، (✂) عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا: «لاَ تَحْمَدُوا إِسْلاَمَ امْرِئٍ حَتَّى تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رَأْيِهِ».

❖ فقال أبي: إ ن هذا الحديث له أمر قل من يفهمه؛ روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي.

❖ قال: وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب، وهو أسدي، فكناه بقية، ونسبه إلى بني أسد؛ لكي لا يفطن له، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له. قال: وكان بقية من أفعل الناس لهذا) انتهى.

- وأبو وهب عبيد الله بن عمرو الأسدي من الطبقة الرابعة، ونافع من الثالثة، وكلاهما ثقة، وإسحاق بن أبي فروة متروك.

- قال الخطيب: (وقول أبي حاتم كله في هذا الحديث صحيح، وقد روي الحديث عن بقية كما شرح قبل أن يغيره ويدلسه لإسحاق).
- ثم أسند من طريق موسى بن سليمان، ثنا بقية، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن نافع عن ابن عمر به. انتهى.

٣. تدليس الشُّيوخ:

- وهو: أن يروي المحدِّث عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيُسمِّيه، أو يُكنِّيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لم يشتهر به.
  - وبهذا يظهر عدم وجود سقط في هذا النَّوع من التدليس.
- **مثاله:** من الرواة الذين وقع التدليس في تسميتهم: محمد بن السائب الكلبي، ومحمد بن سعيد المصلوب، ويكثر التدليس في اسمه.
  - فعطية بن سعد العوفي كان يأتي محمدَ بنَ السائب الكلبي، فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد.
  - والكلبي يكنى أبا النضر، وإنما غير عطية كنيته ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري ﷺ التفسير الذي كان يأخذه عنه.

- قال الحافظ العُقيليّ: (**محمَّد بن سعيد المصلوب** يغيِّرون اسمه إذا حدَّثوا عنه. **فمروان الفزاريّ** يقول: محمَّد بن حسَّان، ويقول أيضًا: محمَّد بن أبي قيس، ويقول: محمَّد بن أبي زينب، ويقول: محمَّد بن أبي زكريَّا، ويقول: محمَّد بن أبي الحسن.
- وقال **ابن عجلان، وعبدالرَّحيم بن سليمان**: محمَّد بن سعيد بن حسَّان بن قيس.
- وبعضهم يقول: عن أبي عبدالرَّحمن الشَّاميّ، ولا يسمِّيه.
- ويقولون: محمَّد بن حسَّان الطَّبريّ.
- وربَّما قالوا: عبد الله، وعبدالرَّحمن، وعبدالكريم، وغير ذلك على معنى التَّعبيد، وينسبونه إلى جدِّه، وقد بلغني عن بعض أصحاب الحديث أنَّه قال: يُقلب اسمه على نحو من مئة اسم. وهذا كلُّه: محمَّد بن سعيد المصلوب).

الغرض منه:

للتَّدليس في أسماء الشُّيوخ عدَّة دوافع، منها:

- ١. كون الشَّيخ غير ثقة.
- ٢. أو يكون متأخِّر الوفاة، قد شارك الرَّاوي عنه جماعة دونه في السَّماع منه.
- ٣. أو يكون أصغر من الرَّاوي عنه سنًّا.
- ٤. أو تكون أحاديثه الَّتي عند الرَّاوي عنه كثيرة، فلا يحبُّ تكرار الرِّواية عنه بصيغة واحدة.

- قال الحافظ ابن حجر: ويلتحق بقسم تدليس الشيوخِ (تدليس البلاد)، كما إذا قال المصري: "حدثني فلأن بالأندلس" وأراد موضعًا بالقَرَافةِ. أو قال: "بزقاق حلب" وأراد موضعا بالقاهرة.
- أو قال البغدادي: "حدثني فلان بما وراء النهر" وأراد نهر دجلة. أو قال "بالرَّقّةِ" وأراد بستانا على شاطئ دجلة.
- أو قال الدمشقي: "حدثني بالكَرْك" وأراد كَرْكَ نوح وهو بالقرب من دمشق. ولذلك أمثلة كثيرة.
- حكمه الكراهة لأنه يدخل في باب التشبع وإيهام الرحلة في طلب الحديث إلا إن كان هناك قرينة تدل على عدم إرادة التكثير. فلا كراهة. والله الموفق. النكت (٢/٦٥١)

❖ قال ابن الجوزي في تلبيس إبليس: دخل إلينا إلى بغداد بعض طلبة الحديث، فكان يأخذ الشيخ يقعده في الرَّقَّة - وهي البستان الذي على شاطئ دجلة - فيقرأ عليه ويقول في مجموعاته حدثني فلان بالرقة ويوهم الناس أنها البلدة التي بناحية الشام ليظنوا أنه قد تعب في الأسفار لطلب الحديث وكان يقعد الشيخ بين نهر عيسى والفرات ويقول حدثني فلان من وراء النهر يوهم نهر خراسان في طلب الحديث. تلبيس إبليس (ص/١٠٥)

- التدليس في البلدان من حيث الوجود والعدم، والقلة والكثرة.
- أهل الحجاز والحرمين، ومصر والعوالي، ليس التدليس من مذهبهم، وكذلك أهل خراسان، والجبال وأصبهان، وبلاد فارس، وخوزستان وما وراء النهر لا يعلم أحد من أئمتهم دلس.
- أكثر المحدثين تدليسًا أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة.

- **أهل بغداد:**
- **الطبقة الأولى:** مثل أبي النضر هاشم بن القاسم، وأبي نوح عبد الرحمن بن غزوان، وأبي كامل مظفر بن مدرك، وأبي محمد يونس بن محمد المؤدب، لا يذكر عنهم، وعن أقرانهم التدليس.
- **الطبقة الثانية** بعدهم الحسن بن موسى الأشيب، وسريج بن النعمان الجوهري، ومعاوية بن عمرو الأزدي، والمعلى بن منصور، وأقرانهم من هذه الطبقة لم يذكر عنهم التدليس.

- **الطبقة الثالثة:** إسحاق بن عيسى بن الطباع، ومنصور بن سلمة الخزاعي، وسليمان بن داود الهاشمي، وأبو نصر عبد الملك بن عبد العزيز التمار لم يذكر عنهم وعن طبقتهم التدليس.
- **الطبقة الرابعة:** مثل الهيثم بن خارجة، والحكم بن موسى، وخلف بن هشام، وداود بن عمر الضبي، لم يذكر عنهم وعن طبقتهم التدليس.

❖ **الطبقة الخامسة:** مثل إمام الحديث أحمد بن حنبل، ومزكي الرواة يحيى بن معين، وصاحب المسند أبي خيثمة زهير بن حرب، وعمرو بن محمد الناقد، لم يذكر عن واحد منهم التدليس.

❖ **الطبقة السادسة والسابعة:** فلم يذكر عنهم ذلك إلا أبي بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي، فإن أخذ أحد من أهل بغداد التدليس، فعن الباغندي وحده.

❖ معرفة علوم الحديث (ص/١١١)

❖ قال ابن السمعاني في القواطع: اعلم أن عامة المحدثين من أهل الحجاز قد صانوا أنفسهم عن التدليس إلا ما ذكرناه عن ابن عيينة وهو كوفي وقد سكن مكة وصار إمام الدنيا في الحديث وإنما كثر التدليس من أهل الكوفة وجماعة من أهل البصرة والشام وقد كان هشيم بن بشير كثير التدليس وهو من أهل واسط وأما أهل بغداد والجبال وأهل خراسان وما وراء النهر فلا يذكر عن أحد منهم التدليس إلا الشيء اليسير.

❖ النكت للزركشي (٢/ ٨٥)

حكم التدليس:

- تدليس الإسناد مكروه جدًا، ذمه أكثر العلماء؛ لما فيه من الإيهام.
  - وكان شعبة بن الحجاج ـ رحمه الله ـ من أشدهم ذمًا له.
- وأما تدليس التسوية، فشر أقسام التدليس، وفعله حرام.
  - قال ابن حزم: (صح عن قوم إسقاط المجروح، وضم القوي إلى القوي؛ تلبيسًا على من يحدث، وغرورًا لمن يأخذ عنه، فهذا مجروح، وفسقه ظاهر، وخبره مردود؛ لأنه ساقط العدالة).

- وقال الذَّهبيُّ: (وهو . أي: التَّدليس . داخل في قوله ﷺ: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا »؛ لأنَّه يوهم السَّامعين أنَّ حديثه متَّصل، وفيه انقطاع. هذا إن دلّس عن ثقة، فإن كان ضعيفًا فقد خان الله ورسوله، بل هو كما قال بعض الأئمَّة: حرامٌ إجماعًا).

❖ وقال العلائيّ: (وهذا النَّوع **أفحش أنواع التَّدليس** مطلقًا، وهو مذموم جدًّا، من وجوه كثيرة:

❖ **منها:** أنَّه غشٌّ وتغطيةٌ لحال الحديث الضَّعيف، وتلبيسٌ على من أراد الاحتجاج به.

❖ **ومنها:** أنَّه يروي عن شيخه ما لم يتحمَّله عنه؛ لأنَّه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسُّط الضَّعيف، ولم يروه شيخه بدونه.

❖ **ومنها:** أنَّه يصرف على شيخه بتدليس لم يأذن له فيه، وربَّما ألحق بشيخه وصمة التَّدليس؛ إذا اطَّلع عليه أنَّه رواه عن الواسطة الضَّعيف، ثمَّ يوجد ساقط في هذه الرِّواية، فيُظَنُّ أنَّ شيخه الَّذي أسقطه ودلَّس الحديث، وليس كذلك).

❖ أما **تدليس الشُّيوخ أمره أخفُّ** ممَّا سبق ذكره من أنواع التَّدليس الأخرى، ولكن فيه تضييع للمرويِّ عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليَّته.

- ويختلف الحال في كراهية ذلك بحسب الغرض الحامل عليه.
- وذكر ابن دقيق العيد أنَّ في تدليس الشُّيوخ مفسدة، وفيه مصلحة.

❖ **فأمَّا مفسدته:** فإنَّه قد يخفى ويصير الرَّاوي مجهولا. فيسقط العملِ بالحديث؛ لكون الرَّاوي مجهولًا عند السَّامع، مع كونه عدلًا معروفًا في نفس الأمر. وهذه خيانة عُظمى، ومفسدة كبرى.

- **وأمَّا مصلحته:** فامتحان الأذهان في استخراج التَّدليسات، وإلقاء ذلك إلى من يُراد اختبار حفظه، ومعرفته بالرِّجال.
  - وقال الحافظ ابن حجر: (من مفسدته: أن يوافق ما يدلِّس به شهرة راو ضعيفٍ، يمكن ذلك الرَّاوي الأخذ عنه، فيصير الحديث من أجلِ ذلك ضعيفًا، وهو في نفس الأمر صحيح. وعكس هذا في حقِّ مِن يدلِّس الضَّعيف؛ ليخفي أمره، فينتقل عن رتبة من يردُّ خبره مطلقًا، إلى رتبة من يتوقَّف فيه.

- فإن صادف شهرة راو ثقة يمكن ذلك الرَّاوي الأخذ عنه فمفسدته أشدُّ، كما وقع لعطيَّة العوفيِّ، في تكنيته محمَّد بن السَّائب الكلبيّ: أبا سعيد، فكان إذا حدَّث عنه يقول: حدَّثني أبو سعيد. فيوهم أنَّه أبو سعيد الخدريّ الصَّحابيِّ ﷺ؛ لأنَّ عطيَّة كان لقيه، وروى عنه. وهذا أشدُّ ما بلغنا من مفسدة تدليس الشُّيوخ.
- وأمَّا ما عدا ذلك من تدليس الشُّيوخ فليس فيه مفسدة تتعلَّق بصحَّة الإسناد وسقمه، بل فيه مفسدة دينيَّة، فيما إذا كان مُراد المدلِّس إيهام تكثير الشُّيوخ؛ لما فيه من التَّشبيع، والله أعلم).

حكم الحديث المُدلَّس من حيث القبول والرَّدِّ:

- اختلف أهل العلم في حكم رواية المُدلِّس هل هي مقبول أم لا، على قولين:

- **القول الأوَّل:** أنَّها غير مقبولة.
  - وهذا هو المذهب الصحيح الذي عليه الأكثرون، وحكاه العلائي عن الجمهور.

وعللوا ذلك: بأنَّ التَّدليس نفسه جرح؛ لما فيه من التُّهمة والغشِّ، حيث عدل عن الكشف إلى الاحتمال.

وفيه كذلك التشبُّع بما لم يُعط؛ حيث يوهم السَّماع لما لم يسمعه، والعلوّ وهو عنده بنزول. ولعلَّ من ترك تسميته غير مرضي ولا ثقة.

- واستثنى بعضهم من هذا القول: ما إذا كان الذي يدلس عنه ثقة، فيقبل حينئذ، وعزاه ابن عبد البر لأكثر أئمة الحديث.
- كما استثنى بعضهم من هذا القول أيضًا: ما إذا كان وقوع التدليس منه نادرًا، فيقبل حينئذ.
- **القول الثاني:** أنها مقبولة.
- وذهب إلى ذلك جمهور مَنْ قَبِلَ المراسيلَ من الأحاديث.
- وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال، وأن الراوي ما ترك ذكره إلا لأنه عدل عنده.
- ولم يجعلوه بمثابة الكذاب، ولم يروا ذلك ناقضًا لعدالته.

حكم رواية المدلسين الواردة في الصحيحين:

- قال النووي في التقريب: "وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين بعن محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى". التقريب للنووي (ص/٣٩)
- وكذا قال الحافظ قطب الدين الحلبي في القِدْح المعلَّى: "إن المعنعنات التي في الصحيحين منزلةٌ منزلةَ السماع". النكت للزركشي (٢/ ٩٣)
- وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: وسألته عن ما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعنًا هل نقول: إنهما اطلعا على اتصالها؟
- فقال: "كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما. وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح". "النكت" (٢/ ٦٣٦)

❖ وتوقف في ذلك من المتأخرين الشيخ صدر الدين ابن الوكيل (ت/٧١٦هـ) وقال في كتابه الإنصاف: "لعمر الله، إن في النفس لغصة من استثناء أبي عمرو بن الصلاح وغيره من المتأخرين عنعنة المدلسين في الصحيحين من بين سائر معنعنات المدلسين". ورد مقالةَ النووي، وقال: "هي دعوى لا تُقبل إلا بدليل، لا سيما مع أن كثيرًا من الحفاظ يعللون أحاديث وقعت في الصحيحين أو أحدهما بتدليس رواتها، كما فعلوا في حديث الوليد بن مسلم في نفي قراءة البسملة في الصلاة وغيره". النكت للزركشي (٢/ ٩٤)

❖ قال بدر الدين الزركشي: "قد أزال الغصة الشيخ الإمام تقي الدين بن دقيق العيد، فأشار في كلام له إلى استشكال حول رواية المدلس في الصحيحين ورد روايته في غيرهما، قال: "ولا بد من الثبات على طريقة واحدة، إما القبولِ، أو الرد، الممكن هنا من الأحوال الثلاثة: (١) إما أنٍ ترد الأحاديث من المدلس مطلقاً، في الصحيحين وغيرهما، (٢) وإما أن تقبل مطلقاً؛ تسوية بين الصحيحين وغيرهما، (٣) وإما أن يفرق بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه، **فأما الأول** فلا سبيل إليه؛ للاستقرار على ترك التعرض لما في الصحيحين، وإن خالف في ذلك الظاهرية من المغاربة، فإني رأيتهم يجسرون على أشياء من أحاديث الصحيحين بسبب كلام قيل في بعض الرواة ولا يجعلون راويها في حمى من تخريج صاحب الصحيح لهم.

❖ **وأما الثاني** ففيه خروج عن المذهب المشهور في أن رواية المدلس محكوم عليها بالانقطاع حتى يتبين السماع.

❖ **وأما الثالث** وهو التفصيل بين ما في الصحيحين من ذلك وبين غيره، فلا يظهر فيه وجه صحيح في الفرق، وغاية ما يوجه به أحد أمرين:

❖ **أحدهما** أن يُدَّعى أن تلك الأحاديث عَرَفَ صاحبا الصحيح صحة السماع فيها، وهذا إحالة على جهالة، وإثبات للأمر بمجرد الاحتمال، وحكمٌ على صاحب الصحيح بأنه يرى هذا المذهب، أعني أن رواية المدلس محمولة على الانقطاع، وإلا فيجوز أن يرى أنها محمولة على السماع حتى يظهر الانقطاع، وإذا جاز، وجاز، فليس لنا الحكم عليه بأحد الجائزين مع الاحتمال.

❖ **والثاني** أن يُدَّعى أن الإجماع على صحة ما في الكتابين دليل على وقوع السماع في هذه الأحاديث؛ وإلا لكانت الأمة مجمعة على الخطأ، وهو ممتنع، وهذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه، وهذا فيه عسر، ونحن ما ادعيناه، وإنما ادعينا أن الظن الثابت سبب الإطباق على التصحيح لما في الكتابين، أقوى من الظن المقابل له، ويلزم من سلك هذه الطريق ألا يستدل بما جاء في رواية المدلس من غير الصحيح، ولا يقول هذا شرط مسلم فلنحتج به؛ لأن الإجماع الذي يدعى ليس موجودًا فيما لم يخرج في غير الصحيح، قال: والأقرب في هذا أن نطلب الجواب من غير هذا الطريق، أعني طريق القدح بسبب التدليس".

- قال ابن حجر: "وليست الأحاديث التي في الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج، فيُحمل كلامُهم هنا على ما كان منها في الاحتجاج فقط، أما ما كان في المتابعات فيحتمل أن يكون حصل التسامح في تخريجها كغيرها.
- وكذلك المدلسون الذين خرج حديثهم في الصحيحين ليسوا في مرتبة واحدة في ذلك، بل هم على مراتب:
- الأولى: من لم يوصف بذلك إلا نادرًا، وغالب رواياتهم مصرحة بالسماع، والغالب: أن إطلاق من أطلق ذلك عليهم فيه تجوز من الإرسال إلى التدليس.

- ومنهم من يطلق ذلك بناء على الظن، فيكون التحقيق بخلافه كما بينا ذلك في حق شعبة قريبًا وفي حق محمد بن إسماعيل البخاري في الكلام على التعليق - والله أعلم -
- **الثانية:** من أكثر الأئمة من إخراج حديثه إما لإمامته أو لكونه قليل التدليس في جنب ما روى من الحديث الكثير أو أنه كأن لا يدلس إلا عن ثقة.
- **الثالثة:** من أكثروا من التدليس وعرفوا به.
- ثم سرد عددًا منهم وقال: "فهذه الأسماء من ذكر بالتدليس من رجال الصحيحين ممن أخرجا أو أحدهما له أصلا أو استشهادا أو تعليقًا على مراتبهم في ذلك وهم بضعة وستون نفسًا". النكت (٢/ ٦٣٦- ٦٤٤)

❖ وقد أجاب الوزير محمد بن إبراهيم بن المرتضى صاحب كتاب **تنقيح الأنظار** بجوابين، تعقيبًا على كلام النووي وصاحب القدح المعلى: من كون المعنعنات في الصحيحين محمولة على السماع، قال: ويحتمل: أنهما لم يعرفا سماع ذلك المدلس الذي رويا عنه، لكن عرفا لحديثه من التوابع ما يدل على صحته، مما لو ذكراه لطال؛ فاختارا إسناد الحديث إلى المدلس لجلالته، وأمانته، وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه، ولم يكن في المتابعين الثقات الذين تابعوا المدلس من يماثله، ولا يقاربه فضلا وشهرة، مثل أن يكون مدلسُ الحديث سفيانَ الثوري والحسنَ البصري أو نحوهما، ويتابعه على روايته عن شيخه أو عن شيخ شيخه من هو دونه من أهل الصدق ممن ليس بمدلس.

- فأن قلتَ: فلم حملوا صاحبي الصحيح ونحوهما من أئمة الحديث على ذلك؟
- قلتُ: لأنه إذا ثبت عن الثقة البصير بالفن الفارس فيه أنه لا يقبل المدلسَّ بعن وأن التدليس عنده مذموم، ثم رأيناه يروى أحاديث على هذه الصفة، ويحكم بصحتها، كان نصه على عدم قبولها يدل على أنه قد عرف اتصالها من غير تلك الطريق، بخلاف من لم يُعرف مذهبه في المدلسين.

- وهذا الكلام ينزل منزلتين:
- **إحداهما:** أن يكون البخاري ومسلم ونحوهما ممن صحح حديث المدلسين قد نص على أن عنعنة المدلس غير صحيحة، وأن يكون قد نص على أن ذلك المدلس مدلسُ عنده، إذ من الجائز أنه لم يعرف أنه مدلس وقبل عنعنته بناء على عدالته.
- وفي هذه المنزلة يَقوى حملُ أئمة الحديث على ذلك، قوةً تطمئن بها النفس.

❖ **المنزلة الثانية:** أن لا يثبت نصهم على شيء من ذلك، أو يثبت على بعض ذلك دون بعض، ولكن يغلب على الظن مع شهرة أولئك بالتدليس ومع معرفة أئمة الحديث لأحوال الرجال أنهم يعرفون تدليسهم، ويغلب أيضًا على الظن أنهم لا يقبلون عنعنة المدلسين، لأن حفاظ الحديث ما نقلوا ذلك عنهم، والعادة تقضي بنقل مثله عن مثلهم.

❖ فهذه المنزلة دون تلك في القوة بكثير، ومن ظن صحتها وترجحت له كان له أن يعمل بها، ومن لم يحصل له ظنٌّ فله أن لا يعمل بها.

❖ ويختلف الناس فيها على حسب اطلاعهم على أحوال هؤلاء في كتب تواريخ الرجال، لكن ليس لنا أن نحكم بتعذر المنزلة الأولى إلا بعد البحث التام من أهل المعرفة التامة، والله أعلم.

❖ فهذا الوجه ذكروه، وعندي وجه آخر: وهو أن التدليس الصادر عن الثقات الرفعاء مثل تدليس سفيان الثوري والحسن البصري ونحوهما نوع من الضعف القريب المختلف في قبوله فهو مما ينجبر بالمتابعات. وقد عرفنا من طريق مشيخة الحديث أن الضعف القريب إذا انجبر بكثرة المتابعات ارتقى من الضعف إلى القوة.

❖ قال النووي: وهذا مشهور عنهم، وروى النووي عن مسلم تنصيصًا أنه يروى الحديث بالإسناد الضعيف؛ لعلوه، ويترك الإسناد الصحيح النازل؛ لشهرته عند أهل هذا الشأن.

❖ قلت: وليس الإسناد الضعيف بمعنى المردود، وإنما هو المشتمل على رجال من أهل العدالة والصدق لكن من حفظهم ضعف لم يبلغ إلى مرتبة الرد كما بينته فيما تقدم.

❖ فافهم عرف القوم، وهذا الوجه يزداد قوة إذا ثبت معرفة المصحح لأولئك المدلسين كما تقدم.

❖ قال الأمير الصنعاني:

❖ إذا عرفت هذا فقد استفيد من مجموع ما تقدم أن في الصحيحين أحاديث هي في نفسها ضعيفة لكنها منجبرات بمتابعات وشواهد ونحوها وإذا تذكرت ما تقدم لهم من صحة ما في الصحيحين إلا ما انتقد عليهما علمت أنها صحة للذات أو للغير.

❖ انظر: "توضيح الأفكار" (٢/ ٣١٠-٣١٧)

أجناس المدلسين عند الحاكم:

- **الجنس الأول:** من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث، أو فوقه، أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم، فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع، وقتادة بن دعامة وغيرهما.
- **الجنس الثاني:** قوم يدلسون الحديث فيقولون: قال فلان، فإذا وقع إليهم من ينقر سماعاتهم، ويلح ويراجعهم، ذكروا فيه سماعاتهم.

- **الجنس الثالث:** قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدرى من هم، ومن أين هم.
- **الجنس الرابع:** قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم، كي لا يعرفوا.
- **الجنس الخامس:** قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم، فيدلسونه.
- **الجنس السادس:** قوم رووا، عن شيوخ لم يروهم قط، ولم يسمعوا منهم، إنما قالوا: قال فلان: فحمل ذلك عنهم على السماع، وليس عندهم عنهم سماع عال، ولا نازل.

❖ قال الحاكم: قد ذكرت في هذه الأجناس الستة أنواع التدليس ليتأمله طالب هذا العلم فيقيس بالأقل على الأكثر، ولم أستحسن ذكر أسامي من دلس من أئمة المسلمين صيانة للحديث ورواته غير أني أدل على جملة يهتدي إليها الباحث، عن الأئمة الذين دلسوا والذين تورعوا عن التدليس.

❖ انظر: معرفة علوم الحديث (ص/٣٧٣) طبعة المعارف تحقيق أحمد السلوم

طبقات المدلسين عند العلائي (ت/٧٦١هـ) في جامع التحصيل:

- **الطبقة الأولى:** من لم يوصف بذلك إلا نادرًا جدا بحيث أنه لا ينبغي أن يعد فيهم كيحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة وموسى بن عقبة.
- **الطبقة الثانية:** من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة وذلك كالزهري والأعمش والسفيانين.
- **الطبقة الثالثة:** من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا بهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع وقبلهم آخرون مطلقًا كالطبقة التي قبلها لأحد الأسباب المتقدمة كالحسن وقتادة وأبي إسحاق السبيعي وأبي الزبير المكي.

❖ **الطبقة الرابعة:** من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين كابن إسحاق وبقية وحجاج بن الاطأة وجابر الجعفي والوليد بن مسلم.

❖ **الطبقة الخامسة:** من قد ضعف بأمر آخر غير التدليس فرد حديثهم به لا وجه له إذ لو صرح بالتحديث لم يكن محتجا به كأبي جناب الكلبي وأبي سعد البقال ونحوهما.

❖ انظر: جامع التحصيل (ص/٩٨٧-٩٨٨)

المؤلفون في التدليس والمدلسين:

قال الحافظ ابن حجر: وقد أفردهم بالتصنيف من المتقدمين الحسين بن علي الكرابيسي صاحب الشافعي (ت/٢٤٨هـ)، وأبو عبد الرحمن النسائي (ت/٣٠٣هـ)، وأبو الحسن الدارقطني (٣٨٥هـ) - رحمهم الله تعالى - فجمعت ما ذكروه، وزدت عليه ما وقع لي من كلام غيرهم، بعون الله تعالى.

النكت (٢/ ٦٥٠)

- ذكر المدلسين لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) حققه حاتم بن عارف العوني الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ في (١٢٥) صفحة، وهو كتاب مختصر ذكر فيه ثمان عشرة ترجمة مجردة عن التعليق.
- المدلسين لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم ولي الدين، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ) حققه د. رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد الناشر: دار الوفاء الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م يقع في (١١٢) صفحة تبع فيه العلائي وزاد عليه وذكر فيه ثمانين ترجمة.
- التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ) المحقق: يحيى شفيق حسن الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الاولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م يقع في (١١) صفحة رتبهم على حروف المعجم وذكر فيه واحداً وسبعين ترجمة

- وقد جمع الحافظ ابن حجر (ت/٨٥٢هـ) كتابًا في المدلسين ورتبهم على الطبقات التي ذكرها العلائي في جامع التحصيل وسماه تعريف أهل التقديس في طبقات الموصوفين بالتدليس وبلغ بهم مئة واثنين وخمسين نفسًا.
- أسماء المدلسين لأبي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار الناشر: دار الجيل – بيروت الطبعة: الأولى يقع في (١١١) صفحة ذكر فيه إحدى وسبعين ترجمة ورتبه على حروف المعجم.
- وألف الشيخ حماد الأنصاري (١٤١٨هـ) بعد ذلك كتابًا سماه (إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ) ذكر فيه مئة وواحدًا وستين نفسًا.
- ثم جمع في ذلك محمد طلعت كتابًا سماه معجم المدلسين أوصلهم إلى مئة واثنين وثمانين نفسًا.

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

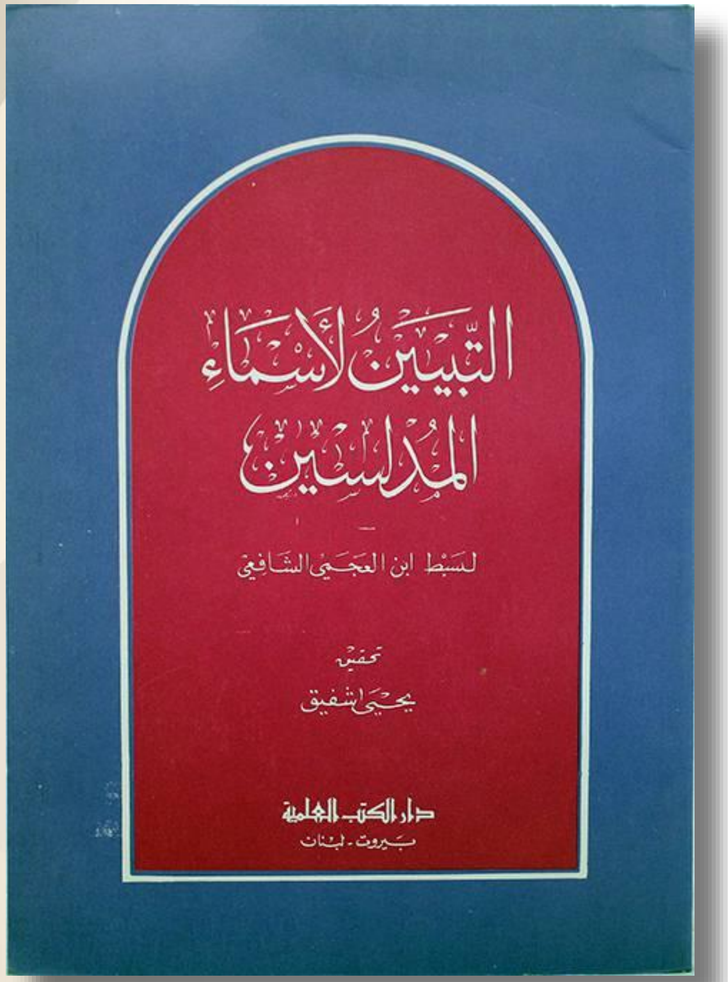

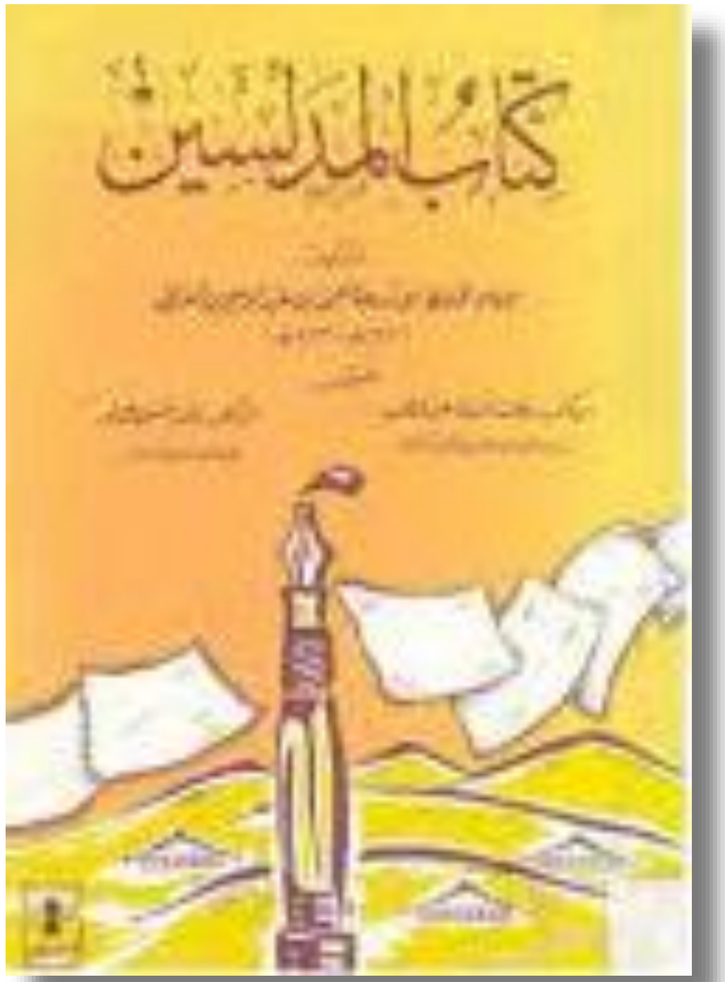

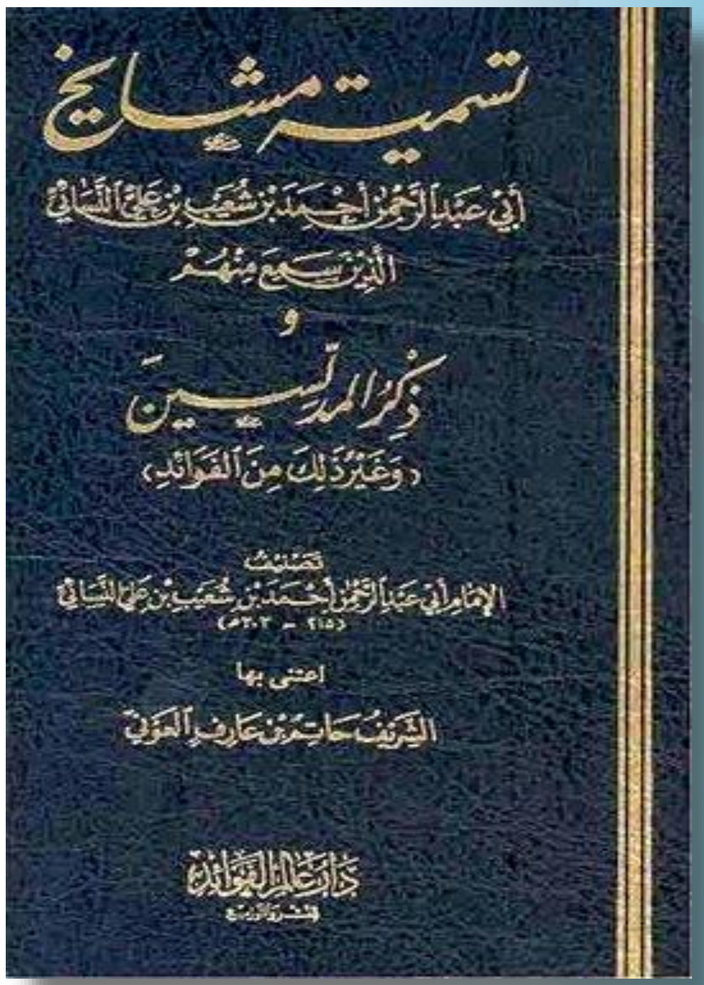

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

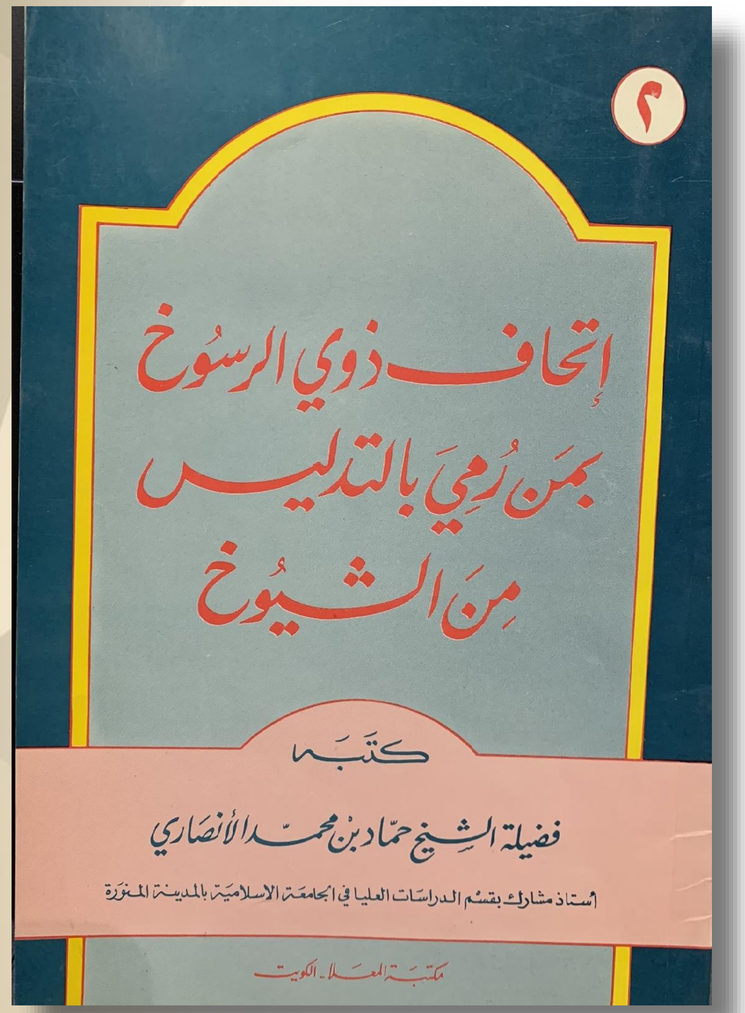

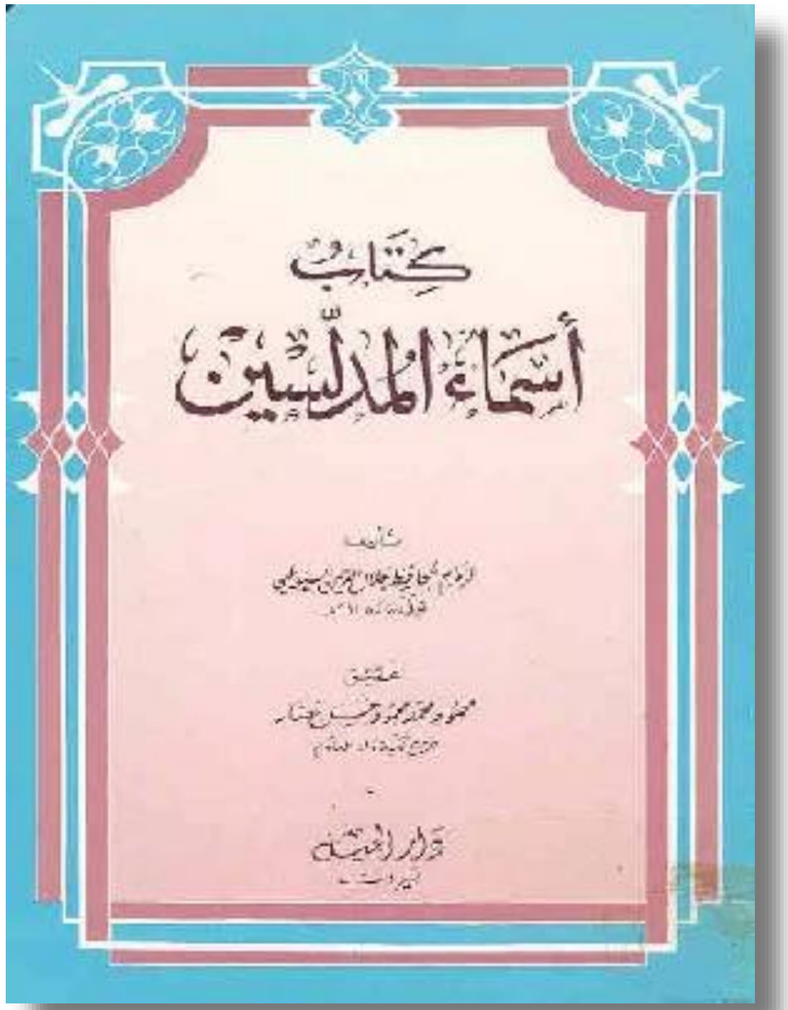

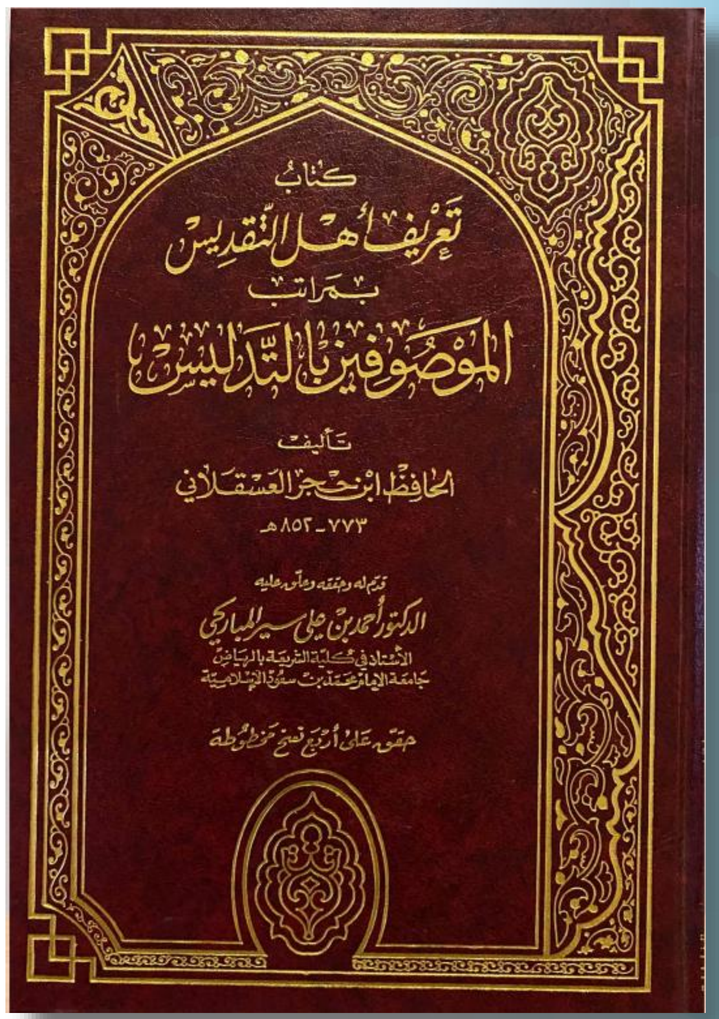

- **كتاب المدلسين لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي (ت/٨٢٦هـ)**
- **توثيق نسبة الكتاب:**
- كتاب المدلسين هو أحد مؤلفات ولى الدين بن العراقي العديدة، وقد توفر كثير من الأدلة تثبت ذلك، وهى:
- ١ - ذكر اسم الكتاب في الصفحة الأولى للمخطوط، وجاء في بدايته: فهذه أسماء من وقفت عليه من المدلسين وتبعت في ذلك الحافظ صلاح الدين العلائي - رحمه الله – وما زدت عليه علمت مقابلة أو فوقه زاى.

❖ وقد أثبت الحافظ ابن حجر في كتابه طبقات المدلسين أن هذا —الكتاب لولى الدين، فبعد أن ذكر تصنيف العلائي، ثم تذييل أبي الفضل عبد الرحيم العراقي عليه، قال ثم ضمها ولده العلامة قاضي القضاة ولي الدين أبو زرعة الحافظ إلى منٍ ذكرها العلائي وجعله تصنيفاً مستقلا، وزاد من تتبعه شيئاً يسيراً جداً، وعلم بما زاده على العلائي (ز)

- ٢ - نص الناسخ شهاب الدين البوصيري في الصفحة الأخيرة على اسم المؤلف، حيث قال: (قال مؤلفه وجامعه شيخنا الإمام العالم العامل العلامة القاضي أبو زرعة أحمد ولد شيخنا أيضاً الإمام العالم العامل بقية السلف الصالح أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين ابن العراقي، كان الفراغ من جمعه في حادي عشر من ذي الحجة الحرام سنة أربع وثمانمائة ... أي إن ولى الدين جمعه في حياة والده الذي توفى سنة ٨٠٦هـ
- ٣ - ذكرته كثير من المصادر التي ترجمت لولي الدين باسم أخبار المدلسين، ويقصد به هذا الكتاب الذي جاء عنوانه واضحاً في بدايته باسم كتاب المدلسين.

- **منهج المؤلف في كتابه:**
- **قال أبو زرعة العراقي في مقدمة كتابه:** فهذه أسماء من وقفت عليه من المدلسين مرتبة على حروف المعجم ليعرفوا، فيرد من حديثهم ما كان بصيغة العنعنة كما هو مقرر في علمي الحديث والأصول، وتبعت في ذلك الحافظ صلاح الدين العلائي - رحمه الله - وما زدت عليه علمت مقابله أو فوقه «زاي»، وإن كان في أثناء ترجمة ميزته بقولي في أوله: قلت، وفي آخره: انتهى.

- **التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)**
- **١- ذكر تسمية الكتاب:**
- **سمى المصنف كتابه: (التبيين لأسماء المدلسين)**
- **توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه:**
- **١ - كتابة اسم الكتاب واسم مؤلفه على نسختي الكتاب الخطيتين.**
- **٢ - ذكر الكتاب من ترجم للحلبي؛ كالسخاوي، وابن فهد المكي.**
- **٣ - ذكره في كتب الفهارس كفهرس الفهارس والرسالة المستطرفة.**

موضوع الكتاب:

جمع سبط ابن العجمي أسماء المدلسين حين تعليقه على كتابي السيرة لا بن سيد الناس، وصحيح البخاري، وكان هذا الجمع قديما سنة (٧٩٢هـ)، وكذلك زاد عليها أسماء من كتاب جامع التحصيل للعلائي، وقصيدة أبي محمود في أسماء المدلسين، وجعل الجميع في (كتاب التبيين) وهو كتابنا الذي ندرسه.

منهج المؤلف في الكتاب:

- ١ -رتب أسماء المدلسين على حروف المعجم في الأسماء وأسماء الآباء.
- ٢- وضع أمام المدلسين رموزًا تدل على من أخرج حديثهم من أصحاب الكتب الستة.
- ٣- يذكر من وصف المترجم بالتدليس من الأئمة.
- ٤ - قدم الكتاب بمقدمة ذكر فيها أنواع المدلسين، وختم بذكر طبقات المدلسين لدى العلائي في جامع التحصيل، وذكر تدليس الإجازة، والمناولة، والوجادة .

نسخ الكتاب وطبعه:

- للكتاب نسخ خطية عديدة، وله طبعات كثيرة، من أحسنها طبعة مؤسسة الريان ببيروت، عام ١٤١٤هـ، بتحقيق محمد إبراهيم الموصلي، اعتمد في إخراج الكتاب على نسختين خطيتين هما نسختا السليمانية والظاهرية، (٣٠٢ ص)، وقد بلغ عدد تراجم الكتاب (٩٦) ترجمة.
- سمى المحقق حواشيه وتعليقاته على الكتاب باسم (التعليق الأمين على كتاب التبيين لأسماء المدلسين) .

أمثلة من الكتاب:

١- (ع) إسماعيل بن أبي خالد. ذكره بالتدليس النسائي وغيره .

٢- (م عو خ مقرونًا) طلحة بن نافع أبو سفيان . ذكره الحاكم فيمن كان يدلس من التابعين).

٣- (س) يعقوب بن عطاء بن أبي رباح. في ثقات ابن حبان في ترجمته ما يقضي أنه مدلس.

- **المقارنة بينه وما له صلة به من الكتب:**
- ١- كتاب تعريف أهل التقديس للحافظ ابن حجر . ستأتي وجوه المقارنة بين الكتابين حين الكلام على كتاب التعريف .
- ٢ - كتاب إتحاف ذوي الرسوخ للشيخ حماد الأنصاري رحمه الله تعالى:
- أ - اعتمد المؤلف على كتاب (التبيين)، ورمز له بـ (ب) .
- ب- جعل المؤلف لكتابه رموزًا لا وجود لها في التبيين، باعتبار تأخر المؤلفين، فجعل (ع) للعسقلاني، و (س) للسيوطي لكتابيهما في المدلسين .
- ج - ولأن كتاب (التبيين) من مصادر الشيخ حماد؛ فقد زاد عدد المدلسين لديه على عددهم في كتاب التبيين؛ حيث بلغوا واحدًا وستين ومائة ترجمة.

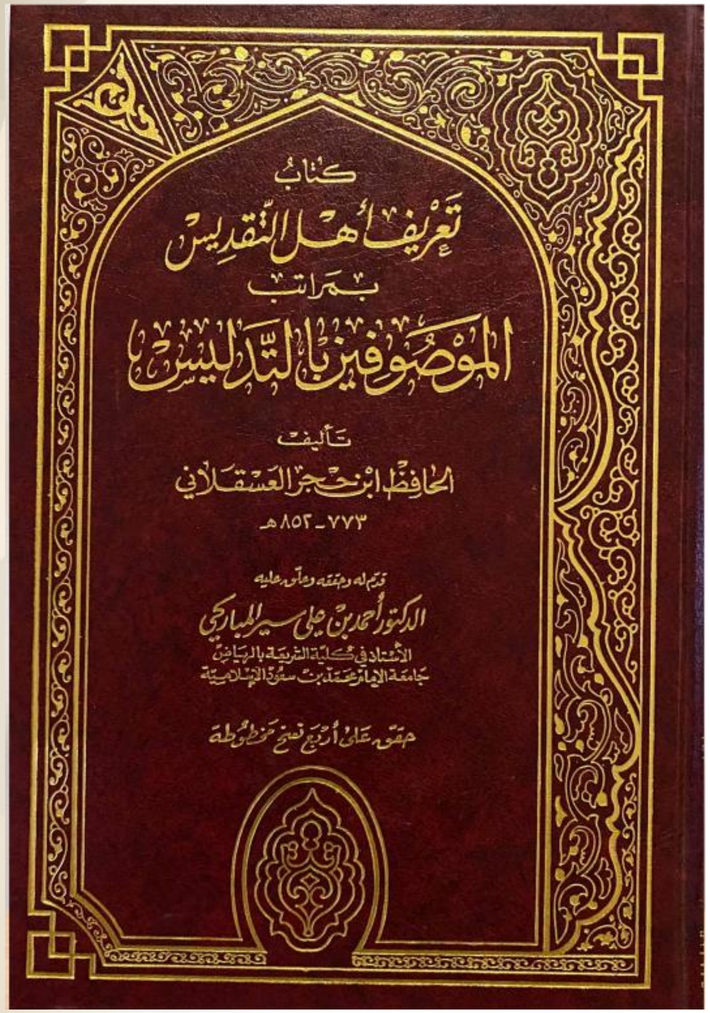

- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت/٨٥٢هـ)

تسمية الكتاب:

- ذكر الحافظ ابن حجر في مطلع كتابه ما يستأنس به على معرفة اسم الكتاب أو صفته فقال بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله: «أما بعد فهذه (معرفة مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي)، وكتب في آخره: (آخر كتاب تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)».
- والاسم المثبت على نسخ الكتاب الخطية هو: (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.
- وورد الاسم في بعض كتب من ترجم للحافظ هكذا: (تعريف أولي التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.

- **توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:**
- ١- تصريح الحافظ ابن حجر باسمه في النكت على مقدمة ابن الصلاح ووصفه بأنه جزء لطيف.
- ٢- تعدد نسخه الخطية، مع إثبات اسم الكتاب في أوائل أوراقها وفي أواخرها.
- ٣- ذكر الكتاب لدى من ترجم للحافظ كالسخاوي.
- ٤ - ذكره في كتب الفهارس والأثبات.

موضوع الكتاب وأهميته:

- موضوع الكتاب هو جمع أسماء الرواة المدلسين، المذكورين في أسانيد الأحاديث النبوية، مع بيان مراتبهم، من حيث كثرة التدليس وقلته، وخفته وشدته.
قال الحافظ ابن حجر في مقدمته: "أما بعد فهذه معرفة مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي لخصتها في هذه الأوراق لتحفظ، وهي مستمدة من جامع التحصيل للإمام صلاح الدين العلائي شيخ شيوخنا.
- قال الحافظ السخاوي بعد ذكره للكتاب: «فرغه في سنة خمس عشرة وثمانمائة، وكان جمعه أولاً، ثم رجع عنه إلى كتاب أكبر منه بقليل.
- وقال د. مسفر الدميني: « ... وقد استفاد ممن سبقه في ذلك ... »)، وقال أيضاً: « وهو مما لم يسبق إليه رحمه الله تعالى ... ».

- **منهج المؤلف في الكتاب:**
- ١ - قسم الحافظ ابن حجر كتاب (تعريف أهل التقديس) إلى خمس مراتب ووصفها في مقدمة الكتاب فقال:
- (الأولى) من لم يوصف بذلك إلا نادراً، كيحيى بن سعيد الأنصاري.
- (الثانية) من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة مطلقاً، ومنهم.
- (الثالثة) من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وفيهم من رد حديثهم من قبلهم كأبي الزبير المكي.

- (الرابعة) من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل، كبقية بن الوليد .
- (الخامسة) من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة، وهذا القسم المذكور حرره الحافظ صلاح الدين المذكور في كتابه المذكور، فمن عليه رقم (هـ)، فهو مذكور في الفصل الذي ذكره في أسماء المدلسين، وإلا فهو من الزيادات عليه).

- ٢ - رتب أسماء الموصوفين بالتدليس في كل مرتبة على حروف المعجم، ولذلك يتعين الرجوع إلى فهرسٍ الرواة مجتمعين في أواخر المطبوعات المحققة مِن الكتاب اختصارا للوقت .
- ٣ - وضع رموزاً أمام أسماء الرواة لبيان من أخرج له من الستة، وهي رموزه في التقريب والتهذيب مجتمعين ومتفرقين، قال الحافظ الله تعالى: (.. ومن عليه رمز أهل الستة فحديثه مخرج فيه) .
- ٤- ينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في المترجم فيما يتعلق بوصفه رحمه بالتدليس وبغير ذلك.

- ٥- يذكر اسم الراوي، واسم أبيه، وجده، ونسبه، ونسبته، ولقبه، وكنيته.
- ٦- قدّم للكتاب بمقدمة ذكر فيها ما يلي:
  - (أ) مراتب الموصوفين بالتدليس.
  - (ب) أسماء المؤلفين في المدلسين.
  - (ج) ذكر عدد الرواة المدلسين في كتب من سبقه، وفي كتابه.
  - (د) فصل في معنى التدليس وأنواعه.
- ٧- ختم بذكر فصل في (غرائب شعبة).
- ٨- أكثر التراجم مختصرة لا مطولة لا تتجاوز الأسطر.

- **نسخ الكتاب، وطبعه، وتحقيقه:**
- للكتاب نسخ خطية عديدة، توجد منها أربع نسخ في دار الكتب المصرية وحدها. وعليها اعتمد محقق الكتاب د. أحمد بن علي سير المباركي في أفضل طبعات الكتاب كما جزم بذلك د . مسفر الدميني.
- طبع محققاً في مجلة كلية أصول الدين بالرياض، العدد الثالث، عام ١٤٠٠ هـ
- وطبع للمرة الثانية ببيروت بتحقيق د. عبد الغفار البنداري، ومحمد أحمد عبد العزيز اعتماداً على النسخ الخطية الأربعة السابق ذكرها.
- وطبع بتحقيق د. عاصم بن عبد الله القريوتي بمكتبة المنار بالأردن، الزرقاء، عام ١٤٠٣هـ، في (٨٠ ص)، واستدرك المحقق اثنين وعشرين راوياً على الحافظ ابن حجر.
- وقد بلغ عدد الرواة - كما في طبعة البنداري ومحمد أحمد – كما ذكر. الحافظ اثنين وخمسين ومائة ترجمة.

❖ **أمثلة من الكتاب:**

❖ **(من المرتبة الأولى):** ١ - (ع) جرير بن حازم الأزدي أحد الثقات. وصفه بالتدليس يحيى الحماني في حديثه عن أبي حازم، عن سهل بن سعد في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم.

❖ **(ومن المرتبة الثانية):** ٢ - (م ع) حماد بن أبي سليمان الكوفي، الفقيه، المشهور، ذكر الشافعي أن شعبة حدث بحديث عن حماد بن إبراهيم قال: فقلت لحماد سمعته من إبراهيم ؟ قال: لا، أخبرني به مغيرة بن مقسم عنه

❖ **(ومن المرتبة الثالثة):** ٣ - (ع) محمد بن مسلم بن تدرس المكي، أبو الزبير . من التابعين، مشهور بالتدليس ووهم الحاكم في كتاب علوم الحديث فقال في سنده: وفيه رجال غير معروفين بالتدليس، وقد وصفه النسائي وغيره بالتدليس .

❖ (ومن المرتبة الرابعة):

٤- (خت م ٤ مقروناً) محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي المدني صاحب المغازي .صدوق، مشهور بالتدليس عن الضعفاء المجهولين، وعن شر منهم . وصفه بذلك أحمد، والدار قطني وغيرهما.

❖ (ومن المرتبة الخامسة):

٥- يحيى بن أبي حية الكلبي، أبو جناب، ضعفوه. وقال أبو زرعة، وأبو نعيم، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وغير واحد: كان مدلسًا.

- **المقارنة بين الكتاب وغيره مما له علاقة به:**
- ١- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ العلائي وقد تقدم توثيق نسبته إلى مؤلفه، وأذكر هنا من أبرز وجوه المقارنة بينه وبين تعريف أهل التقديس:
- أ - أن الحافظ ابن حجر اعتمد في كتابه (تعريف أهل التقديس) على كتاب جامع التحصيل - لا سيما فصل أسماء المدلسين.

- ب- أن العلائي رحمه الله تعالى لم يصنف الموصوفين بالتدليس على المراتب الخمسة التي سبق الحافظ ابن حجر إلى ذكرها، على خلاف ابن حجر حيث صنفهم على هذه المراتب.
- ج- بلغ عدد الرواة من المدلسين في جامع التحصيل ثمانية وستين راويا، وبلغ عددهم في تعريفٍ أهل التقديس كما نص عليه ابن حجر مائة واثنين وخمسين راويا.
- د – يستعمل ابن حجر رموز الستة في الرواة الموصوفين بالتدليس، وقد أغفلها العلائي.

- ٢- النكت على مقدمة ابن الصلاح للمصنف نفسه، ذكر فيه (مراتب أسماء الموصوفين بالتدليس من رجال الصحيحين)، وبين ما ذكره من رواة الصحيحين، وأما المذكورون في تعريف أهل التقديس من الأسماء في النكت وما ذكره في الطبقات فروق من أبرزها ما يلي:
- أ - أن الرواة المذكورين ضمن هذا الفصل ممن وصف بالتدليس هم من رواة الصحيحين، وأما المذكورون في تعريف أهل التقديس فهم أعم من ذلك .

- ب - اختلف تصنيف المدلسين في المراتب بين الموضعين مع أن الوصف للمراتب فيهما واحد.
- وما هو تعليل هذا الاختلاف في التصنيف من الحافظ؟ هل هو نتيجة تغير اجتهاد منه رحمه الله تعالى؟! يحتمل الأمر ذلك، ويرى د. ربيع بن هادي في تعليقه على النكت أن «أقرب شيء يعلل به هو أن الحافظ لما رتبهم هنا اعتمد على حفظه فوهم بوضع بعض الأشخاص في غير موضعهم والله أعلم.

- ج- بلغ عدد الرواة الموصوفين بالتدليس في النكت اثني عشر ومائة، وبلغ عددهم في طبقات المدلسين اثنين وخمسين ومائة راو كما صرح بهِ الحافظ ابن حجر نفسه)، ويرى د. مسفر الدميني أن عددهم واحداً وخمسين ومائة راو لوجود وهم وقع للحافظ في عبد العزيز ابن عبد الله القرشي حيث ذكره مرتين في الثالثة والخامسة.
- د - سرد الحافظ ابن حجر أسماء الموصوفين بالتدليس في النكت من دون ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل على خلافه في طبقاته .

- هـ- يلاحظ أن الحافظ ابن حجر جعل لمدلسي الصحيحين من الرواة ثلاث مراتب لم يتجاوز بهم المرتبة الثالثة وهم (من أكثروا من التدليس وعرفوا به)، وجعل هذه الثلاثة مع بقية المراتب لسائر المدلسين في حين أنه في الطبقات رتب سائر الموصوفين بالتدليس على نسق واحد على الترتيب المعجمي وقسمهم على جميع المراتب.

- ٣- إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ، للشيخ حماد بن محمد الأنصاري.
- أ - صلة الكتاب بكتاب (تعريف أهل التقديس) اعتماد مؤلفه الشيخ حماد على كتاب الحافظ مع كتابين آخرين ضمهما إليه للحلبي والسيوطي في التدليس.
- ب رتب المؤلف أسماء الموصوفين بالتدليس على حروف المعجم ولكن على نسق واحد، وليس في كل مرتبة كما صنع الحافظ ابن حجر.

- ج- رمز المؤلف رحمه الله تعالى أمام المترجمين برموز لا وجود لها في تعريف أهل التقديس وهي (ع) للعسقلاني، و (ب) للبرهان الحلبي، و (س) للسيوطي .
- د - بلغ عدد المترجمين واحداً وستين ومائة ترجمة.
- وستأتي إن شاء الله تعالى دراسة مستقلة لكتاب (إتحاف ذوي الرسوخ)

- ٤ – التدليس في الحديث، د . مسفر بن غرم الله الدميني.
- أ – بين المؤلف سلمه الله أنه اعتمد كتاب (تعريف أهل التقديس) من مصادره الأساسية في تأليف كتابه، وجعل مراتب العلائي فالحافظ ابن حجر أساساً في ذكر أسماء الموصوفين بالتدليس، وذلك في الفصل السادس من الكتاب الذي خصه لذلك.
- ب – اعتبر في أسماء المدلسين ترتيب الحافظ ابن حجر، كما اعتبر محتويات التراجم مع الاستدراك. قال: « ... مرتباً لهم كما صنع الحافظ في مراتبه، موافقاً له في أكثر ما سطره، ومستدركاً عدداً ممن فاته ذكره ...) .

- ج – أضاف رقماً أمام كل ترجمة تبين رقم مرتبته، وأخر رمز الكتب الستة أو أحدها آخر الاسم.
- د – بلغ عدد تراجم كتاب الدميني واحداً وثلاثين ومائتي ترجمة. وستأتي دراسة مستقلة إن شاء الله تعالى للكتاب .

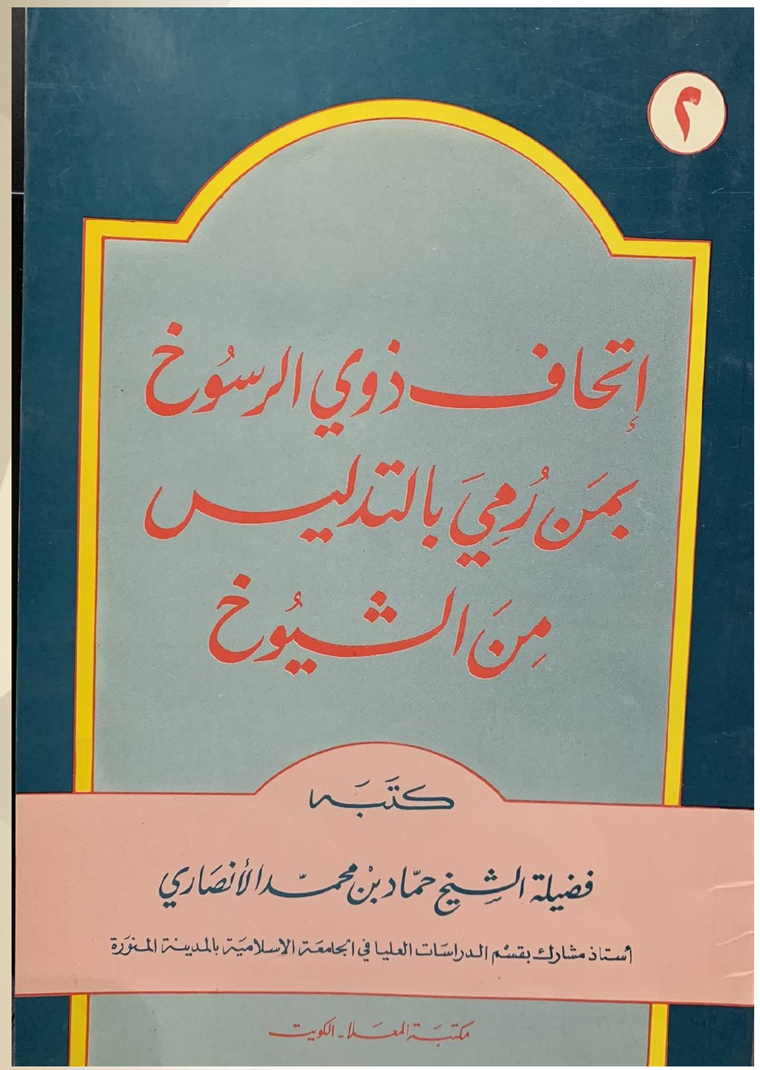

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

كتاب إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ للشيخ حماد بن محمد الأنصاري (ت/١٤١٨هـ)

طبع الكتاب بمكتبة المعلا، بالكويت، عام ١٤٠٦هـ، ويقع في (٦٣ص)، ويحتوي على (٦١) ترجمة. وقد ذكر المصنف في خاتمة الكتاب أنه فرغ منه يوم الأحد الرابع من ذي الحجة، سنة ١٤٠٣هـ

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

- ١- تسمية الكتاب:
- نص المصنف على تسميته في مقدمته فقال: " وسميته بـ (إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ).
- موضوع الكتاب وأهميته:
- موضوع الكتاب ذكر أسماء رواة الحديث الموصوفين بالتدليس مستخرجين من ثلاث رسائل مشهورة في المدلسين للحفاظ: برهان الدين الحلبي، وابن حجر، والسيوطي . ويبين المصنف رحمه الله تعالى أهمية كتابه فيقول – بعد وصفه لرسائل الأئمة الثلاثة في التدليس –: ... فمن ثم رأيت جمعها في هذا الموجز أنفع لطلاب الحديث، على أن الحصول على جميعها ليس من السهل على كل واحد ... .

منهج المؤلف في الكتاب:

- ١- رتب المصنف كتابه على الحروف الهجائية في الأسماء وأسماء الآباء.
- ٢- ذكر في ترجمة كل راو اسمه، واسم أبيه، وجده، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه.
- ٣- يذكر في ترجمة كل راو أقوال أئمة الجرح والتعديل في المترجم باختصار، ومن ذلك من وصفه بالتدليس منهم.
- ٤ - يذكر بعض شيوخ الراوي وبعض من روى عنه.

- ٥ - يذكر طبقة كل راو من طبقات المدلسين على حسب تصنيف الحافظ ابن حجرٍ في (تعريف أهل التقديس)
- ٦- استعمل رموزاً تعبر عن الأئمة الثلاثة الذين جمع المصنف كتبهم وهي: (ع) للعسقلاني في كتابه (تعريف أهل التقديس)، و (ب) للبرهان الحلبي في كتابه (التبيين)، و (س) للسيوطي في رسالته في (أسماء المدلسين).
- ٧- يغلب على التراجم طابع النقل عن الأئمة ممن سبق ولحق، ولا يكاد يوجد للمصنف رحمه الله تعالى ترجيح بين الأقوال.

- ٨- قدم المصنف للكتاب بمقدمة مختصرة ذكر فيها ما يلي:

أ - تعريف التدليس.

ب- أقسام التدليس.

ج - الفرق بين التدليس والإرسال.

د - مراتب التدليس.

هـ - ما قيل في تدليس شعبة.

و - المؤلفون في التدليس.

- ٩- أما قدر الترجمة فأغلب التراجم متوسطة، ليست بالقصيرة ولا الطويلة .

أمثلة من الكتاب:

١ - (ع) أحمد بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، أبو يحيى الكرابيسي. (محدث مشهور). (سمع) محمد بن نصر المروزي، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة . قال الإدريسي: أكثر عن محمد بن نصر فاتهم في ذلك – يعني أنه دلس عنه الإجازة - فإنّ له منه إجازة صحيحة . قال الإدريسي: رأيتها بخط محمد بن نصر من الطبعة الأولى.

- ٢- عمر بن علي المقدمي. من أتباع التابعين، (ثقة)، مشهور. كان شديد الغلو في التدليس. وصفه بذلك أحمد، وابن معين، وعفان بن مسلم، وأبو حاتم، وابن سعدٍ، والدار قطني وقال ابن سعد: ثقة، وكان يدلس تدليساً شديداً؛ يقول: «حدثنا» ثم يسكت ثم يقول: هشام بن عروة أو الأعمش أو غيرهما. قال الحافظ: وهذا ينبغي أن يسمى تدليس القطع. مات سنة (١٩٠ هـ). من الطبقة الرابعة.

٣ - (ع) محمد بن كثير الصنعاني قال العقيلي في ترجمة عمر بن الأموي أحد الضعفاء: روى عن الثوري، عن أبي حازم، عن سهل حديث: «ازهد في الدنيا» قال: هذا لا أصل له عن الثوري، وقد تابعه عليه محمد بن كثير الصنعاني، عن الثوري، ولعلهٍ أخذه عنه ودلسه ؛ لأن المشهور به خالد . قال البخاري: لين جداً .مات سنة (٢١٦ هـ). من الخامسة.

- **المقارنة بين الكتاب وغيره من الكتب التي لها علاقة به:**
- ٢- التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي.
  - أ - الكتاب من موارد الشيخ حماد في كتابه (إتحاف ذوي الرسوخ).
  - ب - أسلوب الحلبي في كتابه التبيين هو الاختصار فلا تكاد تتجاوز الترجمة السطر أو السطرين، وأما كتاب إتحاف ذوي الرسوخ فتقدم أنه يترجم بين الاختصار والتوسط.

- ج- بلغ عددٍ الموصوفين بالتدليس في كتاب الحلبي ستة وتسعين راوياً، وكتاب (إتحاف ذوي الرسوخ) به (١٦١) ترجمة .
- د- ختم سبط ابن العجمي بمبحث متعلق بتدليس الإجازة، والمناولة، والوجادة، وهو مما لا وجود لمثله في كتاب (إتحاف ذوي الرسوخ)

- ٣- أسماء المدلسين، للحافظ السيوطي (ت/٩١١هـ).
- أ - الكتاب من موارد مصنف (إتحاف ذوي الرسوخ).
- ب - الكتاب يحتوي على أسماء المدلسين وكلمة مختصرة عن تدليس كل، وفي الغالب يقول السيوطي «مشهور به».
- ج - بلغ عدد الموصوفين بالتدليس في الكتاب سبعين راوياً.

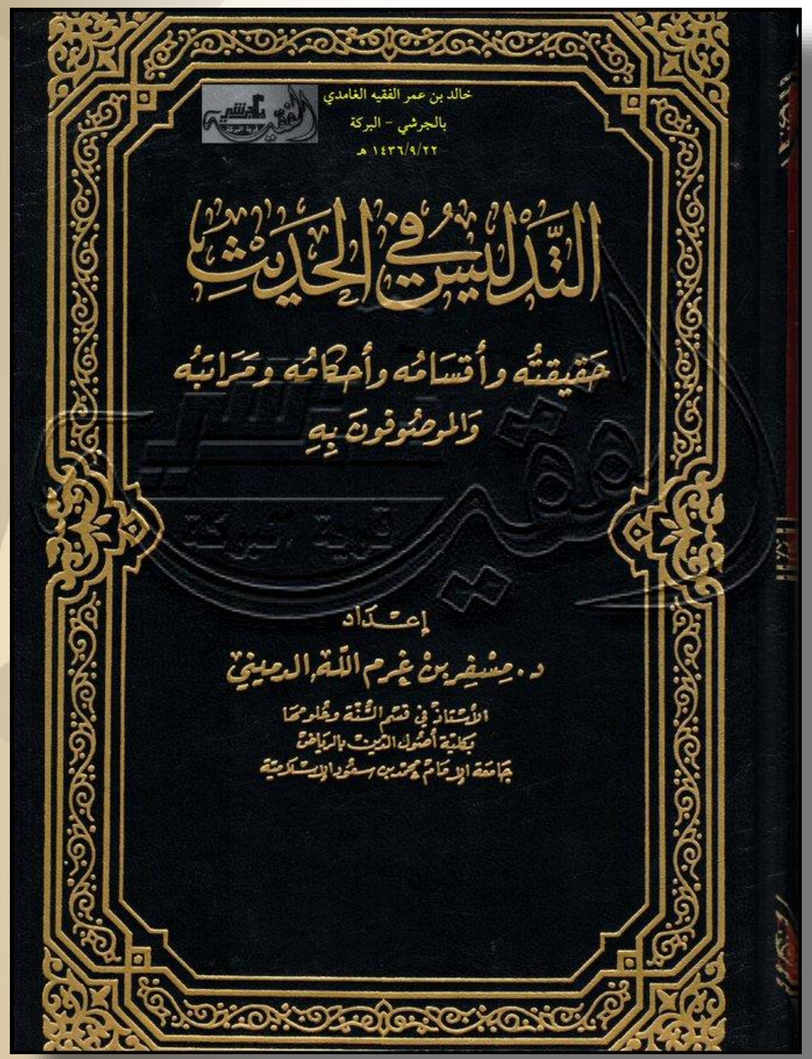

التدليس في الحديث حقيقته، وأقسامه، وأحكامه ،ومراتبه، والموصوفون به.

للدكتور مسفر بن غرم الله الدميني، الأستاذ في قسم السنة وعلومها ،بكلية أصول الدين بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- ١ – تسمية الكتاب:
- قال المؤلف في مقدمة الكتاب :... أسميته: (التدليس في الحديث حقيقته ، وأقسامه ، وأحكامه ،ومراتبه ، والموصوفون به) ... ».
- ٢– مؤلفه:
- الدكتور مسفر بن غرم الله الدميني، الأستاذ في قسم السنة وعلومها ،بكلية أصول الدين بالرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٣– توثيق نسبة الكتاب:
- المصنف معاصر، وقد أقر به، ونشره بنفسه، وكتب عليه (يطلب الكتاب من المؤلف).

موضوع الكتاب:

- بين المصنف حفظه الله في مقدمة كتابه الباعث له على تأليف الكتاب و(موضوعه) فقال: « ... لم أر مصنفاً مستقلاً في بيان حقيقة التدليس وأقسامه ، وحكمه ، والمباحث المتعلقة به ... لذلك رأيت أن أجمع أطراف موضوع التدليس ومسائله، وأبين حقيقته، وحكمه، وأفصل بواعثه، ومفاسده، وأميزه عن غيره مما يشتبه به أو يدخل ضمنه، وأذكر أخبار المدلسين وأحوالهم ، ومراتبهم ، وأحكامهم ، وما يدل على تدليسهم من أقوال السلف الماضين ، مبرئاً ساحة من رأيته سالماً من الوقوع فيه ، مرتباً لهم كما صنع الحافظ في مراتبه ، موافقاً له في أكثر ما سطره ، ومستدركاً (تمهيد) وذكر فيه المرسل ، والإسناد المعنعن ، وعبارات الاتصال عدداً ممن فاته ذكره ... ».
- وللكتاب أهميته باعتبار زيادة مؤلفه على من ذكرهم الحافظ ابن حجر ثمانين راوياً ممن وصف بالتدليس .

منهج المؤلف في الكتاب:

قسم المصنف كتابه كالتالي:

١ - أقسام التدليس.

٢- بواعث التدليس، ومفاسده، وطرق معرفته

٣ - أحكام التدليس.

٤ - مراتب المدلسين.

٥ - المصنفات في التدليس والمدلسين.

٦ - أسماء الموصوفين بالتدليس.

- فأما (الفصل السادس) وهو الغرض الأول من تصنيف الكتاب ضمن الباب الخامس: (من أشهر كتب معرفة المدلسين) فمنهج المصنف فيه كالتالي:
- ١ - سلك المصنف مسلك الحافظ ابن حجر في ترتيب الموصوفين بالتدليس على مراتب خمسة.
- ٢ - رتب أسماء الموصوفين بالتدليس تحت كل مرتبة على حروف المعجم .
- ٣ - زاد المصنف هنا على الحافظ ابن حجر شيئاً وهو أنه يضع رقماً أمام المترجم يبين مرتبته ، ولا يكتفي بالعنوان العام للمرتبة.
- ٤- اكتفى في بيان درجة كل راو من حيث العدالة والضبط بما ذكره الحافظ ابن حجر من تلخيص لحاله في التقريب أو تعريف أهل التقديس إن كان فيها وإلا أخذ أحد الأئمة المتقدمين عن عن الحافظ ابن حجر كالذهبي أو الخطيب.

- ٥- يذكر من وصف أولئك الرواة بالتدليس من العلماء ، وسببه ، ويذكر شيئاً من أخبارهم المدلسة أو عباراتهم الموهمة.
- ٦ - يناقش تهمة من لم يثبت تدليسه أو كان في مرتبة هو دونها أو فوقها .) مثاله) في ترجمة (عطاء بن أبي مسلم الخراساني) .
- نقل عن الحافظ ابن حجر قوله « ... يرسل ويدلس» ، ثم قال :ولم أجد في ترجمته ما يدل على تدليسه) .
- مثال » : في ترجمة الأعمش عده الحافظ ابن حجر في المرتبةالثانية ، وعده د. مسفر في الثالثة أو الرابعة.
- زاد على من ذكرهم الحافظ ابن حجر واحداً وثمانين راوياً ، ورتبهم مع بقية الرواة على نسق واحد .

- ٦ - طبع الكتاب :طبع الكتاب عام ١٤١٢هـ ، الطبعة الأولى ، وكتب عليه : يطلب الكتاب ص من المؤلف على عنوان : المملكة العربية السعودية ، الرياض، ص.ب ٩٠٢٠٤ ، ويباع في المكتبات أيضًا ، ويحتوي على (٤٨٣) ، واشتمل الفصل السادس وهو أسماء الموصوفين بالتدليس على (٢٣١) راو .

- **أمثلة من الكتاب :**

هذه أمثلة من (الفصل السادس من الكتاب وهو (أسماء الموصوفين بالتدليس) :

١ - (١/٢٤) عاصم بن عمر بن) قتادة الأوسي ، المدني (ع) . قال الحافظ ابن حجر : ثقة ، عالم بالمغازي . وذكره شيخنا العلامة حماد الأنصاري في المدلسين لقول الذهبي عقب رواية الحاكم له حديثاً عن قيس بن سعد بن عبادة ، وقوله : على شرط مسلم - قال الذهبي - بل منقطع ، عاصم لم يدرك قيساً ، قال شيخنا : وإذا كان كذلك فقد تقدم أن هذا إرسال خفي وليس بتدليس على الأصح فلا ينبغي أن يذكر عاصم في المدلسين انتهى .قلت : ولو لم يذكره شيخنا في المدلسين لما ذكرته ، حيث لم يوصف به أصلاً حتى نجعله منهم ، ولذا فهو في المرتبة الأولى والله أعلم) .

٢ - (٣/١١٨) شريح بن عبيد بن شريح الحضرمي الحمصي (د س ق) . قال الحافظ : ثقة ، وكان يرسل كثيراً . قال الهيثمي : ثقة ، مدلس ، اختلف في سماعه من الصحابة لتدليسه .

❖ (قلت) وذكر الحافظ جماعة من الصحابة روى عنهم ، ونقل عن محمد بن عوف : هل سمع من أبي الدرداء ؟ فقال : لا ، فقيل له : فسمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : ما أظن ذلك ؛ وذلك لأنه لا يقول في شيء من ذلك : سمعت ، وهو ثقة ، وقال البخاري : سمع معاوية ، وكذا قال ابن ماكولا ، وزاد : فضالة بن عبيد . قلت : هذا من الزوائد على كتاب ابن حجر ، وأحسبه من أهل المرتبة الثالثة ، فروايته عن كثير من الصحابة الذين أدركهم ولو لم يعرف منهم سماع - مع ثبوت سماعه من معاوية – هي عندي مدلسة والله أعلم.

❖ ٣- (٢١٤ / ٥) عثمان بن عمير البجلي ، الكوفي (د ت ق) . قال الحافظ : ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع .قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، كان شعبة لا يرضاه ، وذكر أنه حضره فروى عن شيخ فقال له شعبة : كم سنك ؟ قال : كذا ، فإذا قد مات الشيخوهو ابن سنتين .وقال البخاري : لم يسمع من أنس ، وهو قد روى عن أنس . قلت : هذا من أهل المرتبة الخامسة دون شك ، ومع أن الحافظ وصفه بالتدليس في التقريب إلا أنه لم يذكره في تعريف أهل التقديس فهو مما يستدرك عليه والله أعلم) .

- **المقارنة بين الكتاب وغيره مما له علاقة به :**
- ١ - كتاب (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)للحافظ ابن حجر . وقد اعتمده أساساً في (الفصل السادس) من الكتاب وهو(أسماء الموصوفين بالتدليس) .
- تقدمت المقارنة بين الكتابين أثناء الكلام على كتاب تعريف أهل التقديس.

المزيد في متصل الأسانيد

- المراد به.
- مثاله.
- متى يحكم على الطريق الناقصة بالانقطاع؟
- متى يحكم لها بالاتصال؟
- شرطا الحكم بكون الإسناد من المزيد في متصل الأسانيد.
- أهم المؤلفات في معرفة المزيد في متصل الأسانيد.

تعريفه:

- قال ابن كثير: هو أن يزيد راوٍ في الإسناد رجلاً لم يذكره غيرُه.
- قال ابن حجر: هو ما كانت المخالفة فيه بزيادة راو في أثناء الإسناد، ومن لم يزدها أتقن ممن زادها.
- وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعنا - مثلا - ترجحت الزيادة.
- انظر: اختصار علوم الحديث (ص/١٧٦)، ونزهة النظر (ص/ ١٢٩)

❖ **قال السخاوي:** (وإن) كان حذف الزائد بين الراويين في السند الناقص (بتحديث) أو إخبار أو سماع أو غيرها مما يقتضي الاتصال (أتى)، وراوي السند الناقص كما قيد به شيخنا أتقن ممن زاد، (فالحكم له)؛ أي: للإسناد الخالي عن الاسم الزائد؛ لأن مع راويه كذلك زيادة، وهي إثبات سماعه، وحينئذ فهذا هو النوع المسمى **بالمزيد في متصل الأسانيد**، المحكوم فيه بكون الزيادة غلطًا من راويها أو سهوًا، وباتصال السند الناقص بدونها.

❖ انظر: فتح المغيث (٤/ ٧٤)

❖ **قال الطحان:** هو زيادة راوٍ في أثناء سند ظاهره الاتصال.

❖ انظر: تيسير مصطلح الحديث (ص/١٣٨)

المؤاخذات على التعاريف:

- **قال ابن كثير:** هو أن يزيد راوٍ في الإسناد رجلاً لم يذكره غيرُه.
- **قال الطحان:** هو زيادة راوٍ في أثناء سند ظاهره الاتصال.
- ليس في التعريفين التفريق بين المزيد في متصل الأسانيد وبين وما يشبهه من مخالفات الرواة الأخرى، كالشاذ، وزيادة الثقة، والرواية المفسرة للإرسال الخفي.
- لو أضيف إلى التعريف عبارة تفيد ترجيح الرواية الناقصة، وكونها متصلة.

الفرق بين المزيد والشاذ:

- الشاذ: يشمل الشذوذ في المتن والإسناد.
- المزيد: يشمل الشذوذ في الإسناد فقط.
- الشاذ: يتناول الزيادة في الإسناد سواء كان الإسناد الآخر متصلا أو غير متصل.
- المزيد: يتناول الزيادة في الإسناد في حالة كون الإسناد الناقص متصلا فقط.

شروط الحكم به:

- الشرط الأول: التصريح في الرواية الناقصة بما يفيد الاتصال.
- الشرط الثاني: وجود قرينة تدل على الزيادة.

الفرق بين المزيد والإرسال الخفي:

- **المزيد:** سمع الراوي الذي وقعت منه الزيادة من شيخه ومن فوقه.
- **الإرسال الخفي:** لم يسمع الراوي ممن روى عنه بعن بل سمع من الواسطة بينهما.
- **المزيد:** الزيادة غير صحيحة، والأصل عدمها.
- **الإرسال الخفي:** الزيادة صحيحة، وحذفها الراوي المرسل.

مثاله:

❖ قال الترمذي: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: حديث الوليد بن مسلم أصح، وهكذا روى غير واحد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع. قال محمد: وبسر بن عبيد الله سمع من واثلة. وحديث ابن المبارك خطأ إذ زاد فيه: (عن أبي إدريس الخولاني). العلل الكبير (٢٥٩)

- قال أبو حاتم: يرون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث؛ أدخل أبا إدريس الخولاني بين بسر بن عبيدالله وبين واثلة.
- ورواه عيسى بن يونس، وصدقة بن خالد، والوليد بن مسلم، فقالوا كلهم: عن ابن جابر، عن بسر بن عبيدالله؛ قال: سمعت واثلة بن الأسقع يحدث عن أبي مرثد الغنوي، عن النبي (ﷺ) .
- قال أبي: بسر قد سمع من واثلة، كثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس؛ فغلط ابن المبارك، وظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس، عن واثلة. وقد سمع هذا الحديث بسر من واثلة نفسه؛ لأن أهل الشام أعرف بحديثهم.

مثاله:

❖ قال الدارقطني: يرويه الزهري، واختلف عنه؛

❖ فرواه يونس ومعمر وشعيب والنعمان بن راشد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة وخالفهم الزبيدي؛

❖ فرواه عن الزهري، عن حبيب مولى عروة، عن عروة، عن عائشة قال ذلك عبد الله بن سالم، عن الزبيدي والقول الأول هو المحفوظ.

❖ العلل (٣٥٤٥)

❖ قال السخاوي: وصوابه له رواية شعيب والحفاظ عن الزهري عن عروة نفسه بلا واسطة.

❖ فتح المغيث (٤/ ٧٤)

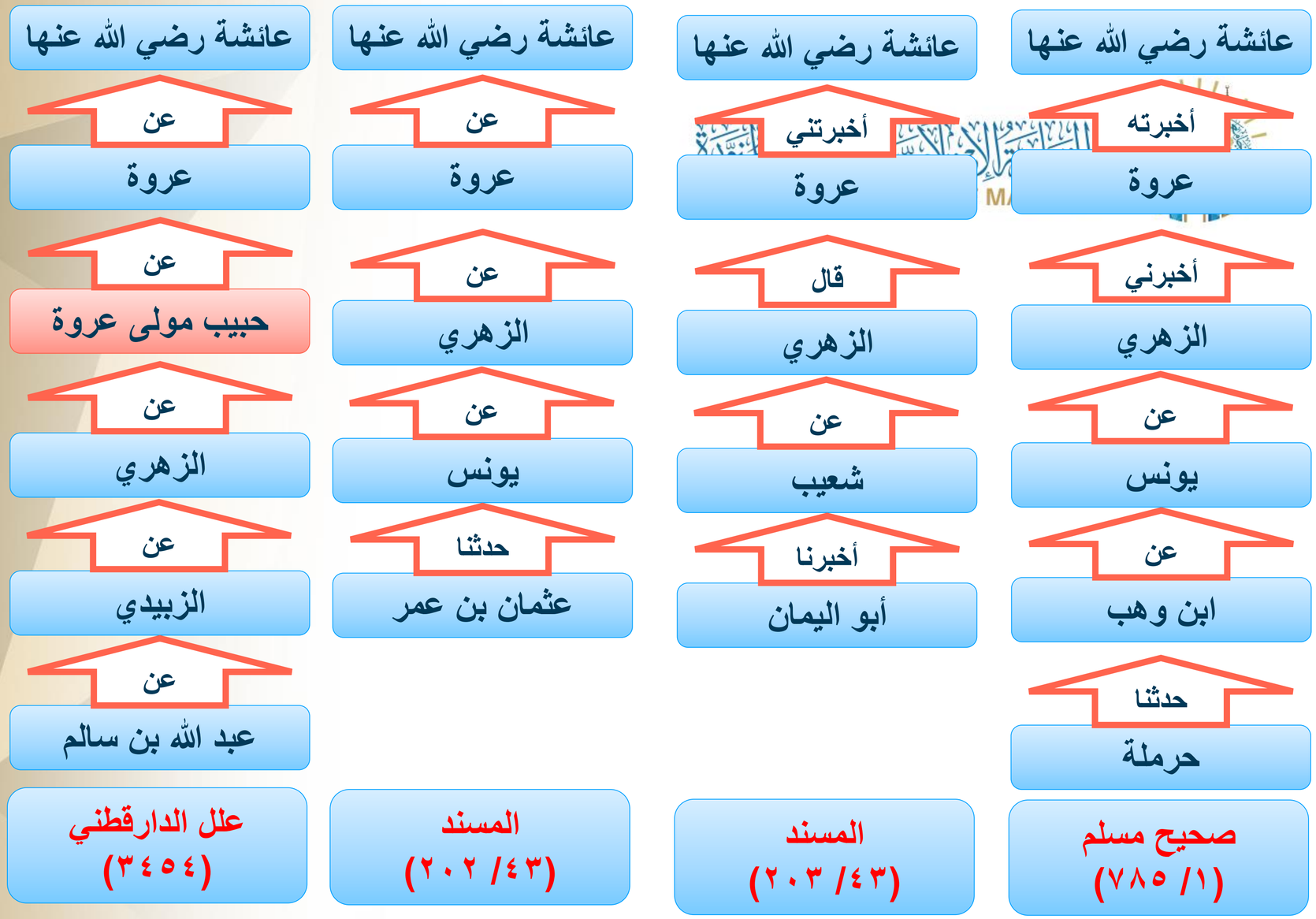

القرائن لمعرفة المزيد في متصل الأسانيد

- كثرة العدد.
- سلوك الجادة.
- أن يكون من لم يأت بالزيادة أوثق ممن أتى بها.
- إيراد الراوي للرواية المزيدة دون الأخرى.
- أن يكون الراوي ممن يزيد في الإسناد.

- انظر: السبر عند المحدثين د. عبد الكريم محمد جراد (ص/٢٦٩)

❖**أولا: كثرة العدد:** قال ابن الصلاح «ت/٦٤٣هـ» -في معرض كلامه عن الرواية التي مثَّل بها للمزيد-: «وأما ذكر أبي إدريس فيه فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم، وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر فلم يذكروا أبا إدريس بين بسر وواثلة، وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من واثلة».

❖ثانيا: سلوك الجادة:

قال أبو حاتم «ت/٢٢٧هـ» عن الرواية السابقة: «يرون أن ابن المبارك وهم في هذا، وكثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك وظن أن هذا مما روي عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه».

❖ثالثا: أن يكون من لم يأت بالزيادة أوثق ممن أتى بها:

قال ابن حجر «ت/٨٥٢ هـ»: «وإن كانت المخالفة بزيادة راو في أثناء الإسناد، ومن لم يزدها أتقن ممن زادها، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد».

أو كان من أثبت الناس في شيخه الذي روي عنه الحديث، قال أبو بكر بن أبي عاصم «ت/٢٨٧ هـ» في رواية ابن المبارك السابقة: «رواه صدقة بن خالد من غير الزيادة، وأيوب بن سويد، والوليد بن مسلم. وصدقة من أثبتهم في ابن جابر».

❖رابعا: إيراد الراوي للرواية المزيدة دون الأخرى:

فإذا ذكر الروايتين المزيدة وغير المزيدة من طريقه ولم يكن ثمة قرينة للوهم حمل على كونه من العالي والنازل، قال النووي «ت/٦٧٦هـ»: «ويمكن أن يقال: الظاهر ممن له هذا أن يذكر السماعين، فإذا لم يذكرهما حمل على الزيادة».

❖**خامسا: أن يكون الراوي ممن يزيد في الإسناد:**

قال أحمد بن حنبل «ت/٢٤١هـ»: «كان يحيى ينكر على همام أنه يزيد في الإسناد». وقال أحمد بن حنبل عن مجالد: «كذا وكذا، وحرك يده، ولكنه يزيد في الإسناد».

❖فإن لم تترجح لدينا الزيادة أو عدمها، قال العلائي «ت/٧٦١هـ»: «يتوقف فيه لكونه محتملا لكل واحد من الأمرين».

المؤلفات فيه:

- ألف الخطيب البغدادي في هذا النوع كتابًا سماه "كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد".
  - ذكره في كتابه الموضح (١/ ٢٨٥) وقال عنه ابن رجب: إنه مصنَّف حسن. شرح العلل (١/ ٤٢٧)
- قال العلائي: لم أقف عليه.
  - جامع التحصيل (ص/١٢٦)

❖ قال ابن الصلاح: وفي كثير مما ذكره نظر، لأن الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة " عن " في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله، ويجعل معللا بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد، لما عرف في نوع المعلل، وكما يأتي ذكره إن - شاء الله تعالى - في النوع الذي يليه.

❖ وإن كان فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار، كما في المثال الذي أوردناه، فجائز أن يكون قد سمع ذلك من رجل عنه، ثم سمعه منه نفسه، فيكون بسر في هذا الحديث قد سمعه من أبي إدريس عن واثلة، ثم لقي واثلة فسمعه منه، كما جاء مثله مصرحا به في غير هذا.

❖ اللهم إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهما، كنحو ما ذكره أبو حاتم في المثال المذكور.

المقدمة (ص/٢٨٧)

ثالثاً: الضعيف باعتبار المخالفة:

١- الشاذ

- تعريفاته، ومثاله، وحكمه.
  - - تعريف الإمام الشافعي.
  - - ما حكاه الخليلي عن حفاظ الحديث.
  - - تعريف الحاكم.
  - - تعريف الحافظ ابن حجر.
  - -المقارنة بين هذه الأقوال، والترجيح بينها.
- وقوعه في السند والمتن، ومثاله، وحكمه.
- إطلاق اسم «المحفوظ» على ما رواه الأوثق أو الثقات مخالفاً لرواية الثقة.
- علاقته بالحديث المعلِّ.

تعريفه:

- **الشاذ لغةً:** المنفرد، يقال: شذَّ يَشُذُّ ويَشِذُّ – بضم الشين وكسرها – أي: انفرد عن الجمهور. وشذَّ الرجلُ: إذا انفرد عن أصحابه. وكذلك كلّ شيء منفرد فهو شاذٌّ. ومنه: هو شاذٌّ من القياس، وهذا مما يشذُّ عن الأصول، وكلمة شاذَّة ... وهكذا.

- انظر: الصحاح ٢/ ٦٤، وتاج العروس ٩/ ٤٢٣.

الشاذ في الاصطلاح:

- قال الشافعي (ت/٢٠٤هـ): «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثًا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث».
- وحكى الخليلي نحوه عن الشافعي، وجماعة من أهل الحجاز.
- انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص/١١٩)، والإرشاد للخليلي (١/ ١٧٦)

❖ **قال الخليلي (ت/٤٤٦هـ): «والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ: ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخٌ، ثقةً كان أو غير ثقةٍ، فما كان عن غير ثقة فمتروك، لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه، ولا يحتج به».**

❖ **انظر: الإرشاد (١/ ١٧٦)**

- **قال الحاكم (ت/٤٠٥هـ):** «وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته، أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راو، أو أرسله واحد، فوصله واهم.
- فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل، بمتابع لذلك الثقة».
- انظر: معرفة علوم الحديث (ص/ ١١٩)
- قال النووي في شرح المهذب: «إنه مذهب جماعات من أهل الحديث».

❖ **ملاحظة:** فهم ابن الصلاح من كلام الحاكم أنه يرى أن الشاذ تفرد الثقة مطلقًا، لذلك استشكل عليه وجود أحاديث تفرد بها الثقات العدول الحفاظ الضابطون، وهي مخرجة في الصحيحين، كحديث: "إنما الأعمال بالنيات"، وكحديث: النهي عن بيع الولاء وهبته، وكحديث: أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر.

❖ انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/ ٧٧)

❖ **الجواب:** والذي يظهر أن الحاكم لا يريد مطلق تفرد الثقة، بل التفرد الذي ينقدح في نفس الناقد أنه غلط، ويفهم ذلك من الأمثلة التي أوردها.

❖ ولذلك صحح حديث أبي هريرة مرفوعًا: «إن للإسلام ضوءًا ومنارًا كمنار الطريق». وحكم عليه بأنه على شرط البخاري وقال:

"ولعل متوهمًا يتوهم أن هذا متن شاذ، فلينظر في الكتابين ليجد من المتون الشاذة التي ليس لها إلا إسناد واحد ما يتعجب منه، ثم ليقس هذا عليها".

المستدرك (١/ ٧٠ رقم ٥٢)

- ويحكم على عدد من الأحاديث بالصحة على شرطهما أو شرط أحدهما ثم يقول: هو شاذ صحيح الإسناد.

انظر: الأحاديث: (٣٦٥ ، ٦٤٢ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٧).

قال: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرطهما وهو غريب شاذ".

وقال: "وقد روي هذا الحديث عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ، بإسناد صحيح رواته عن آخرهم ثقات إلا أنه شاذ بمرة".

وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه وهو شاذ بمرة ".

وقال: "هذا حديث شاذ صحيح الإسناد".

❖ قال الحافظ ابن حجر:

ويقي من كلام الحاكم: وينقدح في نفس الناقد أنه غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك، قال: وهذا القيد لا بد منه، قال: وإنما يغاير المعلل من هذه الجهة، قال: وهذا على هذا أدق من المعلل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة.

❖ انظر: النكت الوفية (١/ ٤٥٥)، وتدريب الراوي (١/ ٢٦٨)

❖ **قال ابن الصلاح بعد أن نقل كلام الأئمة في حد الشاذ:**

«فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل نبينه فنقول:

❖ إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك، وأضبط، كان ما انفرد به شاذا مردودًا.

- وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروهِ غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلا حافظًا موثوقًا بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده به خارمًا له، مزحزحًا له عن حيز الصحيح.

- ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدًا من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر.

❖ فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم.

❖ انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص/٧٨ -٧٩)

- **قال الذهبي (ت/٧٤٨هـ): «هو ما خالف راويه الثقات، أو ما انفرد به من لا يحتمل حاله قبول تفرده».**
- **انظر: الموقظة (ص/ ٤٢)**

❖ قال ابن حجر (ت/٨٥٢هـ) في نزهة النظر: «الشاذ اصطلاحاً: ما يخالِف فيه الراوي مَنْ هو أرجحُ منه».

❖ انظر: نزهة النظر (ص/ ٨٠)

❖ وقال في النكت: «وفي الجملة فالأليق في حد "الشاذ" ما عرَّف به الشافعي - والله أعلم - ».

❖ النكت (٢/ ٦٧١)

أقسام الشاذ من حيث القبول والرد:

الشاذ المردود

- مخالفة الثقة لمن هو أولى منه
- تفرد من لا يحتمل تفرده

الشاذ المقبول

- تفرد الثقة من غير مخالفة

❖ انظر: الكافي في علوم الحديث للتبريزي (ص/ ٢٧٨)

أقسام الشاذ من حيث الوجود:

في الإسناد

- ما رواه ابن عيينة وغيره، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس: «أن رجلا توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه ... الحديث» .، خالفهم حماد بن زيد؛ فرواه عن عمرو مرسلا، بدون ذكر ابن عباس، قال أبو حاتم: "المحفوظ حديث ابن عيينة".

في المتن

- زيادة يوم عرفة في حديث: «أيام التشريق أيام أكل وشرب»، فإن الحديث من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، كما أشار إليه ابن عبد البر.

- انظر: فتح المغيث (١/ ٢٤٥)

مثاله:

من أمثلة ما وقع **الشُّذوذ في إسناده**: ما رواه **سفيان بن عيينة، وابن جُريج وغيرهما**، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ رجلا توفِّي على عهد رسول الله ﷺ، ولم يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه، فأعطاه النَّبيُّ ﷺ ميراثه.

وخالفهم **حمَّاد بن زيد**؛ فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة مرسلا، لم يذكر فيه ابن عبَّاس.

والمحفوظ حديث **ابن عيينة ومن تابعه، وحمَّاد بن زيد** من أهل العدالة والضَّبط، ومع ذلك ترجَّحت رواية من هم أكثر عددًا منه.

- ومن أمثلة ما وقع **الشُّذوذ في متنه**: ما رواه **عبدالواحد بن زياد**، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**إذا صلَّى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه**».
- فانفرد عبدالواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بروايته من قول النَّبيِّ ﷺ؛ بينما رواه غيره من فعل النَّبيِّ ﷺ.

ماذا تسمى الرواية المقابلة للرواية الشاذة؟

- الرواية التي وقع فيها الشذوذ رواية خاطئة مرجوحة، والرواية الأخرى التي تقابلها وتخالفها رواية صحيحة راجحة، وتسمى الرواية المحفوظة.
- انظر: نزهة النظر (ص/ ٩٥)

علاقة الشاذ بالمعل:

- قال الحاكم: "وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته، أنه دخل حديثٌ في حديث، أو وهم فيه راو، أو أرسله واحد، فوصله واهم". اهـ .
  - وهذا على رأيه في أن الشاذ هو تفرد الثقة برواية ليس لها أصل بمتابع من غيره.
- وعلى رأي الشافعي وغيره ممن يرى: (أن الشاذ تفرد المقبول مع المخالفة)، يشترك الشاذ مع المعل في أنه يكون في حديث الثقات، وطريقة الكشف عن الشذوذ فيه هي طريقة الكشف عن المعل، فبينهما عموم وخصوص من وجه.

مثال تطبيقي ١:

- أخرج الترمذي في سننه، حديث (أبي أسامة حماد بن أسامة)، عن فضيل بن مرزوق، عن عدي بن ثابت، عن البراء «أن النبي ﷺ أبصر حسنًا وحسينًا، فقال: اللهم، إني أحبهما فأحبهما".
- فخالف أبا أسامة، أبو نعيم في الرواية عن فضيل بن مرزوق، فرواه عن عدي بن ثابتٍ بلفظ: "اللهم إني أحبه فأحبه، يعني الحسن بن علي"، وتابع أبا نعيم شعبةُ، وأشعثُ بن سوار في عدم ذكر حسين في الحديث.
- وأبو أسامة وإن كان ثقة إلا أن روايته شاذة فقد خالفه شعبة بن الحجاج الذي هو أثبت منه وأتقن، وتابع شعبة على ذلك أشعث بن سوار.
- ولرواية شعبة شاهد بلفظه في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ.

❖ :«أن النبي ﷺ أبصر حسنًا وحسينًا...». ❖ : «اللهم إني أحبه فأحبه ... ».

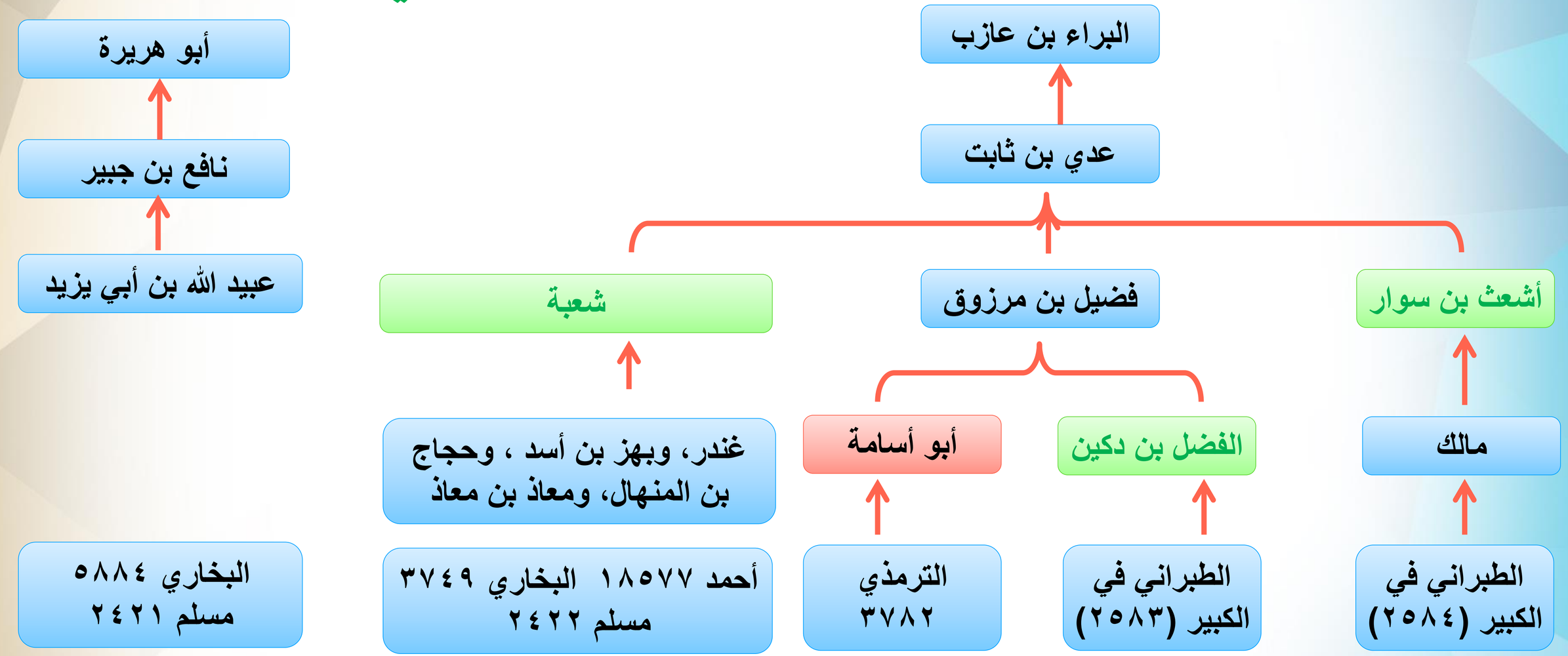

مثال تطبيقي ٢:

- أخرج أحمد في المسند (٢٣٦٧٩) حديث **معمر**، عن الزهري، عن صفوان بن عبد الله، عن أم الدرداء، عن كعب بن عاصم الأشعري مرفوعًا: "**ليس من ام بر، ام صيام، في ام سفر**".
- أعلت رواية **معمر** هذه وحكم عليها بالشذوذ لمخالفته الرواة عن الزهري، وهم: سفيان بن عيينة، وابن جريج، ويونس، ومحمد بن أبي حفصة، وسليمان بن كثير، والزبيدي، وإسحاق بن راشد، وزياد بن سعد، وإسماعيل بن مسلم، والنعمان بن راشد، ومكحول الأزدي: كلهم عن الزهري به، بلفظ: :"**ليس من البر الصيام في السفر**".
- وتابعهم **معمر** نفسه على اللفظ السابق كما عند عبد الرزاق.

❖ "ليس من ام بر، ام صيام، في ام سفر".

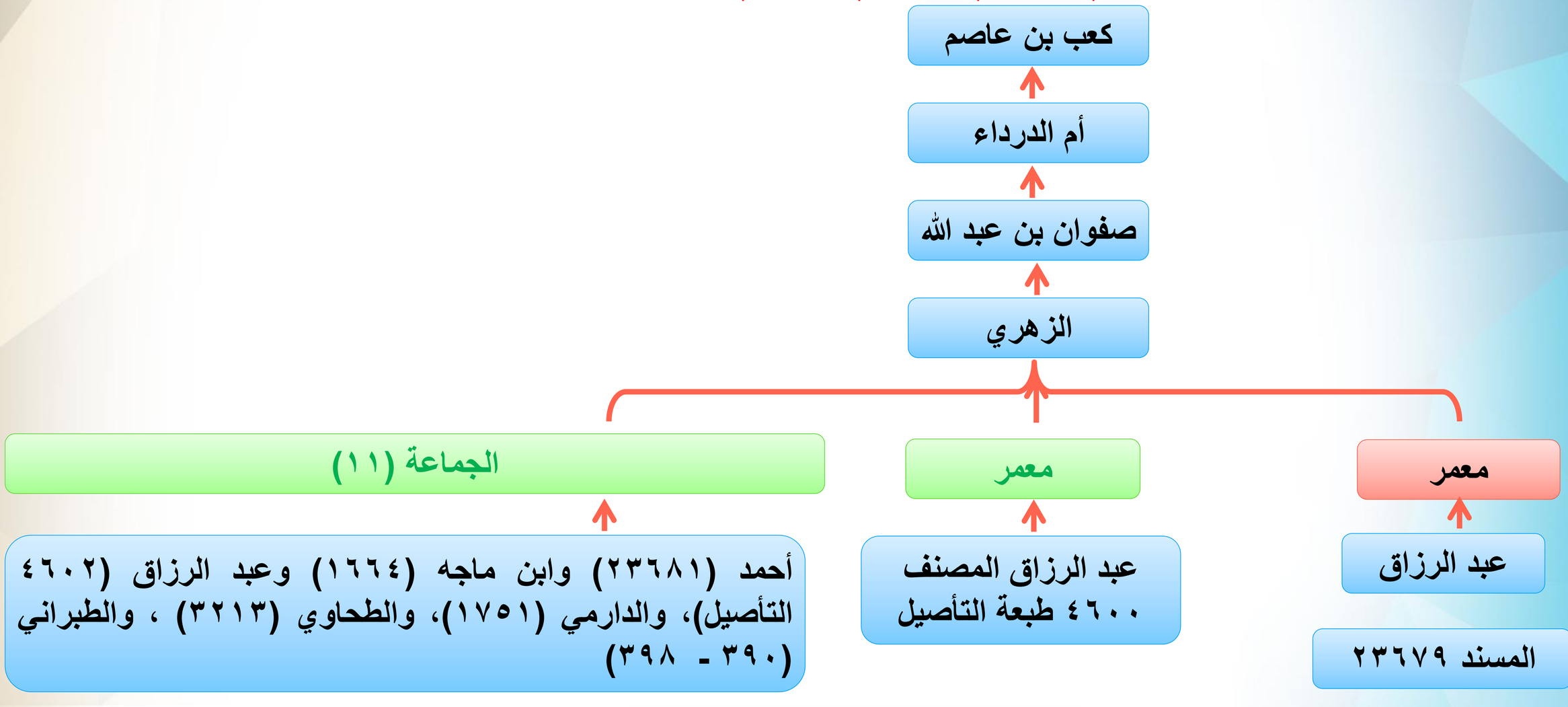

مثال تطبيقي ٣:

- أخرج النسائي في الكبرى (٨٢١٠) - أخبرنا عمرو بن يحيى بن الحارث قال: حدثنا المعافى قال: أخبرنا **القاسم وهو ابن معن**، عن منصور بن المعتمر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ : «**لو كنت مستخلفا أحدًا على أمتي من غير مشورة لاستخلفت عليهم عبد الله بن مسعود**».
- خالف **القاسمَ بنَ معن** في هذه الرواية **زهيرُ بنُ معاوية**، الذي رواه عن منصور بن المعتمر عن أبي إسحاق، عن الحارث عن علي، به.
- وتابع زهير بن معاوية على هذا السياق سفيان وإسرائيل الذين رويا كرواية زهير بن معاوية به.

"لو كنت مستخلفا أحدًا على أمتي ... الحديث".

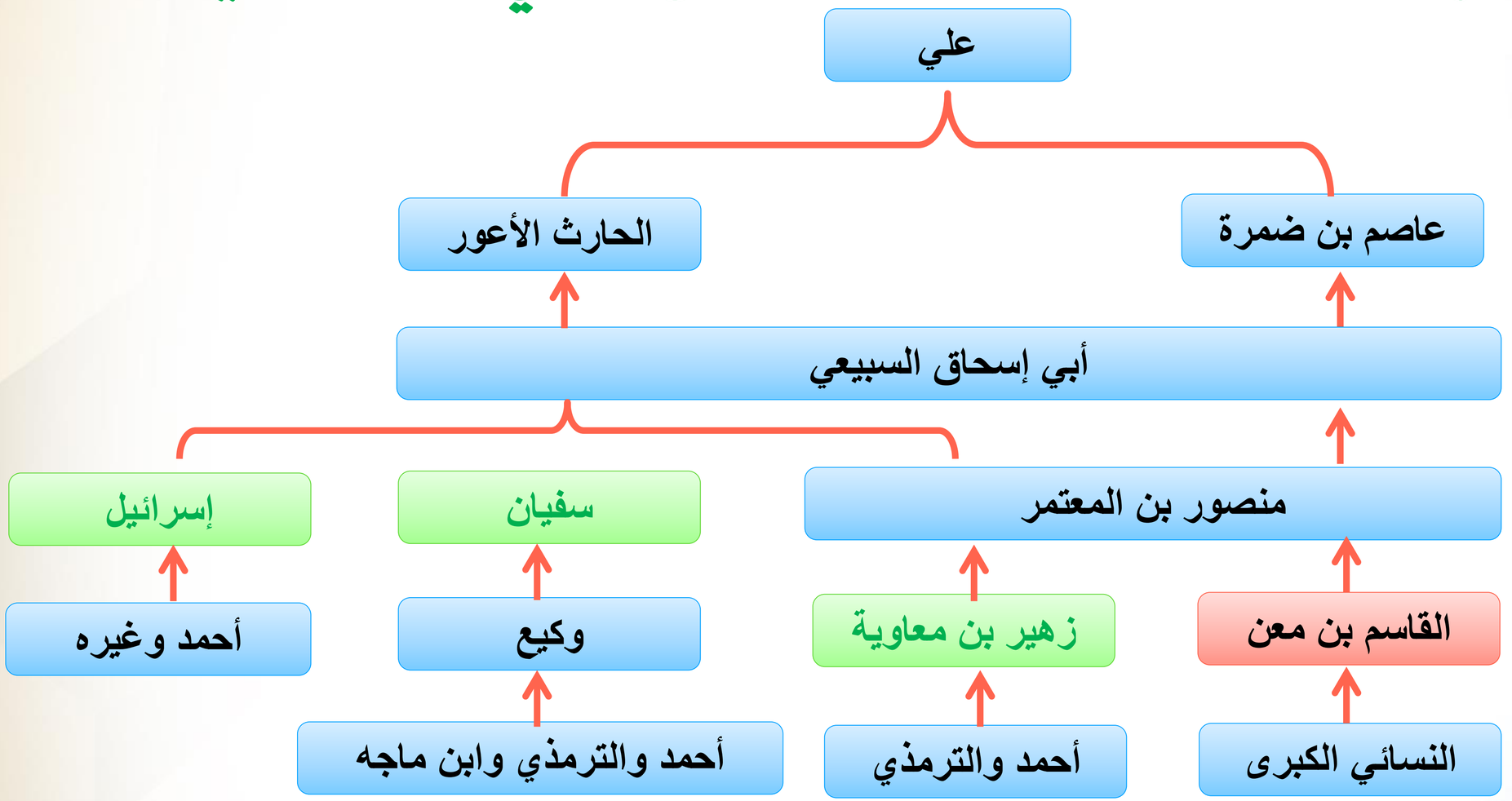

مثال تطبيقي ٤:

- أخرج ابن ماجه (١٦٩٥) - حدثنا علي بن محمد، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر عن حذيفة، قال: "تسحرت مع رسول الله ﷺ - هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع".
- خولف عاصم وهو ابن بهدلة في هذا الحديث، وهو صدوق حسن الحديث، فحكم على روايته بالشذوذ؛ لأن من هو أوثق منه وقفه على حذيفة رضي الله عنه ولم يرفعهٍ.
- وأخرجه موقوفا النسائي ٤/ ١٤٢ من طريق عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش، قال: "تسحرت مع حذيفة ثم خرجنا إلى الصلاة، فلما أتينا المسجد صلينا ركعتين، وأقيمت الصلاة وليس بينهما إلا هُنيهة". وإسناده صحيح.

❖ "تسحرت مع رسول الله ﷺ هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع".

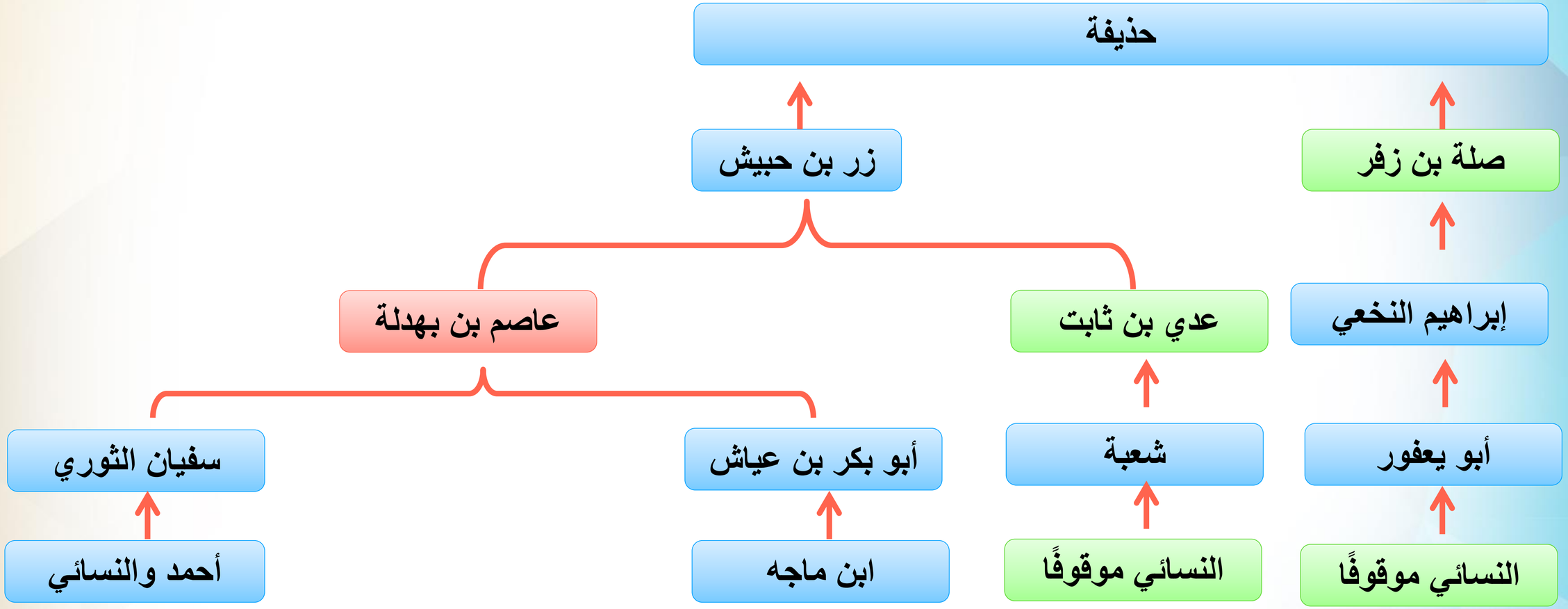

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

٢- المنكر

تعريف الحديث المنكر

- **المنكر لغة:** اسم مفعول، من الفعل الثُّلاثيِّ (نَكِرَ)، والنُّون، والكاف، والرَّاء أصلٌ صحيحٌ، يدلُّ على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب. وفعله: أنكره بمعنى جحده أو لم يعرفه وأنه يقابل المعروف، قال ابن فارس: "ونكر الشيء وأنكره لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه". وقال الراغب: "المنكر كل فعل تحكم العقول الصحيحة بقبحه، أو تتوقف في استقباحه أو استحسانه العقول، فتحكم بقبحه الشريعة".

- انظر القاموس المحيط ٢/ ١٤٨ ومختار الصحاح ص ٦٧٩، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٧٦، والمفردات (ص/٥٠٥)

❖ **واصطلاحًا:** اختلف العلماء في تحديد المراد منه على أقوال:

❖ يرى ابن الصلاح وتبعه على ذلك النووي وابن كثير، والزركشي أن المنكر كالشاذ، فهو بمعناه، في أنه يطلق على الفرد المخالف لما رواه الثقات، أو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

❖ **مقدمة ابن الصلاح (ص/٨٠-٨٢)**

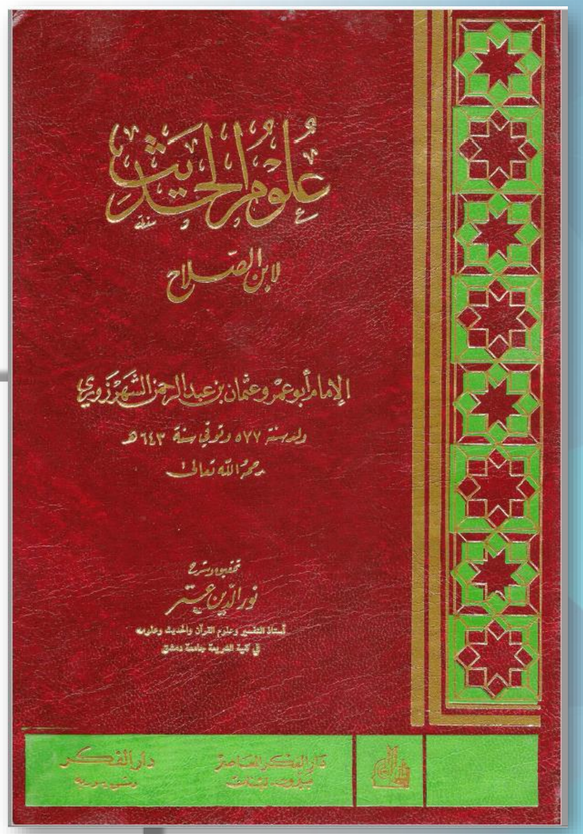

النوع الرابع عشر

معرفة المنكر[1] من الحديث

بلغنا عن أبى بكر بن هارون البرديجى[2] الحافظ أنه الحديث الذى ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه عن غير راويه لا من الوجه الذى رواه منه ولا من وجه آخر[3]. فأطلق البرديجى ذلك ولم يفصل، وإطلاق[4] الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود فى كلام كثير من أهل الحديث.

والصواب فيه التفصيل الذى بيناه آنفًا فى شرح الشاذ. وعند هذا نقول: المنكر ينقسم قسمين على[5] ما ذكرناه فى الشاذ، فإنه بمعناه.

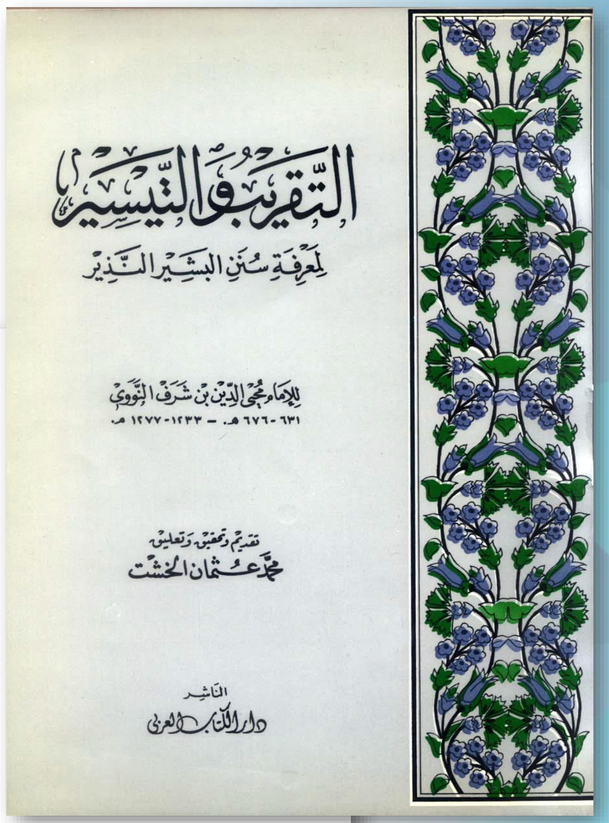

١٤ ـ النوع الرابع عشر

معرفة المنكر

قال الحافظ البَرْدِيجيُّ : هو الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راوية ، وكذا أطلقه كثيرون . والصواب فيه التفصيل الذي تقدم في الشاذ ، فإنه بمعناه .

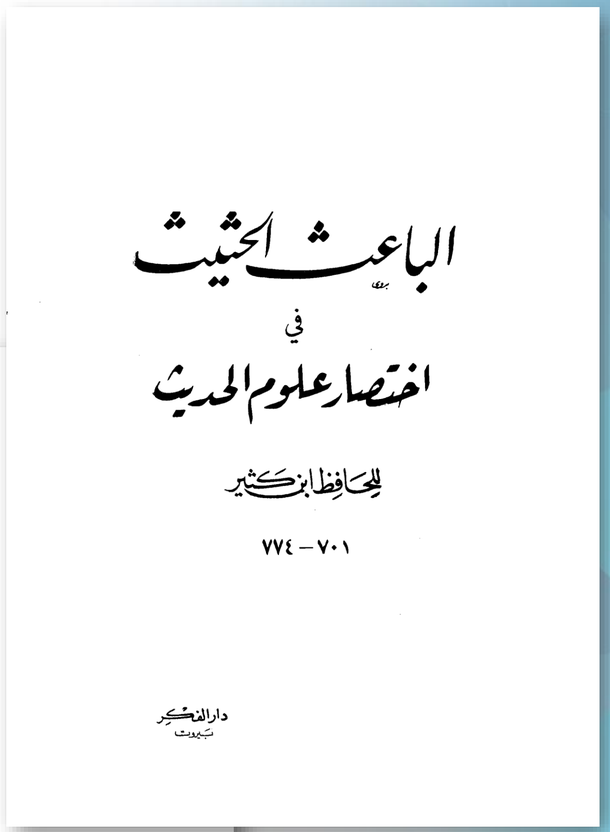

النوع الرابع عشر

المنكر :

وهو كالشاذ : إن خالف راويه الثقات فمنكر مردود ، وكذا إن لم يكن عدلاً ضابطاً ، وإن لم يخالف ، فمنكر مردود .

وأما إن كان الذى تفرد به عدل ضابط حافظ قُبِل شرعاً، ولا يقال له « منكر » ، وإن قيل له ذلك لغةً .

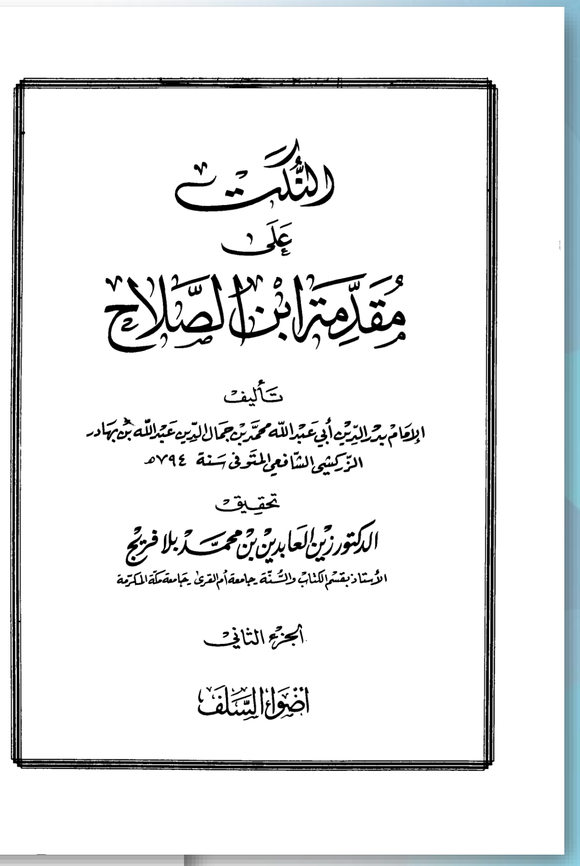

النوع الرابع عشر: معرفة المنكر من الحديث

قد نوزع في إفراده بنوع، وكلامهم يقتضي أنه[١] الحديث الذي انفرد به الراوي مخالفًا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ والإتقان، أو انفرد به من غير مخالفة لما رواه أحد، لكن هذا التفرد[٢] نازل عن درجة الحافظ الضابط، يعرف من ذلك أن المنكر من أقسام الشاذ فلم يحتج لإفراده[٣].

- ونقل ابن الصلاح عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ تعريفه للمنكر وأنه: "الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر".
- وتعقبه بأنه أطلق ذلك ولم يفصل، والصوب فيه التفصيل الذي بينه في شرح الشاذ.

الرأي الآخر في المنكر:

- وقد خالف الحافظ ابن حجر، وتلميذاه البقاعي والسخاوي ومن تبعهما في التفريق بين الشاذ والمنكر، وأن الشاذ: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ، بحسب الاصطلاح.
- وإن وقعت المخالفة مع الضعف؛ فالراجح يقال له: "**المعروف**"، ومقابله يقال له: "**المنكر**".

❖ قال الحافظ ابن حجر: "وعُرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عمومًا وخصوصًا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعًا في اشتراط المخالفة، وافتراقا في أن الشاذ رواية ثقة، أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف. وقد غفل من سوى بينهما، والله تعالى أعلم".

❖ نزهة النظر (ص/ ٩٦-٩٨)

❖ وتعقب ابن الصلاح في **النكت (٢/ ٦٧٤-٦٧٥)** وقال: "ليس في عبارته ما يفصل أحد النوعين عن الآخر. نعم هما مشتركان في كون كل منهما على قسمين، وإنما اختلافهما في مراتب الرواة، فالصدوق إذا تفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ، فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكرًا، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط، لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط، فهذا القسم الثاني من الشاذ، وهو المعتمد في تسميته.

- وأما ما انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث.
- وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين.
- فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ وأنَّ كلا منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة - والله أعلم -.

- وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه ما نصه: "وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم، أو٤ لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله".
- قلت: فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون.
- فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة. وهذا هو المختار – والله أعلم – ".

❖ وتعقب البقاعيُّ ابنَ الصلاح أيضًا في قوله: (**فهو بمعناه**) أي الشاذ بمعنى المنكر، فقال: "ليس كذلك، بل كل منهما اسم لشيء مخصوص، فالشاذ: اسم لما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه، أو تفرد به الخفيف الضبط. والمنكر: اسم لما خالف فيه الضعيف، أي الذي ينجبر إذا توبع، أو تفرد به الأضعف، أي: الذي لا ينجبر وهيه بمتابعة مثله".

❖ **النكت الوفية (١/ ٤٦٧)**

- قال السخاوي: "وقد حقق شيخنا التمييز بجهة اختلافهما في مراتب الرواة، فالصدوق إذا تفرد بما لا متابع له فيه ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يشترط في المقبول، فهذا أحد قسمي الشاذ.
- فإن خولف من هذه صفته مع ذلك، كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكرًا، وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط، لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط، فهذا القسم الثاني من الشاذ، وهو المعتمد كما قدمنا في تسميته.

- وأما إذا انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعف في بعض مشايخه خاصة، أو نحوهم ممن لا يحكم لحديثهم بالقبول بغير عاضد يعضده، بما لا متابع له ولا شاهد - فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد إطلاق المنكر عليه لكثير من المحدثين ؛ كأحمد والنسائي.
- وإن خولف مع ذلك، فهو القسم الثاني، وهو المعتمد على رأي الأكثرين في تسميته.

- فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ، وأن كلا منهما قسمان يجتمعان في مطلق التفرد أو مع قيد المخالفة، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق غير ضابط، والمنكر راويه ضعيف بسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك، وكذا فرق في شرح النخبة بينهما، لكن مقتصرا في كل منهما على قسم المخالفة، فقال في الشاذ: إنه ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، وفي المنكر: إنه ما رواه الضعيف مخالفا، والمقابل للمنكر هو المعروف، وللشاذ كما تقدم، هو المحفوظ.

❖ قال: قد غفل من سوى بينهما، زاد في غيره: وقد ذكر مسلم في مقدمة (صحيحه) ما نصه: وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإن كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله قال شيخنا: فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون، قال: فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة، وهذا هو المختار".

❖ فتح المغيث (١/ ٢٤٩-٢٥١)

❖ مثال ما رواه الضَّعيف، وخالف فيه الثِّقة:

❖ ما رواه الطَّبرانيُّ من طريق حُبيِّب بن حَبيب، عن أبي إسحاق، عن العَيزار بن حُريث، عن ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَقَامَ الصَّلاةَ، وآتَى الزَّكَاةَ، وَحَجَّ البَيْتَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَقَرَى الضَّيْفَ دَخَلَ الجَنَّة».

❖ تفرَّد برفعه حبيِّب، وهو واهي الحديث كما قال أبو زرعة، وخالف بذلك الثِّقات من أصحاب أبي إسحاقٍ السَّبيعيِّ، الَّذين رووه موقوفًا، وهو المعروف.

❖ مثال ما تفرَّد بروايته الضَّعيف:

ما رواه ابن ماجه من طريق أبي زُكير يحيى بن محمَّد بن قيس المدنيّ، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ : «كُلُوا البَلَحَ بالتَّمْرِ، كُلُوا الخَلَقَ بالجَدِيْدِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَغْضَبُ، وَيَقُوْلُ: بَقِيَ ابْنُ آدَمَ حتَّى أَكَلَ الخَلَقَ بالجَدِيْدَ».

تفرَّد به أبو زُكير، وهو موصوفٌ بكثرة الخطأ.

حكم الرواية المنكرة وما يُقابلها:

❖ الرِّواية الَّتي وقعت فيها النَّكارة رواية مرجوحة، والرِّواية الأخرى الَّتي تقابلها وتخالفها رواية راجحة، تسمى: (الرِّواية المعروفة).

إطلاق قولهم أنكر ما رواه فلان:

- يذكر المحدثون في عباراتهم: «أنكر ما رواه فلان كذا»، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفًا.
- كقول ابن عدي في ترجمة بريد بن عبد الله بن أبي بردة في الكامل (٢/٢٤٧): «وقد اعتبرت حديثه فلم أر فيه حديثًا أنكره، وأَنْكَرُ ما روى هذا الحديث الذي ذكرته: "إذا أراد الله عز وجل بأمة خيرًا قبض نبيها قبلها"، وهذا طريق حسن ورواه ثقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم وأرجو أن لا يكون ببريد هذا بأسًا. ا هـ . والحديث في صحيح مسلم.

- وقال الذهبي في ترجمة الوليد بن مسلم في ميزان الاعتدال -(٤/ ٣٧٤) وقد رمز له بـ (صح) -: "ومن أنكر ما أتى حديث حفظ القرآن، رواه الترمذي".
- وهو عند الترمذي، وحسنه، وصححه الحاكم على شرط الشيخين.
- انظر: تدريب الراوي (١/ ٢٨١)

- قال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٤/ ٢٢٩) عن حديث الحسن عن سمرة مرفوعًا: "إذا كانت الهبة لِذي رحم لم يرجع فيها"، : واعلم أنَّ حديث سَمُرة هذا رواته كلهم ثقاتٌ ... لكنَّ الحديث منكرٌ جدًا، وهو أنكر ما روي عن الحسن عن سَمُرة، والله أعلم.
- والحديث أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق الحسن به، وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته